كافيه با ترجمه وحواشي جديده للشيخ جمال الدين ابن حاجب

مع حل تراكيب مطبوع استنبول للشيخ حسين بن احمد

الشهير بزيني زاده

ما شاء الله لا قوة الا بالله

بامداد فیض بنیاد نواب عالی جناب حامی الحرمین حامی دین محمد کلب علیخان بہادر والی مصطفی آباد دام اقبالہ الی یوم التناد



باہتمام راجی غفران محمد عبد الرحمن بن حاجی محمد روشن خان مغفور تربیت یافتہ خدمت برادر معظم محمد مصطفی خان مسیر

در مطبع نظامی واقع کانپور ۱۲۹۱ھ مطبوع گردید

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

شروع بنام خدای بسیار بخشاینده مهربانست

تعريف الكلمة واقسامه ووجه الحصر في الاقسام

الْكَلِمَةُ لَفْظٌ وُضِعَ لِمَعْنًى مُفْرَدٍ

کلمه در اصطلاح نحویان لفظیست که معین کرده باشند برای فهم معنی مفرد

وَهِيَ اسْمٌ وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ لِأَنَّهَا

و آن کلمه اسم ست و فعل ست و حرف ست زیرا که کلمه

إِمَّا أَنْ تَدُلَّ عَلٰى مَعْنًى فِيْ نَفْسِهَا

یا دلالت میکند بر معنی که حاصل در ذات اوست

تصنيف لان الحرف فليس اصطلاحية الاعراب لا يقال بحرف جر بل ينطق بلفظ الحرف فقط لان اللفظ المعبر عنه باسمه ان كان حرفا واحدا ولم يكن بعضها كلمة لم يعبر عنها باسمه فتقول الباء حرف جر

التركيب للصفحة الهندسة هندسة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله [illegible] والصلاة والسلام على سيدنا محمد [illegible]
الصافية والاحرار القران [illegible]
الاسود والاحمر واتبعه [illegible]
الا انه [illegible] العمل [illegible]
الذي [illegible] الا [illegible] حسين [illegible]
الجامي [illegible]
الرحمي [illegible] زاده [illegible]
الشهير [illegible] شرح ابن الحاجب
لما كان كتاب الكافية [illegible]
اوصلا [illegible] الى اعلى [illegible]
المصنف [illegible]
صعب [illegible]
[illegible]

يعجب [illegible] الذين
يؤمنون [illegible] عن العلوم
الاسلامية فقهها وكلامها وعلى تفسيرها
واخبارها [illegible] الى العربية [illegible]
وكشوف [illegible] بدون الكلام في [illegible]
اصول الفقه [illegible] على علم الاعراب
والتفاسير [illegible] بالروايات عن سيبويه والاخفش
والكسائي والفراء وغيرهم من النحويين البصريين
والكوفيين [illegible] وحفظ الطلاب من
اولي الافهام وذوي الالباب [illegible]
ما [illegible] من [illegible]
العقول بل تصدى [illegible]
الابواب والفصول [illegible]
فيه [illegible]
الكتب [illegible] القاصر [illegible]
[illegible]

[illegible] الجلال
[illegible] والاصلاح [illegible]
[illegible]
الاشارة [illegible]
[illegible] السلطان [illegible]
[illegible] السلطان [illegible]
سلطان [illegible] السلطان [illegible]
ابن السلطان [illegible]
السلطان [illegible]

[illegible] بتقدير الفعل اي تحل [illegible] المقام مقام الاستعاذة والدعاء [illegible]

مضافة الى متعلقات مخصوصة لان الغرض من وضعها لنفهم ذكرها الفهم هذه الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى
فهي دالة على معانيها المعتبرة في حد ذاتها الا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم لا الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى في
نفسه باعتبار معناه التضمني اعني الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه
بقوله **غير مقترن باحد الازمنة الثلثة** اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلاثة في الفهم عن اللفظ
الدال عليه فهو صفة بعد صفة لمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران
ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيه اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان النقل
فيه صريحا نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه على
وزن قوقاة مصدر قوقا او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا نحو صه او عن الظروف والجار والمجرور نحو امامك زيدا
وعليك زيدا فليس لشيء منها الدلالة على احد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة
عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها به بحسب اصل الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين
الحال والاستقبال يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلثة ويدل على واحد معين ايضا في ضمنهما اذ لا يتصور
في الدلالة على واحد معين الدلالة على ما سواه نعم يقدح في ارادة المعين ارادة ما سواه وان الدلالة لازمة لا للارادة
ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليتبين زيادة معرفته فقال **ومن خواصه** من تبعيضية
بصيغة جمع الكثرة على كثرتها ومن التبعيضية تنبيها على ان ما ذكره بعض منها وهي جمع خاصة وخاصة الشيء ما تختص
به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراد ما هي خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل
له فمن خواص الاسم **دخول اللام** اي لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في مثل قوله ليس
من امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختياره اللام اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه
من ان اداة التعريف هي اللام وحدها وانما زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل فقد ذهب الى انها
ال كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها وانما زيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف
بالاسم لانه موضوع لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على المعنى المستقل و
الفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل على المضمرات
واسماء الاشارة وغيرها كالموصولات وكذا سائر الخواص الخمس المذكورة ههنا ومنها **دخول الجر** وانما اختص دخول
الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر في المجرور به لفظا في المجرور به تقديرا كما في الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر لفظا او تقديرا
يختص بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل بالاسم لمقتضى معنى الفعل البتة واما الاضافة اللفظية
فهي فرع للمعنوية فينبغي ان لا يخالف الاصل بان يختص بما يخالف ما يختص به الاصل اعني الفعل او يزيد عليه بان يعم
الاسم والفعل ومنها **دخول التنوين** باقسام التنوين التي ستجيء في اخر الكتاب تفصيل تعريفه وبيان اقسامه على وجه
يظهر وجه اختصاصها عدا التنوين الترنمية وجه عدم اختصاص تنوين الترنم به ومنها **الاسناد اليه** هو بالرفع عطف
على الدخول لا على مدخوله لان المتبادر من الدخول المذكور في الاول والملحق بالاخر وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذا
في الاضافة والمراد بكون الشيء مسندا اليه انما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا فقط
فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه ومنها **الاضافة** اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا ووجه
اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا لان الفعل
والجملة قد يقعان مضافا اليه كما في يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال هذا ابتداء بل المعنى اي يوم نفع الصادقين فالاضافة

بتقدير حرف الجر فيه لما يختص بالاسم وانما قيدنا ها بقولنا بتقدير حرف الجر فيه لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مرور
مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا **وهو** اي الاسم قسمان **معرب ومبني** لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا
مع غيره اولا والاول اما ان يشبه مبني الاصل اولا وهذا اعني المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب وما عداه اعني
غير المركب والمركب الذي يشبه المبني الاصل مبني فالمعرب الذي هو قسم من الاسم **المركب الذي** ركب مع غيره تركيبا
يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد في قائم زيد وهؤلاء في قولك زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا من
الاسماء المفردة المعدودة نحو الف با تا زيد عمرو وبكر وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام
في غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المص **الذي لم يشبه** اي لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الاعراب
مبني الاصل اي مبني الذي هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف وبهذا
القيد خرج هؤلاء في مثل قام هؤلاء لكونه مشابها للمبني الاصل كما يجيء في بابه ان شاء الله تعالى اعلم ان صاحب الكشاف جعل
الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك اعربت الكلمة
فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على اخر الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية
لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام الهمام عبد القاهر واعتبر المص مع وجود الصلاحية حصول
الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد لان
بقا لم يعرب الكلمة وهي معربة وانما عدل المص عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف اخره باختلاف العوامل
لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم في التركيب من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسماع
منهم فان العارف باحكامها كان مستغنيا عن النحو فلا فائدة له معتدا بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب
مثلا ان يعرف انه مما يختلف اخره في كلامهم ليجعل اخره مختلفا فيطابق كلامه كلامهم فمعرفته متقدمة على معرفة انه مما يختلف
اخره فلو كانت معرفته المتقدمة حاصلة بمعرفة الاختلاف في تعريفه وجب ان يعرف اولا بانه مما يختلف اخره ليعرف انه
مما يختلف اخره ليعرف انه مما يختلف اخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف اولا بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل
ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعله المص **وحكمه** اي من جملة احكام المعرب وثمرته المترتبة عليه من حيث هو معرب
ان يختلف اخره اي الحرف الذي هو اخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرف بحرف اخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحروف
او صفة بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة **باختلاف العوامل** اي بسبب
اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الاخر وانما خصصنا الاختلاف
بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب واني ضربت زيدا واني ضارب زيدا فان العامل في زيد في هذه
الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان اخر المعرب لم يختلف باختلافه **لفظا او تقديرا** نصب على
التمييز اي يختلف لفظ اخره او تقديره او على المصدرية اي يختلف اختلاف لفظ او تقدير والاختلاف لفظا كما في قولك
جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد او تقديرا كما في قولك جاءني فتى ورايت فتى ومررت بفتى فان اصله فتي وفتيا
وفتي انقلبت الياء الفا فصار الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما
اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رايت احمد ومررت باحمد بقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين مثنا او مجموعا
فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف في اخر احمد حقيقة بل حكما فان فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار
علامة جر وكذا الحال في التثنية والجمع اخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق
الاختلاف لا في اخر المعرب ولا في العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبني الاصل مع عامله ابتداء

لا يرد عليه اختلاف الاعراب بل هناك حدث الاعراب بدخول العامل قلت هذا حكم اخر من احكام المعرب
الاختلاف حكم اخر فلو لم يدخل احد الحكمين في الاخر لا فساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم يذكر ههنا فليكن هذا
الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه لشامله ٢ **اعراب ما** اي حركة او حرف **اختلف**
اخره اي اخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة **به** اي بتلك الحركة او الحرف وحين زاد بها الموصول الحركة او
الحرف لانه يرد العامل في المعنى المقتضي ولو ابقيت على عمومها للحرف حاجا بالسببية المفهومة من قوله به فان المتبادر من السبب هو
السبب القريب العامل والمقتضي من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامي لانه معرب على اختيار المص
لكن اختلاف هذه الحركة على اخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم وبهذا القدر تم حد الاعراب
جمعا ومنعا لكن المص اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه
كانه اراد هذا المعنى حيث قال ليس هذا من تمام الحد لانه خارج عن الحد واللام في ليدل متعلق بامر خارج عن الحد
يعني وضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام فيه متعلق بقوله اختلف اخره يعني
اختلف اخره **ليدل** الاختلاف وما به الاختلاف **على المعاني** يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة **المعتورة**
على صيغة اسم الفاعل **عليه** اي على المعرب متعلق بمعتورة على نقيضين مثل معنى التورد والاستيلاء يقال اعتوروا
الشيء وتعاوروه اذا تداولوه اي اخذه جماعة واحدا بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع
فاذا تداولت المعاني المختلفة المقتضية للاعراب المعرب متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتضادها فينبغي ان يكون علاماتها
ايضا كذلك تتوقع بسببها اختلاف في اخر المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعاني ووضع بحيث يختلف به اخر المعرب
لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب في اخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب يدل على صفة
ولا شك ان الصفة متاخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال عليه وهو ماخوذ من
اعرب اذا اوضح فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية او من عربت معدته اذا فسدت على ان تكون الهمزة للسلب فيكون
معناه ازالة الفساد سمي به لانه يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض ٣ **وانواعه** اي انواع اعراب الاسم ثلثة
رفع ونصب وجر هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا يطلق على الحركات البنائية اصلا بخلاف
الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة في الحركات البنائية غالبا وفي الحركات الاعرابية على قلة **فالرفع** حركة كانت
او حرفا **علم الفاعلية** اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدأ
والخبر وغيرهما **والنصب** حركة كانت او حرفا **علم المفعولية** اي علامة كون الشيء مفعولا حقيقة كان او حكما ليشمل
الملحقات به **والجر** حركة كانت او حرفا **علم الاضافة** اي علامة كون الشيء مضافا اليه اذا كانت الاضافة بنفسها
مصدرا لم يحتج الى الحاق لبا المص به اليهما كما في الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعلية والنصب بالمفعولية
لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطي الخفيف
للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة له **والعامل** لفظيا كان او معنويا **ما به يتقوم** اي يحصل
المعنى المقتضي اي معنى من المعاني المعتورة على المعرب المقتضية **للاعراب ففي** جاءني زيد جاء عامل اذ به حصل معنى
الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رايت زيدا رايت عامل اذ به حصل معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة
لها وفي مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها **فالمفرد المنصرف** اي الاسم المفرد
الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل **وكذا الجمع المكسر المنصرف** اي الاسم الذي لم يكن بناء الواحد
فيه سالما ولم يكن غير منصرف كرجال في طلبة فالاعراب في هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل في

الاعراب

الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة وثانيهما انه اذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات
الثلث في الاحوال الثلث فالاعراب فيهما بالحركات الثلث في احوال الثلث فالاعراب فيهما **بالضمة رفعا** اي حالة
الرفع **والفتحة نصبا** اي حالة النصب **والكسرة جرا** اي حالة الجر فقوله رفعا ونصبا وجرا على
الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية او المصدرية فالقسم الاول مثل جاءني رجل ورأيت رجلا ومررت برجل
والقسم الثاني مثل جاءني طلبة ورأيت طلبة ومررت بطلبة **جمع المؤنث السالم** وهو ما يكون بالالف
والتاء واحترز به عن المكسر فانه قد علم **بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا** فان النصب فيه تابع للجر
اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذي هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجيء ذكره مثل جاءني مسلمات
ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات **غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا** فالجر فيه تابع
للنصب كما ستذكره نحو جاءني احمد ورأيت احمد ومررت باحمد **اخوك وابوك وحموك** بكسر الكاف لان
الحم قريب المرأة من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها **وهنوك** الهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة وصفا
الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصة واوية **وفوك** وهو اجوف واوي لان لامه هاء اذا
صله فوه **وذو مال** هو لفيف مقرون بالواو بين الاصلية وانما اضيف الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه
لا يضاف الا الى اسماء الاجناس واعراب هذه الاسماء الستة **بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا**
لكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغرها معربة بالحركات نحو جاءني اخيك ورأيت اخيك ومررت
باخيك موحدة اذ المثنى والمجموع منها معرب باعراب التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذه القيود اكتفاء بالامثلة مضافا
لانها اذا كانت مكبرة موحدة ولم يكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورأيت اخا ومررت باخ فينبغي ان يكون
مضافة ولكن **الى غير ياء المتكلم** لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها كسائر الاسماء المضافة اليها ولم
يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم
لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الآحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما
الآحاد وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا الاسماء الستة لان اعراب كل من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة
كل اعراب اسما وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى والمجموع في كون معانيها منبئة عن تعدد ولوجود
حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب بها بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيهما
العرب عادة الحروف المحذوفة عند الاعراب **المثنى وما يلحق به وهو كلا** وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا
مضافا اي حال كون كلا وكلتا مضافا الى مضمر وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب
بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب
لفظه الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن يكون حركاته تقديرية لان آخره الف يسقط بالتقاء الساكنين
نحو جاءني كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى مضمر الذي هو الفرع روعي جانب
معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد
كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر **واثنان** وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة
لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها **بالالف رفعا والياء** المفتوح ما قبلها نصبا
وجرا كما سيجيء **جمع المذكر السالم** والمراد به ما يسمى به اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون او بالياء والنون فيدخل
فيه نحو سنين وارضين ما لم يكن واحده مذكرا لجمع بالواو والنون وما الحق به **وهو اولوا** جمع ولا واحد له من لفظه **وعشرون**

واخواتها اى نظائرها السبع وهى ثلثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة والاصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة مقادير العشرة واطلاق ثلثين على التسعة لانها ثلثة مقادير الثلثة وعلى هذا القياس سوى وايضا هذه الالفاظ تدل على معان معينة ولا تعين فى المجموع فاعرابها بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاتها بالحروف لانهما فرعان للواحد فى آخرهما حروف تصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فمناسب ان يجعل ذلك الحروف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا للاعراب كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة فاعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعلوا اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى بها بقى المجموع بها او بقى المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع فى المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية فى الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع فى المجموع لانه الضمير المرفوع للجمع فى الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حالة الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء فى التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه فى الجمع لثقل الكسرة وقلة الجمع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل واحد منهما فضلة فى الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعهما المختلفة شرع فى بيان مواضع الاعراب اللفظى والتقديرى الذى اشار الى تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان التقديرى اقل اشار اليه اولا ثم بين ان اللفظى ما عداه فقال **التقدير** اى تقدير الاعراب فيما اى فى الاسم المعرب الذى **تعذر** الاعراب فيه اى امتنع ظهوره فى لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذى هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما فى الاسم المعرب بالحركة الذى فى آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة فى اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين **كعصا** بالتنوين فان الالف المقصورة فى الصورتين غير قابلة للحركة وكما فى الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو **غلامى** فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة لها فما ذهب اليه بعض من ان اعراب مثل هذا الاسم فى حالة الجر لفظى غير صحيح مطلقا اى فى احوال الثلث يعنى كون الاعراب تقديريا فى هذين النوعين من الاسم المعرب مما هو فى جميع الاحوال غير مختص ببعضها **او استثقل** عطف على تعذر اى تقدير الاعراب فيما تعذر او فى الاسم الذى استثقل ظهور الاعراب فى لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهورها فى اللفظ ثقيلا على اللسان كما فى الاسم الذى فى آخره ياء مكسور ما قبلها سواء كان محذوفا بالتقاء الساكنين **كقاض** او غير محذوف كالقاضى **رفعا وجرا** اى فى حالتى الرفع والجر لا فى حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة **ونحو مسلمى** عطف على قوله كقاض يعنى تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون فى الاعراب بالحركة وقد يكون فى الاعراب بالحرف نحو مسلمى بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة **رفعا** يعنى تقدير الاعراب فى نحو مسلمى انما هو فى حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءنى مسلمى فانه اصله مسلموى بسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن فانقلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق الواو التى هى علامة الرفع فى اللفظ فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتى النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة ياء ايضا وقد يكون الاعراب بالحرف تقديريا فى الاحوال الثلث فى مثل جاءنى ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابى القوم فانه لما اسقط حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظيا بل صار تقديريا **واللفظى** اى الاعراب المتلفظ به فيما عداه يعنى فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب او استثقل ولما ذكر فى تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف ويعرف فيه يعرف المنصرف على قياس الاعراب التقديرى واللفظى وغير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال **غير المنصرف ما** اى اسم معرب **فيه علتان** تؤثران باجتماعهما لاجتماع شرائطهما

فيه اثر ما سيجيء ذكره **من علل تسع** او علة **واحدة منها** اي من تلك التسع **تقوم** هذه العلة الواحدة
مقامها اي مقام هاتين العلتين بان تؤثر وحدها تاثيرهما **وهي** اي العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين
من الامور التسع لا كل واحد منها حتى يقال لا يصح الحكم على علل التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع **عدل**
ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعدول في عطف هاتين العلتين من الواو الى
ثم لمجرد المحافظة على الوزن **والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب**
فقوله زائدة منصوب على انه حال لا ذا المعنى ويمتنع النون المصرح حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعني من قبلها
او مبتدا وخبرها الظرف المتقدم عليه ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة ولهذا
يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة ولدية بالزيادة
الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف لفهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا
قلت جاءني زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف وقوله هذا
القول تقريب يعني ان ذكر العلل في هذا النظم تقريبها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل والدليل بان كل واحد من مو
علة قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنتان منها لا واحدة او القول بانها تسعة تقريب لها الى الصواب لان
عدة ها خلافا فقال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم انها اثنان وقال بعضهم احد عشر ولكن القول بانها تسعة
تقريب لها الى ما هو صواب من المذاهب الثلثة ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عمر
مثال للعدل **واحمر** مثال للوصف **وطلحة** مثال للتانيث **وزينب** مثال للمعرفة وفي ايراد زينب مثالا
للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي **وابراهيم** مثال للعجمة **ومساجد** مثال للجمع **ومعدي**
كرب مثال للتركيب **وعمران** مثال للالف والنون **واحمد** مثال لوزن الفعل **وحكمه** اي حكم غير المنصرف
والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة منها تقوم مقامهما **ان لا كسر فيه ولا تنوين**
وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع في اسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة
الى الاسم احديهما افتقاره الى الفاعل واخريهما اشتقاقه من المصدر فيمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين
الذي هو علامة التمكن وانما قلنا لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع
التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ
الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان اخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون زائدتين فرع ما زيدتا
عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع اخر فاذا وجد فيه هذا الوزن
كان فرعا لوزنه الاصلي **ويجوز ان لا يمنع** سواء كان ضروريا او غير ضروري **صرفه** اي جعله في حكم المنصرف
بادخال الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان او واحدة منها تقوم مقامهما
وبادخال الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه
راجع الى حكمه **للضرورة** اي لضرورة وزن الشعر ورعاية القافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر وكثيرا ما يقع فمن
منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن او زحاف يخرجه عن السلاسة اما الاول فكقولها صبت علي مصائب لو انها
صبت على الايام صرن لياليا واما الثاني فكقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع فانه لو قرئ
نون نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت
الاحتراز عن زحاف ليس بضروري فكيف يشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحاف اذا امكن الاحتراز عنه ضروري

قوله وهذا القول تقريب اشارة في كلامهم الى الوجوه الثلثة المذكورة ولنا وجه راجح [illegible]

عند الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله سلام على خير الانام وسيد حبيب اله العالمين محمد
بشير نذير هاشمي مكرم عطوف رؤف من يسمى باحمد فانه لو قال باحمد بفتح الدال لا يخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية
فان حرف الروي في ساير الابيات الدال المكسورة او للتناسب ويجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب بين الكلمات
المبهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسل ليناسب
المنصرف الذي يليه يعني اغلالا فقوله سلاسلا واغلالا مثال لا لجمع غير المنصرف الذي صرف لمناسبة وما
يقوم مقامهما اي العلة الواحدة التي تقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان مكررتان فان كل واحدة منهما قائم
مقام علتين لتكررهما احدهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كما كالب
واساور واناعيم او حكما كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيهما
التانيث لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو الف التانيث المقصورة والممدودة اي كل واحدة منهما كحبلى وحمراء
لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا انفكاك فانها اصلا فلا يقال في حبلى حبل ولا في حمراء حمر فيجعل لزومهما للكلمة بمنزلة
تانيث اخر فصار التانيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة
بين المذكر والمونث فلو عرض اللزوم لها لعارض كالعلمية مثلا لم يقو قوة اللزوم الوضعي فالعدل مصدر مبني للمفعول
اي كون الاسم معدولا خروجه اي خروج الاسم اي كونه مخرجا عن صيغته الاصلية اي عن صورته التي يقتضي
الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى عليك ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات فبناء اضافة
الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها وان المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية ان يكون المادة باقية والتغير
انما وقع في الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان المادة ليست
باقية فيها وان خروجه عن صيغته الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى اي مغايرة للاولى ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها
لها في كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحته فخرج عنه المغيرات القياسية واما المغيرات
الشاذة فلا نم انها مخرجة عن الصيغ الاصلية فان الظ ان مثل اقوس وانيب من الجموع الشاذة ليس مخرجا عما هو
القياس فيهما اعني اقواسا وانيابا بل انما جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس من غير ان يعتبر
جمعهما اولا على اقواس وانياب واخراج اقوس وانيب عنهما وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم
منه اذا كان المقصود منه تميزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال ان المقصود هنهنا تمييزه عن ساير العلل لا عن كل ما عداه
بحيث حصل بتعريفه هذا التمييز لا باس بكونه اعم منه فلا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات واعلم
انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث وجمع وعمر واخر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية او العلمية
احتاجوا الى اعتبار سبب اخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل فاعتبروه فيها لا انهم تنبهوا للعدل فيما عدا عمر من هذه الامثلة
فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب اخر ولكن لا بد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود الاصل للاسم المعدول وثانيهما
اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف
يدل على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك في بعضها الا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل
باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا ولو اعتبر
اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل لتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف وعلى هذا قوله تحقيقا معناه خروجا كائنا
عن اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلث ومثلث الدليل على اصلهما ان في معناهما تكرارا دون لفظهما والا
انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاءني القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة

وكذا

وكذا الحال في احاد وموحد ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفيما وراءها الى عشار ومعشر خلاف في الصحيح جيها

والسبب في منع صرف ثلث ومثلث تحقيقهما العدل التحقيقي والوصف لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في

ثلث ومثلث لاعتبارها في اصل ما وضعا له واخر جمع اخرى مؤنث اخر واخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل اشد تاخرا

ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم

انه معدول عن احدها فقال بعضهم انه معدول عن اللام اي عن الاخر وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من اي عن

اخر من وفي الامالي ما يدل على تقدير الاضافة لانها توجب التنوين او البناء او اضافة اخرى مثلها نحو ح ومثل وما بهم

عدد وليس في التوكيد من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن احد الاخرين وجمع جمع جمعاء مؤنث اجمع ككتع وبتع

بصع فقياس فعلاء افعل ان كانت صفة ان تجمع على فعل كحمراء على حمر وان كانت اسما ان تجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء

على صحارى او صحراوات فاصلها اما جمع وجماعى او جمعاوات فلا اعتبار خروجها عن واحد منهما تحقق العدل فاجتمع

فيها العدل التحقيقي والاخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة في باب التاكيد اسما وفي الجمع اخرى به احد السببين

وزنا الفعل والاخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة كاينق واقوس فانه لم يعتبر اخراجهما عما

هو القياس فيهما كالانياب والاقواس كيف ولو اعتبر جمعهما اولا على انياب واقواس فلا شذوذ في هذه الجمعية ولا فاعل

للاسم المخرج ليلزم من حمل الضغة الشذوذ ذين احكم منهما بالشذوذ ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول او تقديرا

اي حرويا كائنا عن اصل مقدر مفروض يكون الداعي الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير كعمر وكذا زفر فانهما لما

وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود اصل ولم يكن

فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر فعدل عنهما الى عمر وزفر ومثلهما باب قطام المعدولة

عن قاطمة واو ربابها كل ما هو على فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء في لغة بني تميم فانهم اعتبروا العدل في

هذا الباب حملا له على ذوات الراء في الاعلام للمؤنثة مثل حضار وسفار فانهما مبنيان وليس فيهما الا سببان العلمية

والتانيث والسبب الاول يوجب البناء فاعتبر فيهما العدل ليحصل سبب البناء فلما اعتبر فيهما العدل ليحصل سبب البناء

اعتبر فيما عداهما ايضا جعلوه معربا غير منصرف ابقاء حملا على نظائرها مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية

والتانيث فاعتبار العدل فيه عندهم للحمل على نظائرها لا ليحصل سبب منع الصرف وهذا يقال ان ذكر باب قطام فيما

ليس في محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل ليحصل سبب منع الصرف وانما قال في بني تميم لان الحجازيين يبنونه مطلقا

ما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى

اعتبار العدل فيها ليحصل سبب البناء وحمل ما عداها عليها **الوصف** وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة

مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة

او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد لكن وصفيته بحسب الوضع بل

تعرضه الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجري على النسوة التي هي من قبيل المعدود لا الاعداد علم ان معناه

نسوة متصفة موصوفة بالاربعية وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال لا اصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف

هو الوصف الاصلي لاصالته لا العرضي لعرضيته فلذلك قال المص **وشرطه** اي شرط الوصف في سببيته لمنع الصرف **ان**

يكون وصفا في الاصل اي في اصل الوضع بان يكون موضوعا على الوصفية لا ان تعرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال

سواء بقي على الوصفية الاصلية او زال عنه **فلا تضره** بان يخرج عن سببيته لمنع الصرف **الغلبة** اي غلبة الاسمية على الوصفية

ومنع الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كان ان سواء كان موضوعا لكل ما هو ثم كثر استعماله

في الحبة السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة **فلذلك** المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة
صرف لعدم اصالة الوصفية **اربع** في قولهم **مررت بنسوة اربع وامتنع** من الصرف لعدم مضرة الغلبة
اسود وارقم حيث صارا اسمين **للحية** الاول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها سواد وبياض **وادهم** حيث صار
اسما للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة اعني السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب
اصل الوضع اوصاف لم يهجر استعمالها في معانيها الاصلية ايضا بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة الاصلية
ووزن الفعل وان عدا استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع صرفها للوزن الفعلي والوصف في الاصل
والحال **وضعف منع افعى** اسما **للحية** على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الفعو التي هي الخبث **وكذلك**
منع **اجدل للصقر** على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة **واخيل للطائر** اي لطائر ذي
خيلان على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع الصرف في هذه الاسماء عدم الجزم بكونها ابدا اوصافا
اصلية فانها لم يعتبر بها المعاني الوصفية مطلقا لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف **التانيث** اللفظي
الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا اشتراط له **شرطه** اي شرط التانيث بالتاء في سببيته منع الصرف **العلمية** اي علمية الاسم
المؤنث ليصير التانيث لازما لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية لها وضع ثان وكون حرف
وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة **والتانيث المعنوي كذلك** اي كالتانيث اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية فيه الا
ان بينهما فرقا فانها في التانيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه ولا بد في وجوبه من شرط اخر كما
اشار اليه بقوله **وشرط تحتم تاثيره** اي شرط وجوب تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف احد امور ثلثة **زيادة**
على الثلثة اي زيادة حروف الكلمة على الثلثة مثل زينب **او تحرك الاوسط** اي الحرف الاوسط من حروف الثلثة مثل سقر
او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط في وجوب تاثير التانيث المعنوي احد الامور الثلثة ليخرج الكلمة بثقل احد هذه الثلثة
عن الخفة التي من شانها ان تعارض ثقل احد السببين فيتراجم تاثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على العرب
فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث المعنوي اعني احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود
سببين **فيه وزينب** علما للمرأة **وسقر** لطبقة من طبقات النار **وماه وجور** علمين لبلدتين **ممتنع** صرفها
اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط
تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة **فان سمي به** اي بالمؤنث
المعنوي **مذكر فشرطه** في سببيته منع الصرف **الزيادة على الثلثة** لان الحرف الرابع في حكم تاء التانيث فقائم مقامها **فقدم**
وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل **منصرف** لان التانيث المعنوي الاصلي زال بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم
شيء مقامه والعلمية وحدها لا تمنع الصرف **وعقرب** وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل **ممتنع** صرفها
لانه وان زال التانيث بعلميته للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم ظهر التاء المقدرة كما يقتضيه قاعدة التصغير
فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير ظهور التاء لان الحرف الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمي به رجل امتنع
صرفه للعلمية والتانيث الحكمي **المعرفة** اي التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة **شرطها** اي شرط
تاثيرها في منع الصرف **ان تكون علمية** اي تكون هذا النوع من جنس التعريف على ان تكون الياء مصدرية او منسوبة الى العلم
بان تكون حاصلة في ضمنه على ان تكون الياء للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد
الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف كما
سيجيء فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية

سببا

سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له **والعجمة** وهي كون اللفظ مما وضعه
غير العرب وفرعيتها لتأثيرها في منع الصرف **شرطها** الاول ان **تكون علمية** اي منسوبة الى العلم **في اللغة العجمية**
بان تكون متحققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل
النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس لكل جيد سمي في العربية به احد رواة القراء لجودة قراءته وقبل ان يتصرف فيه
العرب فكانه كان علما في العجمية وانما جعلت شرطا لئلا يتصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم فتضعف فيه العجمة فلا تصلح
سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمي بمثل لجام لا يمتنع لعدم علميته في العجمية وشرطها الثاني احد الامرين **تحرك** الحرف الاوسط
او زيادة على الثلاثة اي ثلاثة احرف لئلا تعارض الخفة احد السببين **فنوح منصرف** هذا تفريع بالنظر
الى الشرط الثاني فان صرف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا اختيار المص لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز
اعتبارها مع سكون الاوسط واما التانيث فانه لما علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع
سكون الاوسط وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة في ماه وجور مع سكون الوسط فيما سبق فلم لم يعتبر ههنا قلنا اعتبارها
فيما سبق انما هو لتقويته سببا اخر لئلا يقاوم سكون الوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها لتقويته سبب اخر
اعتبار سببيتها بالاستقلال **وشتر** وهو اسم حصن بديار بكر **وابراهيم ممتنع** صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما
فان في شتر تحرك الاوسط وفي ابراهيم الزيادة على الثلاثة وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده
من انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصرافه مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما
لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هود
كنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال من ان العرب من لدن اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسمعيل
فيما يذكر فكان كنوح **والجمع** وهو سبب قائم مقام السببين **شرطه** اي شرط قيامه مقام السببين **صيغة منتهى الجموع**
وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان متحركان او ثلثة اوسطها ساكن وهي التي لا يجمع جمع
التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها المغير للصيغة فاما
جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوزون جمع جمع السلامة كما يجمع يامن جمع ايمن على يامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات
وانما اشترطت لتكون صيغته ممنوعة عن قبول التغيير فيناسب الفعل **بغير هاء** منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف او المراد
بهاء تاء التانيث باعتبار ما يؤول اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فوارة جمع فاره وانما اشترط كونها بغير هاء لانها لو كانت
معها كانت على زنة المفردات كفرازنة فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل في قوة جمعيته فتور
ولا حاجة الى اخراج نحو مدائني فانه مفرد محض ليس جمعا لا في الحال ولا في المآل وانما الجمع مدائن وهو لفظ اخر فخرج فرازنة
فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير هاء وثانيهما ما يكون
بهاء فاما ما يكون بغيرها فيمتنع صرفه لوجود شرط تاثيرها **كمساجد** مثال لما بعد الفه حرفان متحركان **ومصابيح**
مثال لما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن وامثالهما مما هي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء **واما فرازنة** وامثالها **فمنصرف**
لفوات شرط تاثير الجمعية وهو كونها بلا هاء **وحضاجر علما للضبع** هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال
ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست
من اسباب منع الصرف بل هي شرط الجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه **غير منصرف** وتقرير الجواب ان حضاجر حال كونه
علما للضبع غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية **لانه منقول عن الجمع** فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى
عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة في عظم بطنها فكان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع الصرف هو الجمعية

الاصلية فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتانيث لان الضبع هي انثى الضبعان
قلنا العلمية فيه علمية غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم لانه علم لجنس الضبع مذكرا
كان او مؤنثا وانما اكتفى المص في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه ان يكون في الاصل
كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصفية قد يكون اصلية معتبرة وقد يكون عارضة غير معتبرة وليس
الامر كذلك ولا يتصور العروض في الجمعية **وسراويل** هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال قد انتقضت
الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بصاحب يجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فانا نقول في سراويل فانه
اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب عنه بانه قد اختلف في صرفه ومنعه
منه فهو اذا لم يصرف **وهو الاكثر** في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت **فقد قيل**
في التفصي عنه بانه اسم **اعجمي** ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل **لكنه حمل** في منع الصرف **على موازنه** اي على ما يوازنه
من الجموع العربية كانعام ومصابيح فانه في حكمها من حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما
فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان يكون حقيقة او حكما فبنا هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب اخر على الاسباب
التسعة وهو الحمل على الموازن **وقيل هو** اسم **عربي** ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه **جمع**
سروالة تقديرا وفرضا فانه لما وجد غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف قدر حفظا
لهذه القاعدة انه جمع سروالة فكانه سمي كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل **واذا صرف** اي سراويل
لعدم تحقق جمعيته تحقيقا ولا صالة الاسماء الصرف **فلا اشكال** بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج الى التفصي عنه و
نحو جوار اي كل جمع منقوص على وزن فواعل لامه ياء كان او واوا كالجواري والدواعي **رفعا وجرا** اي في حالتي
الرفع والجر **كقاض** اي حكمه حكم قاض بحسب الصورة في حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه تقول جاءني جوار ومررت
بجوار كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو رايت جواري فلا اشكال في ان
النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم
منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها
فاصل جوار في قولك جاءني جوار جواري بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فيبنى الاعلال على ما هو الاصل
ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو
بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه
الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الراء فالتنوين فيه تنوين العوض
فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت و
في لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواري كما تقول رايت جواري وبنا هذه اللغة على تقدم
منع الصرف على الاعلال فانه يكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة على الياء فما وقع فيه اعلال واما حالة الرفع
فاصل جوار جواري بالضمة بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار
وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيه الاعلال في الحالتين كما عرفت **التركيب** وهو
صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء منه فلا يرد بالنجم وبصري علمين **شرطه العلمية** ليامن الزوال فيحصل
له قوة فيؤثر بها في امتناع الصرف **وان لا يكون باضافة** لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف تؤثر
في المضاف اليه ما يضاده اعني منع الصرف **ولا اسناد** لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تابط شرا

فالهيئة باقية في حالة العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما هي لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق
اليها التغيير يمكن ان تفوت تلك الدلالة لزوالها فكانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من احكام المعربات
فان قلت كان الواجب على المصنف ان يقول ان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا الحرف العطف ليخرج مثل سيبويه
ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين قلنا كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد انها من قبيل المبنيات واما الاعلام
المشتملة على الاسناد فلم يذكرها ههنا اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها **مثل بعلبك** فانه علم لبلدة مركب من بعل وهو
اسم صنم وبك هو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية وغيرهما
الالف والنون المزيدتان من اسباب منع الصرف تسميتهما مزيدتين لانهما من حروف الزوائد وتسميتهما مضارعتين لمضارعتهما
لالفي التانيث في منع دخول تاء التانيث عليهما وللنحاة خلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف اما كونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد
عليه واما مشابهتهما لالفي التانيث والراجح هو القول الثاني ثم انهما ان كانا في اسم يعني به ما يقابل الصفة فان الاسم
المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات ما لوحظ معها صفة من الصفات كرجل وفرس او يدل كاحمر وضارب ومضروب
فالاول يسمى اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة **فشرطه**
اي شرط الالف والنون في منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد وشرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف
العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما او ليمتنع التاء فيتحقق مشابهتهما بالفي التانيث **كعمران وكانا في صفة فانتفاء**
فعلانة اي ان كانا الالف والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول تاء التانيث عليه ليبقى مشابهتهما
لالفي التانيث على حالها ولهذا انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة وقيل شرطه **وجود فعلى** لانه متى كان
مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالها **ومن ثمة** اي ومن اجل الخلاف في الشرط **اختلف**
في رحمن في انه منصرف او غير منصرف فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره لا على
مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة هو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى هو منصرف **دون**
سكران فانه لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين لان مؤنثه سكرى لا سكرانة **و دون ندمان** فانه لا خلاف
في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير
منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندمى لا ندمانة **وزن الفعل** وهو كون الاسم على وزن يعد اوزان الفعل وهذا القدر
لا يكفي في سببيته لمنع الصرف **بل شرطه** فيها احد الامرين **اما ان يختص** في اللغة العربية **بالفعل** بمعنى انه لا يوجد
في الاسم العربي الا منقولا من الفعل **كشمر** على صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما
لفرس وكك بذر لماء وعثر لموضع وخضم لرجل افعال فنقلت الى الاسمية واما نحو بقم اسم للصبغ معروف وهو العندم وشلم
علما لموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص ومثل **ضرب** على البناء للمفعول
اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيد بالبناء للمفعول فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل
ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة **او يكون** مرفوعا لفظا او تقديرا او كيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلي وهو موجب
منه عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا منفصلا كما سيجي **فمنه** اي من المرفوع وهو ما اشتمل على علم الفاعلية **الفاعل**
وانما قدمه فذكره لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدا
لانه باق على ما هو الاصل في المسند لانه هو المشتق بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد او مشتق فكان اقوى
بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق **وهو** اي الفاعل **ما** اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني
ان ضرب زيد **انما اسند اليه الفعل** بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات

قوله كزيادة اي مثل هذا التقدير ليوافق ما سبق قوله اي حال
كون وزن الفعل ففيه نشر على ترتيب اللف كما عرفت حال
من المضاف اليه لانه لا يمكن حذف المضاف واقامة
المضاف اليه مقامه فانه اذا جاز قولنا ١٤ ولد زيادة
فهو من قبيل اتبع ملة ابراهيم حنيفا لغمة اتته

غير مختص بالفعل لكن يكون في اوله اي اول وزن الفعل او اول ما كان على وزن الفعل زيادة اي زيادة حرف او حرف
زائد من حروف اتين كزيادة اي مثل زيادة حرف او حروف مدة في اول الفعل غير قابل اي حال كون وزن الفعل غير قابل
للتاء لانه يخرج الوزن بهذا التاء الاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل للتاء قياسا وبالاعتبار الذي
امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه ربع انا سمي به رجل فان لحوق التاء به للتذكير لا يكون قياسا ولا اسود فان مجيء التاء في اسودة
للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار الغلبة الاسمية العارضية ومن ثم اي من اجل
اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبوله التاء المجيء
للناقة القوية على العمل والسير وما فيه علمية مؤثرة اي كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية مؤثرة في منع صرفه بسببية
المحضة او مع شرطيتها السبب الاخر واحترز بذلك عما يجامع الف التانيث وصيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف في منع الصرف
لا تاثير فيه للعلمية اذا نكر بان يأول العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا زيد ورايت زيدا اخر فانه اريد به المسمى بزيد
او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه كقولهم لكل فرعون موسى اي لكل مبطل محق صرف لما تبين اي ظهر من ان اسباب
منع الصرف وشرائطها فيما سبق من انها اي العلمية لا تجامع مؤثرة الا ما اي السبب الذي هي اي العلمية شرط فيه
وذلك في التانيث بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروط
بالعلمية الا العدل ووزن الفعل استثناء مما يفهم من الاستثناء الاول اي لا تجامع غير ما شرطت فيه الا العدل ووزن
الفعل فان العلمية تجامعهما مؤثرة كما في عمر واحمد لكنه لا تشترط فيهما كما في ثلث واحمر وهما اي العدل ووزن الفعل متضادان
لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان خصوص ليس شيء منها من اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف فلا يكون اي لا يوجد
شيء منه اي مما نحن فيه من مجموع هذين الشيئين بل من احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما فاذا نكر اي الغير المنصرف الذي
احد اسبابه العلمية بقي بلا سبب اذ لم يبق فيه سبب حيث هو سبب ثنيتها هي شرط فيه من الاسباب الاربعة المذكورة لانه قد انتفى بعد
السببين الذي هو العلمية بذاتها والسبب الاخر المشروط بالعلمية من حيث هو وصف سببية فلا يبقى فيه سبب حيث هو سبب
او على سبب واحد فيما هي ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل هذا وقد يقال على قولهم هما متضادان ان اصمت بكسر الميم
علم للمفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من صمت يصمت فيما سمعوا بكسر الميم علم انه معدول
والجواب ان هذا امر غير محقق لجواز ورود اصمت بكسر الميم ان لم يشتهر فالاوزان التي تحقق فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا تجانس
وزن الفعل البتة مذ عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بل لا بد فيه منع الصرف اياه واعتبار
خروج الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود السببين في اصمت سواء العدل وهما العلمية والتانيث ثم انه اشار الى
استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش الاخفش المشهور ابو الحسن
تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ وان كان
غير مستحسن تنبيها على ذلك في امثاله مثل احمر علما اذا نكر والمراد بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية
غير مخفي فيدخل فيه مثل سكران وامثاله ويخرج عنه افعل التاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى
الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف
معنى الوصفية فيه حتى صار افعل اسما وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية بسبب التفضيلية اعتبارا
للصفة الاصلية اي انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير
لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف للوصفية الاصلية وسبب اخر كوزن الفعل او الالف والنون المزيدتين
فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعني منع

قوله لاختصاصها بالاسم
فان الداخلة على الفعل كما في
ضربت ساكنة
نحو ضربت لتمه

بحثه
على الوصفية و
العلمية ليستا متضادتين
في هذا الحكم بمعنى انقضاء لا مانع من
اعتبار المتضادين فيما تيسر انقضائه فيه ما يقتضي
منه العجب انه جعل البعض اظهار التشويش في هذا الكلام
الواسع في كمال النقص فقال في شرح قوله وهو منع
صرف لفظ واحد منعا شخصيا فلا يرد اعتبار المتضادين
في منع صرف الفاظ وهو واحد بالنوع ولا في منع الصرف
احمر فيجاء الوصفية والعلمية والمنع ولا يخفى على احد

الشرط وقيل الباعث على الغائها امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما وفيه بحث لان الوصفية لم تزل
عنهما بالكلية بل بقي فيهما شائبة من الوصفية لان اسود اسم للحية السوداء والارقم للحية التي فيها سواد وبياض ففيهما شائبة من
الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها قد زالت عنه بالكلية واما الاخفش فقد ذهب
الى انه منصرف لان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد هو
وزن الفعل او الالف والنون المزيدتين وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان زائلا
لزمه ان يعتبره في حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه المصنف بقوله **ولا يلزمه**
اي سيبويه من اعتبار الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما **باب حاتم** اي كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية
بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية **لما يلزم** في باب حاتم على تقدير منعه من
الصرف بها **من اعتبار المتضادين** يعني الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم **في حكم واحد** هو منع الصرف
بلفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب اخر كما في اسود وارقم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة
والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية في منع صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع
المتضادين قلنا تقييد احد الضدين بقيد واسقاط ذلك القيد في حكم واحد ان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما
معا غير مستحسن **وجميع الباب** اي باب غير المنصرف **باللام** اي بدخول لام التعريف عليه **والاضافة** اي اضافته الى غيره
ينجر اي يصير مجرورا **بالكسر** اي بقبول الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا بان يقول
ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى
انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه انما كان لمشابهة الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم
اعني اللام او الاضافة قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام او
الاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية
التنوين وحيث ضعف مشابهته للفعل لم يؤثر الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقط
التنوين لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة فكان الاسم غير منصرف
وان زالتا معا او زالت احديهما كان منصرفا وبنى ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة فان كانت العلمية شرطا
للسبب الاخر زالتا معا كما في ابرهيم وان لم تكن شرطا كما في احمد زالت احديهما وان لم تكن هناك علمية كما في احمر بقيت العلتان
على حالهما وهذا القول انسب بما عرف به المصنف غير المنصرف **المرفوعات** جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل فيجمع هذا
الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات للمذكور من الخيل والجمال السبحلات اي الضخام وكالايام الخاليات **هو** اي المرفوع
الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية دون الافراد **ما اشتمل** اي اسم اشتمل **على علم الفاعلية** او علامة
كون الاسم فاعلا وهي الضمة والواو والالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان
الاسم موصوف بالرفع المحلي انه في محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف يتصور ارتفاع بما عدا الرفع المحلي وهو بحث
مثلا عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجيء **فمنه** اي المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية **الفاعل** وانما قدمه لانه
اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدأ وقيل اصل المرفوعات
المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامدا او مشتقا فكان اقوى
بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق **وهو** اي الفاعل **ما** اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت
زيدا **اسند اليه الفعل** بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات

والمنصوب والمجرور فانه غير تابع بقرينة ذكر التوابع بعدها **او شبهه** اي ما يشبهه في العمل وانما قال ذلك ليتناول **فاعل** مثل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل واسم التفضيل والظرف **وقدم** اي الفعل او شبهه **عليه** اي على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضمير شيء اسناد اليه في الحقيقة لكنه موضوع عنه والمراد بتقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدأ المقدم عليه خبره نحو كيف من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه عليه اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند اليه الفاعل **على جهة قيامه به** اي اسناده اليه واقعا على طريق قيامه بالفعل او شبهه به اي بالفاعل وطريق قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمصنف واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به **مثل زيد** في **قام زيد** فهذا مثال لما اسند اليه الفعل **ومثل ابوه في زيد قام ابوه** فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل **والاصل** في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع **ان يلي فعله** المسند اليه اي يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شيء اخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه ويدل على ذلك اسكان اللام في ضربت لانه لدفع توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة **فلذلك** الاصل الذي يقتضي تقديم الفاعل على سائر معمولات الفعل **جاز ضرب غلامه زيد** لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز **وامتنع ضرب غلامه زيدا** لتاخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز هذا قال الاخفش وابن جني ومستندهما في ذلك قول الشاعر جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل واجيب عنه بان هذا لضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانه لا نسلم ان الضمير يرجع الى العدي بل الى المصدر الذي يدل عليه الفعل اي جزى رب الجزاء **واذا انتفى الاعراب** اللفظي الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع **لفظا فيهما** اي في الفاعل المتقدم ذكره صريحا وفي ضمن الامثلة ايضا والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة **والقرينة** اي الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يعد ان يطلق على ما وضع بازاء شيء انه قرينة عليه فلا يرد ان ذكر الاعراب يستغني عنه اذ القرينة شاملة له وهي اما لفظية نحو ضربت موسى ... يعنون به نحو اكل الكمثرى يحيى **او كان الفاعل مضمرا متصلا** بالفعل نحو ضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه اشترط ان يكون المفعول متاخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت **او وقع مفعوله** اي مفعول الفاعل **بعد الا** بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب زيد الا عمرا **او** وقع **بعد معناها** نحو انما ضرب زيد عمرا **وجب تقديمه** اي تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة انتفاء الاعراب والقرينة فيهما فلئلا يلزم الالتباس واما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال واما في صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من قولنا ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا بشخص اخر والمفهوم من قولنا ما ضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا بشخص اخر فلو انقلب احدهما بالاخر انقلب معنى الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا بان يقال ما ضرب الا عمرا زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو واذا الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة على شيء قبل تمامها واعلم انا قلنا الظاهر ان معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد فيفيد انحصاص صفة كل منهما في الاخر وهو خلاف المقصود واما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر ههنا في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعا **واذا**

فوله مما اسند اليه الفعل ... المثال
هذه ... جعل قوله لدفع توهم فاعلية زيد في المثال
المذكور ... بفعله
عن الضمير المستتر وانما احتاج الى هذا التكلف ...
... كما هو الظاهر
اعلم ان تعريف الفاعل على راي البصريين انما يميز
عن تعريفه على راي الكوفيين ... الصنفان ...
في المثال المذكور فاعل عند الكوفيين ...
بذكر هذا القيد ... اليه لتمام التعريف كما ...

... ولو ان مجدا اخلد الدهر ...
واحدا من الناس ابقى مجده الدهر ...
مطعما وقال غيره كم حلة ... سود
ورداء ذي ... زين المجد وقال غيره ...
بالعيلان ... كالسحر ...
وقال غيرهم لما راى طالبوه مصعبا ذعروا وكاد لو
ساعد المقدور ... غير ذلك كقوله
... وترى العداوة احسن ...
وكقوله لقد ليت شعري هل يلومن قومه زهيرا على
... من كل جانب الى غير ذلك من الابيات
... مواضع ... المضمر ... كتاب
الموسوم ... في مواضع ...
المضمر ... وما ...

اى بالفاعل ضمير المفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اى الفاعل بعد الا المتوسط بينهما فى صورة التقديم
والتاخير نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفا او وقع الفاعل بعد معناها اى معنى
الا نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل به مفعوله بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اى الفاعل غير
ضمير متصل به نحو ضربك زيد وجب تاخيره اى تاخير الفاعل عن المفعول فى جميع هذه الصور اما فى صورة
اتصال ضمير المفعول به لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما فى صورة وقوعه بعد الا او معناها لئلا
ينقلب الحصر المطلوب واما فى صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل فلمنافاة الاتصال الانفصال
بتوسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا به فانه يجب تقديمه
الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازا
اى حذفا جائزا فى مثل قولك زيد اى فيما اذا كان جوابا لسؤال محقق لمن قال من قام سائلا عمن يقوم به
القيام فيجوز ان يقول زيد بحذف قام اى قام زيد ويجوز ان يقول قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير
الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف جزئها والتقليل فى الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما اذا كان جوابا
لسؤال مقدر نحو قول الشاعر فى مرثية يزيد مثل ليبك على البناء للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم
فاعله ضارع اى عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اى يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه و
اما على رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع اى يبكيه من يذل
ويعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهيرا للعجزة والاذلاء واخر البيت ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط السائل
من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما
مصدرية يعنى ويبكيه ايضا من يسأل بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه
كان معطى السائلين بغير وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعيينه وجوبا اى
حذفا واجبا فى مثل قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك اى فى كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع
الابهام الناشئ من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر الذى فيه ابهام بدون حذفه فانه
يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءنى رجل اى زيد فتقديره الاية وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيها
فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك الثانى وانما وجب حذفه لان مفسره قائم مقامه مغن عنه
ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد له من الفعل وقد يحذفان
اى الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده فى مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد اى نعم قام زيد فحذفت
الجملة الفعلية وذكر نعم فى مقامه وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدى مؤداه فى مقامه كالمفسر فى
الكلام السابق وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اى نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كونه جملة
فعلية واذا تنازع الفعلان بل العاملان اذ التنازع يجرى فى غير الفعل ايضا نحو زيد معط ومكرم عمرا وبكر كريم
وشريف ابوه واقتصر على الفعل لاصالته فى العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع فى اكثر من فعلين اقتصارا
على اقل مراتب التنازع وهو لا اثنان ظاهرا اى اسما ظاهرا واقعا بعدهما اى بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما
والمتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثانى فلا يكون فيه مجال للتنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما
بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه فى ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل فخرج لا ينتصرونا
فى الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثانى وهو مع كونه متصلا بالفعل الثانى لا يجوز

ان يكون مفعولا للفعل الاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعده نحو ما ضربنى واكرم الا انا ففيه تنازع
لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضماره في الاول عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين
لانه لا يمكن اضماره مع لا لانه حرف لا يصح اضماره ولا بدونه لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته
له ومراد المصنف بالتنازع ههنا ما يكون طريق القطع ان في الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع
في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فيه معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن
لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع كما عرفت فقد يكون التنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي
كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وقد
يكون تنازعهما في المفعولية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية
مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما
ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واكرم زيد عمرا
وليس هذا مما نحن فيه من التنازع بل هو اجتماع القسمين المذكورين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر
والآخر مفعوليته وذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث
المقابل للاولين بقوله ومختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين في الفاعلية
والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لانه يصح الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما
لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اضيف مثال الثاني الاول الى المثال الثاني حصل مثال القسم
الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا او ضربني وضربت زيدا وضربني
واكرمت زيدا او غير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني للقرب
مع جواز اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون اعمال الاول اي اعمال الفعل الاول مع جواز اعمال الثاني
وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان عملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين وبدأ به لانه المذهب المختار
اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير
النكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على موافقته افرادا وتثنية وجمعا
وتذكيرا وتأنيثا لانه مرجع الضمير فيجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز
الاستغناء عنه مستقلا خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر فيظهر الخلاف في نحو
ضرباني واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء
الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الفعل الاول الفاعل لانه يلزم
على تقديره اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب البصريين او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب اعمال الفعل
الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته فتقول ضربني واكرمني زيد او ضربني واكرمني زيد واكرمته زيدا
او ضرب واكرمهما الزيدان ولا يلزم محذور قبل الذكر ولا تعذر وانما اضماره بعد الظاهر كما في صورة تأخير المنصوب فتقول
ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت زيدا هو ورواية المتن غير مشهورة عنه وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار او ذكره
وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغني عنه والا اي وان لم يستغن عنه اظهرت اي المفعول نحو حسبني
منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة
وان عملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد

اذا جعلت زيدا فاعل ضربني واضربت في اكرمني ضمير اذا جعلته الى زيد المتقدم رتبته فلا تحذف رتبته لامتناع حذف الفاعل ولا

الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب

المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون الضمير راجعا الى

لفظ متقدم رتبته كما تقول ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو قول المختار ومن الحذف كما هو

الغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين

الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول في حسبتهما واظهر

المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله

منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثاني اسما دالا على الانتصاف بما بالاتصاف

من غير ملاحظة تثنيته وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني

مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرئ القيس

ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال حيث قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد

وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامرؤ القيس الذي هو افصح شعراء العرب

اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل بتساوي الاعمالين فاجاب المصنف عن طرف البصريين وقال

وقول امرئ القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه اي من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير

توجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت

طلبه للمال في كل منهما وذلك لان لفظ لو يجعل مدخولها المثبت شرطا كان وجزاء او معطوفا على احدهما منفيا والمنفي من ذلك

مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا اي لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتأخر عنه قوله ولكنما

اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي حتى يستقيم المعنى يعني انما اسعى لا لادنى معيشة ولا يكفيني قليل من المال

والتمس طلب المجد الاصيل الثابت اسعى له مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله

وانما لم ينفصل عن الفاعل ولم يذيل به منه كما فصل المبتدأ حيث قال منها المبتدأ لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض

النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول بمدلالة تشبه كونه فاعلا الفعل متعلق

به واقيم هو اي المفعول مقامه اي مقام الفاعل في اسناد الفاعل او شبهه اليه وشرطه اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله

واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا ان تغير صيغة الفعل الى فعل اي الماضي المجهول او يفعل اي

المضارع المجهول فيتناول مثل افتعل واستفعل ويفتعل ويستفعل وغيرها من الافعال المجهولة المزيد فيها ولا يقع

موقع الفاعل المفعول الثاني من مفعولي باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل

اليه لا يكون اسناده الا تاما لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبني ضرب زيد لان احد

الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت لان حكمه حكم المفعول الثاني من باب

علمت في كونه مسندا والمفعول له بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه الفعل فات النصب والاشعار بخلاف

ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتاديب والمفعول معه كذلك اي كل من المفعول له والمفعول معه كذلك اي كالمفعول الثاني

والثالث من باب علمت واعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فكما عرفت واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته

مقام الفاعل مع الواو التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف حينئذ كونه مفعولا

معه واذا وجد المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين اي المفعول به له اي لوقوعه

موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن
تعقله بلا مضروب بخلاف ساير المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة **تقول ضرب زيد** بالفاعل **قائم** المفعول به مقام
الفاعل **يوم الجمعة** ظرف زمان **امام الامير** ظرف مكان **ضربا شديدا** مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة و
فائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل
عليه **في داره** جار ومجرور شبيه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلها **فتعين زيد وان لم يكن** اي وان لم يوجد
في الكلام مفعول به **فالجميع** اي جميع ما سوى المفعول به **سواء** في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول **الاول من**
باب اعطيت اي الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول **اولى** بان يقام مقام الفاعل من المفعول **الثاني**
لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه عاط اي اخذ نحو اعطي زيد درهما مع جواز اعطي درهم زيد وذلك عند الامن
من اللبس واما عنده فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطي زيد عمرا **ومنها المبتدأ والخبر** وفي بعض النسخ ومنه يعني
من جملة المرفوع او من جملة المرفوعات المبتدأ والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما
واشتراكهما في العامل المعنوي **فالمبتدأ هو الاسم** لفظا او تقديرا ليتناول نحو وان تصوموا خير لكم **المجرد**
عن العوامل اللفظية اي الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسم ان
وكان وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم **مسندا اليه** واحترز به عن
الخبر وثاني قسمي المبتدأ الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندا **او الصفة** سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب
وحسن او جارية مجراها كقرشي **الواقعة بعد حرف النفي** كما ولا **او الف الاستفهام** ونحوه كهل وما ومن وعند
سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر فخير نحو عند بني لهب
منكم فخير مبتدأ ونحن فاعله ولو جعل خبرا عن نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو من باجنبي وهو غير جائز لضعف
عمله بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء **رافعة لظاهر** او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه قوله
ارا غب انت عن الهتي يا ابرهيم واحترز به عن نحو اقائمان الزيدان لان قائمان رافع للضمير عائد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا
الظاهر لم يجز تثنيته **مثل زيد قائم** مثال للقسم الاول من المبتدأ **وما قائم الزيدان** مثال للصفة الواقعة بعد
حرف النفي **واقائم الزيدان** مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام **فان طابقت** اي الصفة الواقعة
بعد حرف النفي والاستفهام اسما **مفردا** مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد واقائم زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان
الزيدان او مجموعا نحو اقائمون الزيدون فانها حينئذ لا يجوز الا امران كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها سد مسد
الخبر وكون ما بعدها مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه فههنا ثلث صور احدها اقائمان الزيدان ويتعين ان يكون
الزيدان مبتدأ واقائمان خبرا مقدما عليه وثانيها اقائم الزيدان ويتعين ان يكون الزيدان فاعلا للصفة قائما مقام الخبر و
ثالثها اقائم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت **والخبر هو المجرد** اي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات
الاسم فلا يرد على تعريفه في نحو زيد انه المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة ولانه ليس باسم **المسند** اي ما يوضع به الاسناد
واحترز به عن القسم الاول من المبتدأ لانه مسند اليه لا مسند **المغاير للصفة المذكورة** في تعريف المبتدأ واحترز
به عن القسم الثاني من المبتدأ وذلك ان تقول لم يرد بالمسند المسند الى المبتدأ او يجعل اللام بمعنى الى والضمير المجرور راجعا
الى المبتدأ وعلى التقدير يخرج به القسم الثاني من المبتدأ ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل في المبتدأ
والخبر هو الابتداء اعني تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شيء او ليسند شيء اليه فمعنى الابتداء عامل في المبتدأ والخبر
رافع لهما عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ في الخبر وقال الكوفيون كل واحد من المبتدأ

والخبر عاملاً في الآخر وعلى هذا الا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية **واصل المبتدأ** اي ما ينبغي ان يكون المبتدأ عليه ذاتاً لم يمنع **مانع التقديم** على الخبر لفظاً لان المبتدأ ذات والخبر حال من احوالها والذات متقدمة على احوالها **ومن ثم** اي من اجل ان الاصل في المبتدأ التقديم لفظاً **جاز قولهم في داره زيد** مع كون الضمير عائداً الى زيد لكنها لفظاً التقديم زيد لاصالة التقديم **وامتنع قولهم صاحبها في الدار** لعود الضمير الى الدار وهو في الخبر المتأخر لفظاً ورتبة وهو غير جائز **وقد يكون المبتدأ نكرة** وان كان الاصل فيه التأخير فيلزم عود الضمير الى المتأخر لفظاً ورتبة وهو غير جائز **وقد يكون المبتدأ نكرة** وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان للمعرفة معنى معيناً والمطلوب المهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق **بل اذا تخصصت** تلك النكرة **بوجه ما** من وجوه التخصيص اما بالتخصيص بالصفة **مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك** فان العبد شامل للمؤمن والكافر اشتراكهما فتقرب من المعرفة وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدأ وخير خبره **ومثل قولك ارجل في الدار ام امرأة** فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار ويسأل المخاطب عن تعيينه فكأنه قال اي من الاثنين المعلوم كون احدهما في الدار كائن فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل الرجل مبتدأ وفي الدار خبره **ومثل قولك ما احد خير منك** فان النكرة منهما وقعت في خبر النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت فتخصصت فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد كل نكرة في الاثبات وضدها العموم نحو تمرة خير من جرادة **ومثل قولهم شر اهر ذا ناب** لتخصصه بما يخصص به الفاعل لشبهه به اذ يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا شر فما يخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوماً عليه بالمسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان المهر للكلب لبنباح المعتاد وقد يكون حينئذ اذا كان بمجيء حبيب مثلاً وقد يكون شراً كما اذا كان بمجيء عدو والمهر لهر بنباح غير معتاد يتشاءم به فيكون شراً الا جزاء فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى الخير يعني ما شر لاخير اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح القصر فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب **ومثل قولك في الدار رجل** لتخصيصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يصلح لوجود في الدار يذكر بعده وهو في قوة رجل موصوف بصحة استقراره في الدار وهو في قوة التخصيص بالصفة ومثل قولك **سلام عليك** لتخصصه بنسبته الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاماً عليك فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكأنه قال سلام اي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التي يحتاج في توجيهها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية الضعيفة فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمها وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مخصصاً بالمفرد لكونه قسماً من الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدأ قد يقع جملة ايضاً فقال **والخبر قد يكون جملة** اسمية **مثل زيد ابوه قائم** وفعلية **مثل زيد قام ابوه** ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها **فلا بد** في الجملة الواقعة خبراً عن المبتدأ **من عائد يربطها به** وذلك العائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل زيد او وضع المظهر في موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر نفس المبتدأ في نحو قل هو الله احد **وقد يحذف العائد** اذا كان ضمير القيام قرينته نحو البر الكر بستين درهماً والسمن منوان بدرهم اي الكر منه والمنوان منه فقرينته ان بائع البر والسمن لا يبيع غيرهما **وما وقع ظرفاً** اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان جاراً او مجروراً **فالاكثر** من النحاة وهم البصريون **على انه** اي الخبر الواقع ظرفاً **مقدر** اي مؤول **بجملة** فعلية لان الفعل فيه لا بد منه لفعل يصير جملة فعلية خلافاً لما اذا قدر

منه اسم الفاعل كما هو مذهب الاولين وهم الكوفيون فانه يصح مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل في الخبر هو الافراد ثم ان الاصل في المبتدأ التقديم وجاز تاخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله **واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام** اي على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب تقديمه لصدارته **مثل من ابوك** فان من مبتدأ اشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام ذاك وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدأ لكونه معرفة ومن خبره والواجب تقديمه على المبتدأ لتضمنه معنى الاستفهام **او كانا** اي المبتدأ والخبر **معرفتين** متساويين في التعريف وغير متساويين لا قرينة على كون احدهما مبتدأ والآخر خبرا نحو زيد المنطلق **او كانا متساويين** في اصل التخصيص في قدره نحو غلام رجل صالح خير منك وجب تقديمه ايضا **مثل افضل منك افضل مني** دفعا للاشتباه **او كان الخبر فعلا له** اي للمبتدأ احترازا عما لا يكون فعلا له كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدأ لجواز ان يقال قام ابوه زيد لعدم الالتباس **مثل زيد قام** وجب تقديمه اي تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصور اما في الصور الاول فلما ذكرنا واما في صورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس المبتدأ بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما او الزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدأ بهما او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت هند **واذا تضمن الخبر المفرد** اي الذي ليس بجملة صورة سواء كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة **ما له صدر الكلام** اي معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام **مثل اين زيد** فزيد مبتدأ واين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر متعلقا كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وان قدر باسم الفاعل كان الخبر مفردا صورة وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتاخيره صدارته ما له صدر الكلام لصدارته في جملته **او كان** الخبر تقديمه **مصححا له** اي للمبتدأ من حيث انه مبتدأ فتقديمه يصحح وقوعه مبتدأ **مثل في الدار رجل** فان في الدار خبر يخصص المبتدأ بتقديمه كما عرفت فلو اخر لبقي المبتدأ نكرة غير مخصصة **او كان لمتعلقه** بكسر اللام اي كان لمتعلق الخبر التابع له بتبعيته يمتنع معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل **ضمير** كائن **في جانب المبتدأ** راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى **نحو على التمرة مثلها زبدا** فقوله مثلها اي مثل التمرة مبتدأ وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل **او كان الخبر خبرا عن ان** المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتدأ اذ في تاخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة في التلفظ لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها او في الكتابة **مثل عندي انك قائم وجب تقديمه** اي تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور لما ذكرنا **وقد يتعدد الخبر** من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة خبر واحد اي مز في هذه الصورة ترك العطف اولى نظرا الى صورة التعدد وجوز العطف لا يبعد ان يقال ان مراد المصنف بتعدد الخبر ما يكون بغير العطف لان التعدد بالعطف لا خفاء فيه لا في الخبر ولا في المبتدأ ولا في غيرهما وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه لهذا اورد في المثال الخبر المتعدد بغير عطف ولو جعل التعدد اعم فالاقتصار عليه بناء على **وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط** وهو سببية الاول للثاني والحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله فتشبه المبتدأ الشرط في سببية الشرط للجزاء **فيصح دخول الفاء في خبره** ويصح عدم دخوله فيه نظرا الى عدم تضمن المبتدأ معنى الشرط واما اذا

قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء في خبره اذا لم يقصد فلم يجب نحو له ... وذلك اي المبتدأ
المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اي الذي جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية ما او له بجملة
فيهما بالاتفاق وانما اشترطا كون صلته فعلا او ظرفا ماولا بالفعل ليتاكد مشابهته للشرط لان الشرط لا يكون الا
فعلا وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما اي باحدهما وفي حكمها الاسم
المضاف اليها مثل الذي ياتيني هذا مثال للاسم الموصول بفعل او الذي في الدار وهذا مثال للاسم الموصول
بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم
ومثل كل رجل ياتيني هذا مثال للاسم الموصوف بفعل او كل رجل في الدار وهذا مثال للاسم الموصوف بظرف
فله درهم واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فقولك كل غلام رجل ياتيني او في الدار فله درهم
وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدأ الذي يصح دخول الفاء على خبره على ما مر مانعان عن دخوله
عليه لان صحة دخوله عليه انما كانت لمشابهة المبتدأ والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان
الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت
او لعل الذي ياتيني او في الدار فله درهم فان قيل باب كان ايضا وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قلنا
تخصيصهما بسبب الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل ملحوظة لما لتخصيص ليت الاشتراك الواقع فيها والحق
بعضهم قيل هو سيبويه ان المكسورة بهما اي بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء في الخبر والاصح انها لا تمنع عنه لانها لا تخرج
الكلام عن الخبرية الى الانشائية ويؤيده قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن تقبل توبتهم فان قيل قد الحق بعضهم
ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق قيل بعضهم والذي الحق انهما هو سيبويه فا عند بعضهم لم
يذكره ولم يعتد بقول من سواه فلم يذكره مع ان كلا القولين لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء فمما يدل على عدم منع ان المكسورة
عن دخول الفاء على خبرها ما سبق ومما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء
فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة
لفظية او عقلية جوازا اي حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد
وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك القصد فيجب
حذفه ايضا عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد كقول المستهل اي المبتدأ المحذوف جوازا مثل المبتدأ المحذوف
في قول المستهل المبصر للهلال الواقع صوته عند ابصاره الهلال والله اي هذا الهلال والله بالقرينة الحالية وليس
من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين شخص بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظر
ويراه كما يراه وانما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا فانهم يحلفون بعد رؤية الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا
اي حذفا جائزا لقيام قرينة من غير اقامة شيء مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا في قولك خرجت فاذا السبع فان تقديره على المذهب
الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرفية ... الخبر المحذوف من غير سادّ مسده اي نحو
ونحو وجي السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا اي حذفا واجبا فيما التزم اي في تركيب التزم في موضعه
اي في موضع الخبر غيره اي غير الخبر وذلك في اربعة ابواب على ما ذكره المص اولها المبتدأ الذي بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا
اي لولا زيد موجود لان لولا لامتناع الشيء لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة
والتزام قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان الخبر خاصا فلا يجب حذفه كما في قوله ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت
اليوم اشعر من لبيد ولولا خشية الرحمن عندي جعلت الناس كلهم عبيدا هذا على مذهب البصريين قال الكسائي الاسم بعد لولا

فاعل الفعل مقدّرًا أي لولا وُجِد زيد، وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها، وثانيها كل مبتدأ كان مصدرًا صريحًا
أو مؤوّلًا به منسوبًا إلى الفاعل أو المفعول أو كليهما وبعده حال، أو كان اسم تفضيل مضافًا إلى ذلك المصدر، ومثل ذلك
ذهابي راجلًا، وضربي زيدًا قائمًا إذا كان زيد مفعولًا به، **ومثل ضربي زيدًا قائمًا** أو قائمين، وأن ضربتُ زيدًا قائمًا، وأكثر
شربي السويق ملتوتًا، وأخطب ما يكون الأمير قائمًا. فذهب البصريون إلى أن تقديره ضربي زيدًا حاصل إذا كان قائمًا، فحذف حاصل
كما يحذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك، فبقي إذا كان، ثم حذف إذا مع شرطه العامل في الحال، وأقيم الحال مقام الظرف لأن
في الحال معنى الظرفية، فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر، فيكون الحال قائمًا مقام الخبر. قال الرضي هذا ما قيل فيه، وفيه
تكلفات كثيرة، وهو حذف إذا مع الجملة المضاف إليها، ولم يثبت في غير هذا المكان، والعدول عن ظاهر معنى كان الناقصة إلى معنى كان
التامة، والذي يظهر لي أن تقديره في نحو ضربي زيدًا يلابسه قائمًا إذا أردت الحال عن المفعول، وضربي زيدًا يلابسني قائمًا إذا كان عن
الفاعل أو لهما. ثم نقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال، فبقي ضربي زيدًا يلابس قائمًا، ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة، كما تقول
الذي ضربتُ قائمًا زيد، أي ضربته، ثم حذف يلابس الذي هو خبر المبتدأ والعامل في الحال، وقام الحال مقامه، كما تقول راشدًا مهديًا
أي سر راشدًا مهديًا، فعلى هذا يكونون مستريحين من تلك التكلفات البعيدة. وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدًا قائمًا حاصل
فجعل قائمًا من متعلقات المبتدأ، فيلزمهم حذف الخبر من غير سدّ شيء مسدّه، وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال.
وذهب الأخفش إلى أن الخبر الذي سدّ الحال مسدّه مصدر مضاف إلى صاحب الحال، أي ضربي زيدًا ضربه قائمًا، وذهب بعضهم إلى أن المبتدأ
لا خبر له لكونه بمعنى الفعل، إذ المعنى ما أضرب زيدًا إلا قائمًا. وثالثها كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء
بالواو التي بمعنى مع، وذلك **مثل كل رجل وضيعته** أي كل رجل مقرون مع ضيعته، فهذا الخبر واجب الحذف لأن الواو تدل على الخبر
الذي هو مقرون، وأقيم المعطوف في موضعه. ورابعها كل مبتدأ يكون مقسمًا به وخبره القسم، وذلك **مثل لعمرك لأفعلنّ كذا**
أي لعمرك وبقاؤك قسمي، أي ما أقسم به، فلا شك أن لعمرك يدل على القسم المحذوف، وجواب القسم قائم مقامه، فيجب حذفه. والعَمر
والعُمر بمعنى واحد، لا يستعمل مع اللام إلا المفتوحة، لأن القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله. **ومنها خبر إنّ وأخواتها**
أي من المرفوعات خبر إنّ وأخواتها، أي أشباهها من الحروف الخمس الباقية، وهي أنّ وكأنّ ولكنّ وليت ولعلّ، وهو مرفوع بهذه الحروف
لا بالابتداء على المذهب الأصح، لأنها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجيء عملت رفعًا ونصبًا مثله. **هو** أي خبر إنّ وأخواتها **المسند بعد**
دخول أحد **هذه الحروف** عليهما، فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدأ وخبر لا التي لنفي الجنس وغيرها، وقوله بعد دخول هذه
الحروف أخرج جميعها عنه. والمراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها عليهما لإثبات أثرها فيهما لفظًا أو معنى، فلا ينتقض التعريف
بمثل يقوم في قولنا إن زيدًا يقوم أبوه، فإن يقوم ههنا من حيث إسناده إلى أبوه ليس مما يدخل عليه إنّ بهذا المعنى، بل إنما دخل
على جملة هي يقوم أبوه، فلا يحتاج إلى أن يجاب عنه بأن المراد بالمسند المسند إلى اسم هذه الحروف، لا إلى أن يجاب بأن المراد بالمسند الاسم
المسند فيحتاج إلى تأويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة، مثل إن زيدًا يقوم. **مثل إنّ زيدًا قائم** فإن قائم مسند بعد
دخول هذه الحروف. **وأمره كأمر خبر المبتدأ** أي حكمه كحكم خبر المبتدأ في أقسامه من كونه مفردًا وجملة ونكرة ومعرفة، وفي أحكامه
من كونه واحدًا ومتعددًا أو مثبتًا ومحذوفًا، وفي شرائطه من أنه إذا كان جملة فلا بد من عائد لا يحذف إلا إذا علم. والمراد أن أمره كأمره
بعد أن صح كونه خبرًا بوجود شرائطه وانتفاء موانعه، ولا يلزم من ذلك أن كلما يصح أن يكون خبر المبتدأ يصح أن يقع خبر هذا الباب حتى يرد
عليه أنه يجوز أن يقال أين زيد ومن أبوك، ولا يجوز أن يقال إن أين زيدًا وإن من أباك. **إلا في تقديمه** أي ليس أمره كأمر خبر المبتدأ
في تقديمه، فإنه لا يجوز تقديمه على الاسم، وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ، وذلك لأن هذه الحروف فرع على الفعل في العمل، فأريد أن
يكون عملها فرعيًا أيضًا، والعمل الفرعي للفعل أن يتقدم المنصوب على المرفوع، والأصل أن يتقدم المرفوع على المنصوب، فلما أعملت العمل
الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الأول كما يتصرف في معمولي الفعل لانحطاطها عن درجة الفعل، إلا أن يكون الخبر ظرفًا فإ[نه]

ای لبس مرة کما مر فی خبر المبتدأ فی تقدیمه الا اذا کان ظرفا فان حکمه اذن حکمه فی جواز التقدیم اذا کان الاسم معرفة نحو قوله تعالی
ان الینا ایابهم وفی وجوبه اذا کان الاسم نکرة نحو ان من البیان لسحرا وان من الشعر لحکمة وذلک لتوسعهم فی الظروف
ما لا یتوسع فی غیرها **خبر لا التی لنفی الجنس** ای لنفی صفته اذ لا رجل قائم مثلا لنفی القیام عن الرجل لا لنفی الرجل
نفسه **هو المسند** الی شیء آخر هذا شامل لخبر المبتدأ وخبر ان وکان وغیرها **بعد دخولها** ای بعد دخول لا یخرج به سائر
الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت فی خبر ان فلا یرد نحو یقتضیه فی لا رجل یقتضی ابوه **نحو لا غلام رجل ظریف** تمثیله
عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل فی الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل فی الدار صفة بخلاف ما ذکره لان غلام رجل معرفة نحو
ارتفاع صفته علی ما هو الظاهر **فیها** ای فی الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظریف ولا حال لان الظرافة لا تتقید بالظرف ونحو ذلک انما
اختاره لئلا یلزم الکذب بنفی ظرافة کل غلام رجل ویکون مثالا للنوعین خبرها الظرف وغیره **ویحذف** خبر لا هذه حذفا کثیرا
اذا کان الخبر عاما کالموجود والحاصل لدلالة لا النفی علیه نحو لا اله الا الله ای لا اله موجود الا الله **وبنو تمیم لا یثبتونه**
ای لا یظهرون الخبر فی اللفظ لان الحذف عندهم واجب وقیل المراد انهم لا یثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقدیرا ویقولون معنی قولهم
لا اهل ولا مال انتفی الاهل والمال فلا یحتاج الی تقدیر خبر وعلی التقدیر یحکمون ما نوی خبرا فی مثل لا رجل قائم علی
الصفة دون الخبر **اسم ما ولا المشبهتین بلیس** فی معنی النفی والدخول علی المبتدأ والخبر ولهذا تعملان عملها **هو المسند**
الیه هذا شامل للمبتدأ ولکل مسند الیه **بعد دخولهما** خرج به غیر اسم ما ولا وبما عرفت من معنی الدخول لا یرد ابوه فی
ما زید ابوه قائم **مثل ما زید قائما ولا رجل افضل منک** وانما اتی بالنکرة بعدها لان لا لا تعمل الا فی النکرة
بخلاف ما فانه یعمل فی النکرة والمعرفة هذا لغة اهل الحجاز واما بنو تمیم فلا یثبتون لهما العمل ویقولون الاسم والخبر بعدهما
مرفوعان بالابتداء کما کانا قبل دخولهما وعلی لغة اهل الحجاز ورد القران نحو ما هذا بشرا **وهو** ای عمل لیس **فی لا دون**
ما شاذ قلیل لنقصان مشابهتها لا بلیس لان لیس لنفی الحال ولا للنفی مطلقا بخلاف ما فانه ایضا لنفی الحال فیقصر
عملها علی مورد السماع نحو قوله من صد عن نیرانها فانا ابن قیس لا براح ای لا براح لی ولا یجوز ان یکون لنفی الجنس لانه اذا کان لنفی الجنس
لا یجوز فیما بعدها الرفع ما لم یتکرر ولا تکرار فی البیت اعلم ان المراد بالمسند والمسند الیه فی التعریفات ما یکون مسندا
او مسندا الیه بالاصالة لا بالتبعیة بقرینة ذکر التوابع فیما بعد فلا ینتقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع فی المنصوبات
وقدمها علی المجرورات لکثرتها وخفة النصب فقال **المنصوبات هو ما اشتمل علی علم المفعولیة** قد تبین شرحه
بما ذکر فی المرفوعات والمراد بعلم المفعولیة علامة کون الاسم مفعولا حقیقة او حکما وهی اربع الفتحة والکسرة والالف والیاء
نحو رأیت زیدا ومسلمات واباک ومسلمین ومسلمین **فمنه** ای من المنصوب او مما اشتمل علی علم المفعولیة **المفعول المطلق**
سمی به لصحة اطلاق صیغة المفعول علیه من غیر تقییده بالباء او فی او مع او اللام بخلاف المفاعیل الاربعة الباقیة فانه لا یصح
اطلاق صیغة المفعول علیها الا بعد تقییدها بواحدة منها فیقال المفعول به او فیه او له او معه وهو ای المفعول المطلق اسم
ما فعله فاعل فعل المراد بفعل الفاعل ایاه قیامه به بحیث یصح اسناده الیه لا ان یکون مؤثرا فیه موجدا ایاه فلا
یرد علیه مثل مات موتا وحسن حسنا وشرف شرفا واعتبار لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنی والمفعول المطلق من
اقسام اللفظ ویدخل فیه المصادر کلها **مذکور** صفة للفعل وهو اعم من ان یکون مذکورا حقیقة کما اذا کان مذکورا بعینه
نحو ضربته ضربا او حکما کما اذا کان مقدرا نحو فضرب الرقاب او اسما فیه معنی الفعل نحو زید ضارب ضربا وخرج به المصادر التی
لم یذکر فعلها لا حقیقة ولا حکما نحو الضرب واقع علی زید **بمعناه** متعلق بفعل ولیس المراد به ان الفعل کائن بمعنی ذلک
الاسم فان معنی الاسم جزء معناه بل المراد ان معنی الفعل مشتمل علیه اشتمال الکل علی الجزء فخرج به مثل تادیبا فی قولک ضربته
تادیبا فانه وان کان مما فعله فاعل فعل مذکور لکنه لیس مما یشتمل علیه معنی الفعل وکذا خرج به مثل کراهتی فی نحو کرهت کراهتی

فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه لاشك ان معنى الفعل
مشتمل عليها وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا كون بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت
كراهة فهو مفعول مطلق واذا كون بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس
ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن انطباق
الحد على المحدود جامعا ومانعا **وقد يكون المفعول المطلق للتاكيد** ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل
والنوع ان دل على بعض انواعه **والعدد** ان دل على عدده **مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسة** بكسر الجيم
للنوع وجلسة بفتحها للعدد **فالاول** اي الذي للتاكيد **لا يثنى ولا يجمع** لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على
التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين وجلوسات الا اذا قصد به النوع او العدد **بخلاف**
اخويه اي الذين هما للنوع او العدد نحو جلست جلستين وجلسات بكسر الجيم او بفتحها **وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه**
اي مغايرا للفظ فعله اما بحسب المادة **مثل قعدت جلوسا** واما بحسب الباب نحو انبته الله نباتا حسنا وسيبويه يقدر له
عاملا من بابه اي قعدت وجلست جلوسا فانبته الله فنبت نباتا **وقد يحذف الفعل** الناصب للمفعول المطلق **لقيام**
قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفر **خير مقدم** اي قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدريته باعتبار
الموصوف او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه **ووجوبا** اي حذفا واجبا **سماعا** اي سماعا موقوفا
على السماع لا قاعدة له تعرف بها **نحو سقيا** اي سقاك الله سقيا **ورعيا** اي رعاك الله رعيا **وخيبة** اي خاب
خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلبه **وجدعا** اي جدع جدعا والجدع قطع الانف او الاذن او الشفة واليد **وحمدا** اي
حمدت حمدا **وشكرا** اي شكرت شكرا **وعجبا** اي عجبت عجبا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة في هذه
المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعا فلا يرد عليه قد قالوا احمد الله حمدا او شكرت الله شكرا او عجبت عجبا فاجاب بعضهم بان
ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له **وقد**
يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا **قياسا** اي حذفا قياسيا يعلم له ضابط كلي يحذف معه الفعل لزوما
في مواضع منها اي من هذه المواضع موضع **ما وقع** اي مفعول مطلق وقع فيه **مثبتا** اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد
نفيه نحو ما زيد سير الا سيرا **بعد نفي داخل على اسم لا يكون** المفعول المطلق خبرا عنه **او بعد معنى نفي داخل على اسم لا**
يكون المفعول المطلق **خبرا عنه** اي عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا او انما سرت
سيرا لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيري الا سير شديد لكان
مرفوعا على الخبرية **او وقع** المفعول المطلق **مكررا** اي في موضع الخبر عن اسم لا يصلح وقوعه خبرا عنه فلا يرد نحو اذا دكت الارض
دكا دكا وانما جمع بين الضابطين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه **نحو ما انت الا سيرا** اي تسير سيرا **وما انت الا**
سير البريد اي تسير سير البريد هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موقع
الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة او الى ما هو فعل للمبتدا او الى ما يشبه به فعله او الى مفرد ومضاف **وانما انت سيرا** اي تسير سيرا
مثال لما وقع بعد معنى النفي **وزيد سيرا سيرا** اي يسير سيرا مثال لما وقع مكررا **ومنها** اي من المواضع التي يجب حذف الفعل
الناصب للمفعول المطلق فيها **ما وقع** اي موضع وقع مفعول مطلق **تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة** والمراد بمضمون
الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول وباثره غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى
فشدوا الوثاق فاما منا بعد اي بعد شد الوثاق **واما فداء** فقوله شدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق
والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن او الفداء ففصل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء اي

اما تمنون منا بعد الشد واما تفدون فداء ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه
اي لان يشبه به امر اخر واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجا اي حال كونه ذا علاج اي فعل من
افعال الجوارح احترز به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لانه وان كان للتشبيه ليس من افعال الجوارح بعد جملة واحترز به عن نحو صوت
زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كائن بمعناه اي بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا
له ضرب ضرب صوت حمار وعلى صاحبه اي على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد
فاذا به صوت صوت حمار نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار اي يصوت صوت حمار من صات الشيء صوتا وبمعنى صوت نصبوا
فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة هي قوله له صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت و مشتملة
على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى اي يصرخ صراخ
الثكلى وهي المرأة التي مات ولدها ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا
محتمل لها اي لهذه الجملة غيره اي غير المفعول المطلق نحو قوله على الف درهم اعترافا اي اعترفت اعترافا فاعترافا
مصدر وقع مضمون جملة وهي له على الف درهم لان مضمونها الاعتراف ولا محتمل لها سواه ويسمى هذا النوع من المفعول
المطلق تأكيدا لنفسه اي نفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امرا مغايرا له ولو بالاعتبار ومنها ما وقع
مضمون جملة لها اي لهذه الجملة محتمل غيره اي غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اي حق حقا من حق الشيء
اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قائم ولها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب ولنحو باطلا
ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تأكيدا لغيره (اي لغير المفعول المطلق) لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث
هو مضمون الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث الاعتبار وصف الاحتمال عنه يغاير المؤكد اسم فاعل من حيث هو انه منصوص
عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تأكيد لاجل غيره ليندفع الغير وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتأكيد لنفسه انه
تأكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة التثنية وان لم يكن التثنية
بل للتكثير والتكرير ولا بد في تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة اي مثنى مضافا الى الفاعل والمفعول لئلا يرد نحو
قوله ثم ارجع البصر كرتين ينقلب رجعا مكررا واكثر او في جعل المثال من تتمة التعريف لا فائدة هذا القيد تكلف مثل
لبيك صلة الب لك لبابين اي قيم خدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكانك اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل
واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول له اضيف المصدر اليه فصار لبيك ويجوز
ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد وعلى هذا القياس سعديك اي اسعدك اسعادا بعد
اسعاد بمعنى اعينك لا انا سعد يتعدى بنفسه بخلاف لب فانه يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع اي هو اسم ما وقع
عليه فعل الفاعل ولم يذكر اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه بلا واسطة
حرف الجر فانهم يقولون في ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل ملتبس
فخرج به المفاعيل الثلاثة الباقية فانه لا يقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه اوله او معه والمفعول المطلق بما يفهم
من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة
او حكما فخرج به مثل عمرو في ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل اعطي زيد درهما فانه يصدق
على درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل وبما ذكرناه
ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا واعطيت زيدا درهما فان زيدا
قد وقع عليه بلا واسطة حرف جر فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل

العامل فيه لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه متقدما ومتأخرا اما جوازا فمثل الله اعبد وجه الحبيب اتمنى واما وجوبا ففي ما تضمن
معنى الاستفهام او الشرط نحو من رأيت ومن تكرم يكرمك هذا اذا لم يكن مانع من التقديم كوقوعه خبرا نحو من الرجال تكف لسانك
وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية **جوازا** نحو **زيدا لمن قال من اضرب** اي اضرب
زيدا فحذف الفعل للقرينة المقالية التي هي السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية **ووجوبا**
في اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم ونحو
اخواتها اي الى غير ذلك بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع الاربعة **سماعي** اي مقصور على السماع
لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخرى **نحو امرءا ونفسه** اي اترك امرءا ونفسه **وانتهوا خيرا لكم**
اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد **واهلا وسهلا** اي اتيت اهلا اي مكانا ماهولا معمورا لا خرابا
او اهلا لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا والموضع **الثاني** من تلك المواضع الاربعة **المنادى وهو المطلوب**
اقباله اي توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء ويا ارض
ويا جبال فانها نزلت اولا منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء وقصد نداؤها فهي في حكم من يطلب اقباله فخرج
المندوب نحو المتفجع عليه دخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد ندائه فخرج بهذا القيد عن تعريف
المنادى ولهذا افرد المص احكامه بالذكر فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما على وجه
التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل
وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه داخل في المنادى **بحرف نائب مناب ادعو** من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا واي
والهمزة واحترز به عن نحو ليقبل زيد **لفظا او تقديرا** تفصيل للطلب اي طلبا لفظيا بان يكون اثر الطلب لفظة نحو
يا زيد او تقديريا بان يكون اثره مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا **او للنيابة** اي نيابة لفظية بان يكون النائب ملفوظا او تقديرية
بان يكون النائب مقدرا كما في المثالين المذكورين او للمنادى اي المنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اي
الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصل يا زيد ادعو زيدا فحذف
الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو
علي في بعض كلامه ان يا واخواتها اسماء افعال فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اي مما انتصب المفعول به بعامل
واجب الحذف وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة فعند سيبويه كلا جزئي الجملة اي الفعل
والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدر وعند ابي علي احد
جزئيها اسم الفعل والاخر ضميره مستتر فيه **ويبنى** اي المنادى قدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة
الى النصب ولطلب الاختصار في بيان النصب بقوله وينصب ما سواهما **على ما يرفع به** اي على الضم او الالف او الواو التي
يرفع بها المنادى في غير صورة النداء والفعل مسند الى الجار والمجرور اعني به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم
لسوق الكلام **ان كان المنادى مفردا** اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام
امر اخر اليه **معرفة** قبل النداء او بعده واعتبار المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف
الخطاب الحرفية ولكونها مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى
وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني **يا زيد ويا رجل** مثال الاول
هو مبني على الضم اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء **ويا زيدان** مثال المبني على الالف **ويا زيدون**
مثال المبني على الواو **ويخفض** اي يجر المنادى **بلام الاستغاثة** اي بلام يدخله وقت الاستغاثة به وهي لام التخصيص

او خلت على المستغاث ولا له على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء نحو يا لزيد وقد فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا

حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اى يا قوم فانه لو لم يفتح لام الاستغاثة لم يعلم ان المظلوم في هذا المثال مستغاث او مستغاث

له ولم يعكس لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التي يفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه

موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل

بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى قبل دخول لام

الاستغاثة لان علة بنائه كانت المشابهة للحرف ولام الجارة من خواص الاسم فبدخولها عليه ضعفت مشابهته للحرف

فاعرب على ما هو الاصل فيه وقيل قد يخص المنادى بلامى التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهى ولام

التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المص ذكرهما فكيف يقصد قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كليا واجيب بان كلا

من هاتين اللامين لام الاستغاثة كان المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد اسم مفعول ليحضر فينتقم منه ويستريح من

الوخصومة منه وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضى منه التعجب ويتخلص منه واجيب عنه بان لام التعجب بوجه آخر

المص في الايضاح هو ان المستغاث في قولهم يا للماء ويا للدواهى ليس الماء ولا الدواهى بل المراد يا قوم ويا هؤلاء اعجبوا

للماء وللدواهى ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظ واما على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء

ما يقتضى فتحها حينئذ كما هو الظ مما سبق **ويفتح** اى يبنى المنادى على الفتح **لالحاق الفها** اى الف الاستغاثة

بآخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها **ولا لام فيه** لان اللام يقتضى الجر والالف الفتح فبين اثريهما تناف فلا

يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء به للوقف **وينصب ما سواهما** اى ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد

المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهى

المفعولية متحققة فيه وما غيره مغير عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف

واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول هو ما لا يكون مفردا لكونه

مضافا **مثل يا عبد الله** والقسم الثانى وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف **مثل يا طالعا جبلا** والقسم الثالث

وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة **مثل يا رجلا** مقولا **لغير معين** اى لرجل غير معين وهذا القيد

لنصب رجلا لا لنصبه لانه منصوب لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا

وجهه ظريفا ولم يورد المص لهذا القسم مثالا اذ يحصل بضم انتفاء كل من القيدين بمثال سهل بضم انتفائهما معا فلا

حاجة الى ايراده ومثال له على انفراده مع ان المثال الثانى يحتمل ان يراد بقوله يا طالعا جبلا هذه العبارة اعم من

ان يراد بها معين او غير معين فامثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها امثال لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة

الى ايراد مثال له على حدة **وتوابع المنادى المبنى على ما يرفع به** المفرد حقيقة او حكما وانما قيد المنادى بكونه مبنيا

لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط وقيد المبنى بكونه على ما يرفع به لان توابع المنادى المستغاث بالالف لا يجوز فيها

الرفع نحو يا زيداه وعمرواه او عمرو لان المتبوع مبنى على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة

ولا حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية وح لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان يكون مفردة حقيقة

بان لا يكون مضافا معنويا ولا لفظيا ولا شبه مضاف او حكما بان يكون مضافا لفظيا او شبيها بالمضاف فانهما لما

انتفت فيهما الاضافة المعنوية كانا في حكم المفرد ليدخل فيها المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه بالمضاف لانهما

كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه يا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه لما لم يجر

الحكم الاتى في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيها مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد فصل التوابع الجارى هذا

الحكم فيهما وصرح بالعبد فيهما هو محتاج اليه فقال ومن التاكيد اي المعنوي لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد فلا يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عند المص ذلك لذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي

والصفة مط وعطف البيان كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما كما سيجئ ترفع حملا على لفظه الظاهر او المقدر لان بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه وتنصب حملا على محله لان حق تابع المبني ان يكون تابعا للمحل وهو ههنا منصوب المحل بالمفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد ومثل يا زيد العاقل والعاقل في الصفة واقتصر على مثالها لانها اكثر واشهر استعمالا او يا غلام بشر وبشرا في عطف البيان و يا زيد الحارث والحارث في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل بن احمد وهو استاذ سيبويه في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويز النصب لان المعطوف بحرف في الحقيقة مناد مستقل فينبغي ان يكون على حالة لو جاز دخول يا عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له وهي الضم او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابا فصار رفعا

وابو عمرو بن العلاء النحوي القارئ المقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويز الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا فله حكم التبعية وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن اي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه فكالخليل اي فابو العباس مثل الخليل في اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا اي وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابي عمرو اي ابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا

والمضافة عطف على المفردة اي وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها مثل يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا المال في الصفة ويا زيد ابا عبد الله في عطف البيان ولا يجئ المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا الا ان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية

والبدل والمعطوف غير ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو المعطوف الممتنع دخول يا عليه فغير المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اي حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذي باشره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالطوطئة لذكره والمعطوف المخصوص هو المنادى المستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول يا عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مط اي حال كون كل واحد منهما مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اي سواء كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين غالبدل مثل يا زيد بشر ويا زيد اخا عمرو ويا زيد ... اجبلا ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا والعلم اي العلم المنادى المبني على الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحه المبني عن جواز ضمه فان جواز الضم لا يكون الا في المبني على الضم الموصوف بابن مجردا عن التاء او ملحوقا بها اعني ابنة بلا فصل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا اي حال كون ذلك الابن مضافا الى علم اخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم لما عرفت من قاعدة بناء المنادى المفرد المعرفة على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات وللكثرة مناسبة للتخفيف فخفف بالفتحة التي هي حركة الاصلية لكونه مفعولا به واذا نودي المعرف باللام اي اذا اريد نداؤه قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسط اي ومع ها التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع اداتي التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسط هذا ويا ايها الرجل بتوسط الاسمين معا والتزموا يعني العرب رفع الرجل مثلا وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب

كما هو اذا اى الرجل مثلا هو المقصود بالنداء فالتزموا رفعه ليكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية التى هى
علامة المنادى فيدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين فى صفة المنادى ولهذا
لم يذكر هنا ما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الرجل اى التزموا رفع
توابع الرجل مفردة او مضافة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال لانها توابع مناد معرب
وجواز الوجهين انما يكون فى توابع المنادى المبنى وقالوا بناء على قاعدة يجوز اجتماع حرف النداء مع اللام فى
اجتماع امرين احدهما كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان اصله الاله فحذفت الهمزة و
عوضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال فى سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الامران فى موضع آخر اختص هذا الاسم
بذلك الجواز ولهذا قال خاصة واما مثل النجم والصعق وان كان اللام لازمة فى مثلهما لكن ليست عوضا عن محذوف و
واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله الاناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس فى سعة الكلام
فلا يجوز ان يقال يا النجم ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة فى التى فى قولهم من اجلك يا التى تيمت قلبى لان لامها
ليست عوضا عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفى الغلامان فى قولهم فيا الغلامان اللذان فرا
لانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه اشد شذوذا ولك اى جاز لك فى مثل يا تيم تيم عدى اى فى تركيب تكرر فيه المنادى
للعرفة المفردة صورة وولى الثانى اسم مجرور بالاضافة فى الاول الضم والنصب وفى الثانى النصب فحسب اما الضم
فى الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر واما النصب على انه مضاف الى عدى المذكور وتيم الثانى تاكيد لفظى فاصل بين المضاف
والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه او مضاف الى عدى المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافى اجاز الفتح
مكان النصب على ان يكون فى الاصل يا تيم بالضم تيم عدى ففتح اتباعا للنصب الثانى كما فى يا زيد بن عمرو وتعين النصب
فى الثانى لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام البيت يا تيم تيم عدى لا ابا لكم لا يلقينكم فى سوءة عمر البيت لجرير
حين اراد عمر التيمى الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبنى تيم لا تتركوا عمر ان يهجونى فيلقينكم فى سوءة اى مكروه من
قبلى بهجائى اياهم والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامى
وسكونها مثل يا غلامى وسقوطها اى سقوط الياء استغناء بالكسرة اذا كان قبله كسرة احترازا عن نحو يا قاضى مثل يا غلام
وقلبها الفا نحو يا غلاما وهذان الوجهان يقعان غالبا فى النداء لان النداء موضع التخفيف لان المقصود غيره فيقصد
الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص منه ويتوجه الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامى بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة
دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهما اى هذان الوجهان وان كانا واقعين فى
المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان فى كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها لدلالة
الشهرة على الياء المغيرة بالحذف والقلب فلا تقول يا عدو ويا عدوا وقد جاء شاذا فى المنادى المضاف يا غلام بالفتح اكتفاء
بالفتحة عن الالف وقد يكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء فى هذه الوجوه كلها وقفا اى فى حالة الوقف
تقول يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا اى العرب فى نحو ندائهم يا ابى ويا امى
على الوجوه الاربعة كسائر ما اضيف الى ياء المتكلم مع جواز زيادة عليها لكثرة استعمال ندائهما فى كلامهم كما اشار اليها
بقوله ويا ابت ويا امت وقالوا يا ابت ويا امت ايضا بابدال الياء بالتاء فتحا وكسرا اى حال كون التاء مفتوحة
على وفق حركة الياء او مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء بالضم ايضا نحو يا ابت ويا امت لاجرائه مجرى المفرد المعرفة ولم
يذكره للقلة وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء جمعا بين العوضين دون الياء فما قالوا يا ابتى ويا امتى
احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير جائز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة فهذا الاختصاص بالنظر

مبحث الترخيم

الى الام والعم اى لا يقال يا ابن الاخ ويا ابن خال لا بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون يا ابنة ام ويا ابنة عم على الوجوه الاربعة مثل **يا غلامي** فقالوا يا ابن امى ويا ابن عمي بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء واكتفا بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا وقالوا بزيادة وجه اخر شاذ في المضاف الى ياء المتكلم يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصايص المنادى الترخيم شرع في بيانه فقال **وترخيم المنادى جائز** اى واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية دعت اليه فان في الضرورة فمنا البطريق الاولى **وهو في غيره** اى غير المنادى واقع **ضرورة** اى لضرورة شعرية دعت اليه لا في حال سعة الكلام **وهو** اى ترخيم المنادى **حذف في اخره** اى اخر المنادى **تخفيفا** اى لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم المطلق والضمير المجرور في قوله في اخره راجع الى الاسم **وشرطه** اى شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول وشرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى على التقدير الثاني امور اربعة ثلثة منها عدمية وهي **ان لا يكون مضافا** حقيقة او حكما فيدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس اخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس من اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية **وان لا يكون مستغاثا** الا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء من النصب والبناء فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصايص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة تنافي الحذف فلم يذكر المصنف المندوب لانه غير داخل في المنادى عنده وما وقع في بعض النسخ ولا مندوبا فكانه من تصرف الناسخين مع ان وجه اشتراطه عند من قال بدخوله في المنادى ظاهر وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف في اخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف **و ان لا يكون جملة** لان الجملة محكية بحالها فلا تغير والشرط الرابع احد الامرين الوجوديين وهو **ان يكون المنادى اما علما زائدا على ثلثة احرف** لانه لعلميته يناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته فيما ابقى منه يدل على ما القى ولزيادته على الثلثة لئلا يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب وهو ثلثة بلا علة موجبة للحذف **واما اسما متلبسا بتاء التانيث** وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلثة لان وضع التاء على الزوال فيكفيه ادنى مقتض للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي ولم يبال بالتباس نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كالعدم لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى برأسها ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح في صاحب مع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعمال المنادى ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان الكمية المحذوفة بسببه فقال **فان كان في اخره** اى في اخر المنادى **زيادتان** كالالف والنون في عثمان والزيادتان **في حكم الواحدة** في الحذف بان زيدتا معا واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت تاء التانيث فلم يحذف منهما الا الاخر كاسما اذا جعلتها فعلاء من الوسامة اى الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون حينئذ من باب عمار **حذفتا او كان في اخره حرف صحيح** اى صحيح اصلى لتبادره الى الذهن ولانه الغالب في الحرف الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشتمل مثل مري ومدعو فان الحرف الاخير منهما في حكم الصحيح في الاصالة **وقبله مدة** اى الف او واو او ياء ساكنة وحركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير **وهو** اى والحال ان ما في اخره حرف صحيح قبله مدة **اكثر من اربعة احرف** كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب انما لم يأخذ هذا القيد في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو ثبون وقلون

قوله اى ابنتاء التانيث قد كثر حذف التاء ... [illegible]

يرخم بحذف زياديته لان بقاء الكلمة فيه على حرفين لبس للترخيم حذفتا اى الحرفان الاخيران في كلا القسمين
اما في الاول فلما كانتا في حكم الواحدة فكانتهما معا حذفتا معا واما في الثاني فلانه لما حذفت الاخير صحيحه
واصالته فحذفت المدة الزائدة لئلا يرد المثل السائر صلت على الاسد وبلت على النقد وان كان مركبا
ويعلم من بيان الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين حذف الاسم الاخير فيقال
في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لتنزله منزلة تاء التانيث في كون كل منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء
وان كان غير ذلك المذكور من الاقسام الثلثة فبحرف واحد اى يحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم
موجب حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال في يا حارث ويا مالك وهو اى المنادى المرخم في حكم المنادى التام
بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذى صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقال
في يا حارث يا حار بكسر الراء على ما كان عليه قبل الترخيم وفي ثمود يا ثمو بواو متطرفة بعد ضمة وفي يا كروان يا كرو
بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل اى يجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل اسما برأسه
كانه لم يحذف منه شيء فيكون له بناء واعلال وتصحيح حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حار بالضم
كانه اسم مفرد معرفة برأسه فيضم ويا ثمي لانه لما جعل ثمو اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت
الواو ياء وكسر ما قبلها كما في ادلو ويا كرا لانه لما جعل كرو اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع كسائر
بعد الواو فانقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا يعنى العرب صيغة النداء يعنى يا خاصة
في المندوب لانه لا يدخل عليه سواها الكونها اشهر صيغها فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى
والمندوب في اللغة ميت يبكى عليه احد بعد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه في البكاء وليشاركوه
في التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما بيا او وا فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه
كالميت الذى يبكى عليه لنادب والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة
والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحد شامل لقسمى المندوب مثل يا زيداه وا عمراه ويا حسرتاه ويا مصيبتاه
واختص المندوب بوا لانها ازيد في المنادى لعدم دخولها عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما وحكمه اى حكم المندوب
في الاعراب والبناء حكم المنادى اى مثل حكم المنادى يعنى اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه في
الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا او مشبها به ينصب ولا
يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى لجواز انه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعرفة ولك زيادة
الالف في آخره اى في آخر المندوب لمد الصوت المطلوب في الندبة فان خفت اللبس اى التباس تلك اللفظة عند
زيادة الالف بغيره عدلت الى حرف مد مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت
وا غلامكيه لا وا غلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت وا غلامكموه
اذ الميم اصلها الضم لا وا غلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين ولك الهاء اى الحاقها بهذه المدة
في حال الوقف لبيانها ولا يندب من قسم المندوب المتفجع عليه عدما الا الاسم المعروف لان اشتهار المندوب
به ليعذر النادب بمعرفته في ندبته والتفجع عليه فلا يقال وا رجلاه اذ ما اشتهر هذا اللفظ مندوب خاص ليعذر النادب
اليه يعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وا زيد الطويلاه
لان اتصال الصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه جزء به لتمام المضاف وكالجزء بخلاف الصفة فانه جيء بها بعد
تمام الموصوف للتخصيص او للتوضيح فلهذا جاز مثل يا امير المؤمنيناه ولم يجز مثل وا زيد الطويلاه خلافا ليونس

فانه يجوز الحاق الالف بآخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان في اللفظ انقص من اتصال المضاف
والمضاف اليه الا انه ازيد منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد لا غيره بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما
متغايران وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز حذفه اي حذف
حرف النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس وبعضهم ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف
مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى او الاشارة
اي مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل
الكلام والحذف ينافيه فيبقى على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان مع بدل عن حرف النداء
كلفظة اللهم فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اي
يا يوسف ولفظة اي اذا وصف بذي اللام نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام نحو ايهذا الرجل
اي يا ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف من ايهذا من غير ان يوصف هذا بذي اللام والمضاف الى معرفة اي معرفة كانت نحو غلام زيد
افعل كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن الي واما المضمر فيشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك وشذ حذف
حرف النداء من اسم الجنس في اصبح ليل اي صر صباحا يا ليل حذف حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذا قالته امرأة امرئ
القيس حين كرهته وفي افتد مخنوق اي يا مخنوق قاله شخص وقع في الليل على نائم مستلق فخنقه فقال افتد
مخنوق حذف حرف النداء من المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا وفي اطرق كرا اي يا كروان وفيه شذوذ آخر وان حذف حرف
من اسم الجنس ترخيم غير العلم مثل هذه رقية يصيدون بها الكروان يقولون اطرق كرى اطرق كرى ان النعام في القرى ينكر
ويطرق يعني اخفض عنقك والمعنى ان النعامة التي هو اكبر منك قد اصطيدت وحملت الى القرى فلا تخل ابه وقد يحذف المنادى لقيام
قرينة جوازا نحو الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف نداء اي يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول حرف
يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب فان ان ناصبة للمضارع ادغمت نونها في لام
لا يسجدوا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب الثالث من تلك المواضع الاربعة التي وجب فيها حذف ناصب المفعول به ما
اي مفعول به اضمر اي قدر عامله الناصب له على شريطة التفسير الشريطة والشرط واحد واضافتها الى التفسير
بيانية اي اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره اي تفسير العامل بما بعده وانما وجب حذفه احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر
وهو اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه احترز به عن نحو زيد ابوك ولا بد ان يكون
الفعل او شبهه منفصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيدا ضربته وزيدا انت ضاربه
مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اي عن العمل في ذلك الاسم بضميره اي بالعمل في ضميره او في متعلقه اي
ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن
العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب امر آخر بحيث لو سلط بعد رفع ذلك الاشتغال عليه على ذلك الاسم هو
اي احد الامرين الفعل او شبهه بعينه او مناسبه اي ما يناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه اي لنصب احد هذه الامور ذلك
الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل
بتجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فان المانع من عمل ضربت في زيد ليس مجرد اشتغاله بضميره لان عمل ما بعد لام
فيه وغيره ايضا مانع عن ذلك وبقيد النصب بالمفعولية خرج خبر كان في نحو زيد كنت اياه وههنا صور اربع احداها
اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف
الثالثة اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور الا بتقدير

قوله ولفظة اي لان المقصود بالنداء وصفه وهو موصوف بالنداء ولذا جاز حذفه وان كان اسم جنس
قوله من غير ان يوصف هذا بذي اللام لانه اذا لم يوصف به يكون مبهما لتشابهه باسم الجنس
قوله اصبح ليلا يحكى ان امرأ القيس كان مبغضا للنساء
قوله بخلاف قراءة الا يسجدوا فانه قوله تعالى وزين لهم الشيطان اعمالهم فصدهم عن السبيل فهم لا يهتدون ان لا يسجدوا
قوله احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر

تسليط الفعل المناسب له للزوم ولهذا اورد المص امثلة ثلثة منها المشتغل بالضمير واما ما الثلثة وواحد
للمشتغل بالمتعلق والاحسن في ترتيبها تاخير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه **نحو زيدا ضربته**
مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه **وزيدا مررت به** مثال الفعل المشتغل بالضمير
مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت يعدى تعديته بالباء مرادف لجاوزت **وزيدا ضربت غلامه**
مثال الفعل المشتغل بالمتعلق **وزيدا حبست عليه** مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط
ما يناسبه باللزوم فان حبس الشيء على الشيء يلزمه ملابسة المحبوس عليه **وينصب زيد** في هذه الامثلة **بفعل**
مضمر يفسره ما بعده اي ضربت يعني الفعل المفسر الناصب لزيد من زيدا ضربته ضربت المقدر فان قيل
فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس **جاوزت**
فانه مرادف لمفسرها بلا واو اعني مررت به **واهنت** فانه مفسرها يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام
يستلزم اهانة سيده **ولابست** فانه مفسرها يستلزمه اعني حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في معرض الاضمار على شريطة
التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوي فيه الامران والى هذه الصور الخمس اشار المص فقال **ويختار في**
الاسم المذكور الرفع بالابتداء اي بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية قرينة تصحح رفعه بالابتدا **ويرجح عند**
عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان قرينتي الصحة فيهما متساويتان لان تجوما له مثلا
التفسير قرينة مصححة للنصب فمتى لم يرجح النصب بقرينة اخرى يرجح الرفع لسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته **او عند وجود**
القرينة المرجحة من الجانبين لكن يكون القرينة المرجحة للرفع **اقوى منها** اي من القرينة المرجحة للنصب **كاما** الداخلة
على ذلك الاسم **مع غير الطلب** اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي والدعا نحو لقيت القوم
واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة للنصب وكلمة اما قرينة للرفع وهي اقوى لانها لا يقع بعدها غالبا الا
المبتدا بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع في كلامهم مع انها تايدت بالسلامة عن الحذف وانما
قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار هو النصب فان الرفع يقتضي وقوع الطلب
خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل ومثل اما مع غير الطلب اذا الواقع على الاسم المذكور **للمفاجاة** في كونه من اقوى القرائن
مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا المفاجاة لا يدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع
في بحث الظروف من ان اذا للمفاجاة يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا تنافي
ويختار النصب في الاسم المذكور **بالعطف** اي بسبب عطف الجملة التي هو فيها **على جملة فعلية** منفدة **للتناسب**
اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته **وبعد حرف**
النفي يعني ما ولا وان ولم ولما ولن من حروف الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يقلد معمولها لضعفها في العمل نحو
ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته ولا عمرا وان زيدا ضربته الا تاديبا **وبعد حرف الاستفهام** نحو ازيدا ضربته
انما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام مثل من اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل
زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل
وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله تلقاه فاكرمه **وبعد حيث** الدالة على المجازاة في المكان
نحو حيث زيدا تجده فاكرمه **وفي ما قبل الامر والنهي** يعني موضع وقع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه
وزيدا لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي ما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي
النصب في الاسم المذكور **اذ هي** اي هذه المواضع **مواضع الفعل** اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور

ورفع الفعل فيها تقديرا والا فلا وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر بالصفة اي التباس ما هو مفسر
في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحالة بل من حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر فيفوت
الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود او صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود فالالتباس انما هو بين
خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب وصفيته لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة لان التركيب لا يحتملهما معا
مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل شيء على الاضمار بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه
خبرا له كان موافقا للنصب في اداء المقصود ولكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال كون قوله بقدر خبرا له وهو خلاف المقصود
فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء
الموجودة غير مخلوق لله كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد ويستوي الامران اي الرفع والنصب
فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمرو اكرمته اي عنده او في داره ونحو ذلك والا
لا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير وانما يستوي الامران فيما اذا عطفت الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات
وجهين اي جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان بالحصول التناسب فيهما
ففي الرفع تكون اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الجملة الصغرى وهي فعلية فان
قلت التناسب على الحذف مرجحة للرفع قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذ ذكرهما
ايضا فيه غير مفصول بينهما قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبدأ فالصغرى اقرب ويجب النصب اي نصب الاسم المذكور
بعد حرف الشرط والمراد به ههنا ان ولو فان اما واذا وان كانتا من حروف الشرط فحكمهما ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب
واختيار النصب معه وكذا يجب النصب بعد حرف التحضيض وهو هلا والا ولولا ولوما وانما يجب النصب بعدهما لوجوب دخولهما على
الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال لحرف الشرط والا زيدا ضربته مثال لحرف التحضيض
وليس مثل ازيد ذهب به منه اي من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان كان يظن في بادي النظر انه مما
اضمر عامله على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد امعان النظر انه
ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان
ذهب لازم لا يعمل النصب وكذا مناسبه يعني اذهب فان قلت لا ينحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب اخر ينصبه مثل لابس
او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره ابتدا يلابسه الذهاب به او يلابسه الذهاب به او اذهبه احد قلنا المراد بها
المناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرتم مفقود واذا كان الامر كذلك فالرفع اي رفع
زيد في المثال المذكور واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف مما يختار
فيه النصب وكذا مثل ازيد ذهب به قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر اي في صحائف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة
التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فقوله في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا افسد المعنى لان صحائف
اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها افعالهم بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشيء
مع انه خلاف الظاهر فات المعنى المقصود فان المعنى المقصود ان كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى
وكل صغير وكبير مستطر لا ان كل شيء كائن في صحائف اعمالهم هو مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدأ والجملة
الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدأ تقديره كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر
صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان بعد الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار
فيه النصب فلفظ ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا

فيه على الوقع الا في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان يحملوا الاخراج عن هذه القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق
القراء على غير المختار فاشار المص الى ما يحملوا الاخراج عنها فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد
منهما فالفاء جلدوا الفاء فيه مرتبطة بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية والزاني مبتدا
موصولا ففيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط فخبر المبتدا كالجزاء والفاء الداخلة عليه مرتبط
بالشرط الدالة على سببيته للجزاء ومثل هذا الفاء لا يعمل ما في حيزه فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده
على ما قبله فتعين فيه الرفع والا يجعل الفاء للشرط فهي جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدا محذوف المضاف او الخبر
عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد قوله فاجلدوا جملة ثابتة لبيان الحكم الموعود
والفاء عنده ايض للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة او للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى
فيمتنع التسليط فلا يدخل في الضابطة فتعين الرفع والا اي وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم تكن الاية جملتين ايضا
فهي تكون داخلة تحت الضابطة فالمختار فيها النصب واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد
من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الاية جملتين لتعين الرفع الرابع من تلك المواضع التي وجب فيها حذف ناصب المفعول به
التحذير اي ما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة
مفعول اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا اي حذر ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا
او تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده اي مما بعد ذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطفا
على حذر او ذكر المقدر فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع المعطوف المظهر
موضع المضمر اذ تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا لانه وضع المحذر منه موضع الضمير العائد الى المعمول
اشعارا بانه محذر منه لا محذر مثل اياك والاسد واياك وان تحذف هذان مثالان لاول نوعي التحذير و
معناهما بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك وبعد نفسك عن حذف الارنب وهو ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب
عن نفسك وعلى التقدير المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد الاسد او الحذف من نفسك تحذيرها منهما
لا تحذيرهما منها والطريق الطريق مثال لثاني نوعيه اي اتق الطريق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول
النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعد ونح وتقدير بعد في مثال النوع
الثاني غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده منه فالصواب ان يقال بتقدير بعد او اتق ونحوهما
بتقدير مثل بعد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني في مثل نفسك نفسك فان المعنى على هذا بعد نفسك
مما يؤذيك كالاسد ونحوه وتقدير مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور وقيل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج عن
النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا تحذير واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة عن الحد وليدل
ذكرهما فيما بعد تقول في مثل النوع الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك والاسد ومن ان تحذف كما كنت
تقول اياك وان تحذف وتقول في المثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير من اي اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر عن
ان قياس ولا تقول في المثال الاول اياك الاسد لامتناع تقدير من لشذوذه مع غير ان وان قلت فليكن
بتقدير العاطف قلنا حذف العاطف اشد شذوذا من حذف الجر هناك مع ان وان شذ كثيرا في غيرهما واما حذف
العاطف فلم يثبت الا نادرا المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل اي حدث مذكور متضمن في ضمن الفعل الملفوظ او
المقدر او شبهه كذا ومطابقة اذ كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل لاسماء الزمان والمكان كلها فانه لا يخرج
زمان او مكان عن ان يفعل فيهما فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما او لا وقوله مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فيه

يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل ما لا محالة لكنه ليس بمذكور ولكن يرد مثل شهدت يوم الجمعة فما خلا منه فانه يوم
الجمعة يصدق عليه انه ما فعل فيه فعل مذكور فان شهدت يوم الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية
اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور ليخرج مثل هذا المثال منه فان يوم الجمعة فيه
ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية
لا حاجة الى قوله مذكورا الا انه زيادة تصوير المعرف وقوله **من زمان او مكان** بيان لما الموصولة او الموصوفة
الى فيه المفعول فيه وتمهيد لبيان حكم كل منهما واحكامه وهو اي المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرور بها وما يقدر فيه
وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور
بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المص حيث جعل المجرور ايضا مفعولا فيه ولذلك قال **وشرط**
نصبه اي شرط نصب المفعول فيه تقدير في اذ التلفظ بها يوجب الجر **فظروف الزمان كلها** مبهما كان الزمان او
محدودا **تقبل ذلك** اي تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه به بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها
محمول عليه اي على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهرا وافطرت اليوم **وظروف المكان ان كان مبهما**
قبل ذلك اي تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك **والا** اي وان لم يكن مبهما بل
يكون محدودا **فلا تقبل** اي تقدير في اذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد و
فسر المبهم من المكان **بالجهات الست** وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت **وما في معناها** فان امام زيد
مثلا بينا وانجميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يتبين ولهذا التفسير نقض الظروف المكانية لجامع
ضبطها قال **وحمل عليه** اي على المبهم المفسر بالجهات الست **عند ولدى وشبههما** نحو دون وسوى **لابهامهما** اي ابهامهما
عند كذا ولدى كذا وجه حمل شبههما عليه لان حكمه حكمهما وفي بعض النسخ لابهامهما كما هو الظاهر **وكذا** حمل على المبهم من المكان
لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك **لكثرته** في الاستعمال مثل الجهات الست لا لابهامه **وكذا** حمل عليه
ما بعد دخلت وان كان معينا **نحو دخلت الدار** لكثرته في الاستعمال لا لابهامه **على الاصح** اي على المذهب الاصح
فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله
هذا محل البناء الا ان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه
لما يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار في البلد الفلاني فلعلم انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل
الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا قلت ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد كما
يصح ان يقال ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان يقول ضربت زيدا في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا
الداخل في البلد دخلت الدار ولا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التي
فعلت فيها فلا تكون الدار مفعولا فيه بل تكون مفعولا به لكن معناه على الاستعمال الاصح فيكون ما نشانه تعالى واستعمال دخل
في نحو دخلت في الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون في ونقل عن سيبويه ان استعماله بفي شاذ وينصب اي المفعول فيه
بعامل مضمر بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة **في جواب من قال متى سرت** اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على
شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه بعينه كما في المفعول به **المفعول له هو ما فعل لاجله** اي لقصد تحصيله
او بسبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل فانها ما فعل مطلقا او به او فيه او معه **فعل** اي حدث **مذكور** اي ملفوظ حقيقة او حكما فلا
يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا في جواب من قال لم ضربت زيدا فعوله مذكور واحترز به عن مثل اعجبني التاديب
فان قلت كيف يصح الاحتراز به عنه وهو اي الفعل الذي فعل لاجله مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا قلت المراد مذكور معه فا

قوله او ضربته ضرب تأديب بيان لكونه للتنوع لا للتأكيد
ذكر ... لكونه للتأكيد ... ضرب ...
الذي هو التأديب

قلت هو مذكور مقدر ضربته تأديبا فلنا المراد المذكور في التركيب الذي هو فيه نحو جئته التأديب الخ
مفعول له لاجله اللام الا ان يراد بذكره مقدرا او بعضه للعمل فيه مثل ضربته تأديبا مثال لما فعل لقصد تحصيله
فعل وهو الضرب فان التأديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده
فعل وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن في القاعد يكون المفعول له مفعولا مستقلا غير داخل في المفعول المطلق
بخلاف خلافا للزجاج فانه اى المفعول له عنده اى عند الزجاج مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى عنده
في المثالين المذكورين ادبته بالضرب تأديبا وجبنت في القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تأديب وقعدت قعود جبن
ورد قول الزجاج بان صحة تأويل نوع بنوع لا تدخله في حقيقته الا ترى صحة تأويل الحال بالظرف من حيث المعنى
جائني زيد راكبا ... ولا يخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اى شرط انتصاب المفعول له
كون الاسم مفعولا له فالسمن والاكرام في قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزائر عنده مفعولا له على ما يدل عليه
حده وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام لانها اذا ... لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها الغالب في تعليلات الافعال فلا يبعد غيرها من من والباء او في مع انها من ادوات
المفعول له كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا وقوله عم ان امرأة
دخلت النار في هرة اى لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها في النية وكان الاصل
ابقائها في اللفظ والنية لا شرط بل الحاجة اليه انما تكون في حذفها من اللفظ ولهذا قال وانما يجوز حذفها
ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احترازا عما
اذا كان عينا نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اى متحدا فاعله وفاعله احترز به عما كان
فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياي ومقارنا له اى للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمانا وجودهما نحو ضربته
تأديبا اذ زمان الضرب والتأديب واحد اذ لا مغايرة بينهما الا اعتبارا او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان
وجود الآخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعني القعود بعض زمان المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعا
للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعني شهود الحرب واحترز بذلك عما
اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدك بذلك امس وانما اشترط هذه الشرائط لان بهذه الشرائط
يشبه المصدر في تعلقه بالفعل بلا واسطة كتعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل شيء منها المفعول معه اى الذي ذكر
لمصاحبته ... بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول ما لم يسم
فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور في المغضوب عليهم وفيه وله والضمير المجرور راجع الى اللام واحترز عن نصبه
عما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى لازم النصب وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى
لقد تقطع بينكم على قراءة النصب في بعض الحواشي ان هذا الرأي ضعيف جدا والوجه ان يجعل من قبيل وقد حيل
بين العير والنزوان فان مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى المصدر اى حيل الحيلولة لان بين للزوم ظرفيته لا يقام
مقام الفاعل فقل هذا معناه الا ان فعل فعل لمصاحبته على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدر
والضمير المجرور للموصول هو المذكور بعد الواو واحترز عن المذكور بعد غيره كالفاء لمصاحبته معمول فعل
اللام متعلق بمذكور اى يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبته معمول فعل وان فادته اياها سواء كان ذلك المعمول
فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا اى لفظيا كالمثالين
المذكورين او معنى اى معنويا نحو ما لك وزيدا اى ما تصنع وزيدا والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته له في ذلك

الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد
الواو العاطفة نحو جاءني زيد وعمرو فانها لا تدل الا على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة اعلم ان مذهب جمهور
النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضع الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها
واو العطف التي فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية فان كان اي وجد الفعل اي ما دل على الحدث فيعم الفعل واسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز اي لم يمتنع العطف فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا
لو نحو العطف منه فالوجهان اي العطف والنصب على المفعولية جائزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا
بالنصب على المفعولية وان لا اي وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب مثل جئت وزيدا فان العطف فيه ممتنع لعدم
الفاصلة لا بتأكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل معنى اي امرا معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز
اي لم يمتنع العطف تعين العطف حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف نحو ما لزيد
وعمرو وان لا اي وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو ما لك وزيدا وما شأنك وعمرا
فانه امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمرو على الشان اذ السؤال
عن شأنهما لا عن شان احدهما ونفس الآخر وانما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع
بمعنى ما شأنك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو ما يصنع زيد وعمرو الحال
لما فرغ من الفاعل شرع في الملحقات بها وهو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به اي من حيث هو فاعل او مفعول
به كما هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل او المفعول به يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل
او المفعول به كصفة المبتدأ نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل او المفعول به فانها تدل على هيئة
الفاعل او المفعول به مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج عنه مثل ضربت
زيدا عمرو راكبين لفظا او معنى اي سواء كان الفاعل او المفعول الذي وقع الحال عنه لفظا اي لفظيا بان يكون فاعلية
الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا
ملفوظين حقيقة او حكما او معنى اي معنويا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام
لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل والمفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه
في معنى الفاعل والمفعول به وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل
فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول
به نحو قوله تعالى بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان يأكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقول بل نتبع ابراهيم حنيفا مقام بل نتبع ملة
ابراهيم وان يأكل اخاه مقام ان يأكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه
هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار
ان دابر المضاف اليه جزؤه فان دابر الشيء اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار ضميره المستكن في المقطوع فكانه حال
عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ مبني على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعل او مبني على صيغة المضارع المجهول من باب
التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال من المفعول معه والمفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم
الفاعل والمفعول لا الدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه نحو ضربت زيدا قائما مثال للفظي الملفوظ حقيقة فان التاء
تاء المتكلم ومفعولية زيدا انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة
وزيد في الدار قائما مثال للفظي الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام و

منطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما مثال للمعنوي لان مفعولية
زيد ليست باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهومين من لفظ هذا ولا شك
انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام اشير او انبه ويصير زيد مفعولا به لفظا بل مفعوليته
انما هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحته ووقوع القائم حالا فهي معنوية لا لفظية وعاملها
اي عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او
شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قاعدا ان كان الظرف
مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او معناها المستنبط
من فحوى الكلام من غير تصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه نحو هذا زيد قائما كما مر وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه
في نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعله في الدار قاعدا وكانه اسد صائلا وشرطها اي شرط الحال ان تكون نكرة
لان النكرة اصل والغرض منه وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد على الغرض وان يكون
صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالبا اي ليس اشتراطها ان يكون صاحبها معرفة في جميع
مواقعها بل في غالب موادها اي في اكثرها وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة
نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او مستغنية غناء المعرفة لاستغراقها نحو قوله فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان
جعلنا امرا حالا من كل امر او واقعة في خبر الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او بعد الا لانتقاض النفي نحو ما جاءني رجل الا
راكبا او مقدما عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور وغالب مواد وقوع الحال و
اكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها
معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة منبئة عن تخلفه في بعض المواد فينافي الشرطية و
يحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويحمل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ وخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان تكون نكرة
وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال البيت للبيد يصف الحمار الوحشي والاتن ويقول ارسل الحمار
الوحشي الاتن وكان المراد بالارسال البعث والتخلية بين المرسل وما يريد اي ارسلها معتركة مزاحمة ولم يذدها اي لم يمنعها
عن العراك ولم يشفق اي لم يخف على نغص الدخال اي على انه لم يتم شرب بعضها للماء بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير
ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا نفس
مداخلة بعضها في بعض والمعنى على نغص مثل نغص الدخال ومررت به وحده ونحوه مثل فعلته جهدك بلفظ الخطاب
متأول بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتاويلها على وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اي
تعترك العراك وينفرد وحده اي تعترك وتجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية
وثانيهما انها معان موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة وان كانت معرفة فهي في التقدير نكرة
كما ان حسن الوجه في صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة فان كان صاحبها اي صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص
بما سوى التقديم ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين المعرفة نحو جاءني رجل وزيد راكبين وجب تقديمها اي تقديم الحال على
صاحبها المختص للنكرة بتقديمها لانهما في المعنى مبتدأ وخبر ولئلا يلتبس بالصفة في النصب في مثل قولنا ضربت رجلا
راكبا ثم قدمت في سائر المواضع وان لم يلتبس طردا للباب ولا يتقدم اي الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا على العامل
المعنوي وقد عرفت فيما قبل العامل المعنوي وان ما هو مقدر بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اعني الجار والمجرور
خارج عنه داخل في الفعل او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف اي بخلاف

فاذا كان العامل ظرفا او شبهه ففيه خلاف فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف في العمل وجوزه الاخفش
بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار فاما مع تأخر المبتدأ عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في
الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان مشابها للظرف لما فيه من معنى الظرفية
الا انه يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في الظروف والحال لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي
واما اذا جعلته داخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير وكما لا يتقدم الحال على العامل
المعنوي كذلك لا يتقدم على ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم
الحال عليه اتفاقا فلا تقول جاءني مجردا عن الثياب ضارب زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم
على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصريين يمنعون تقدمها عليه
للعلة المذكورة وهو المختار عند المصنف ولهذا قال **على الاصح** ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك
الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل
وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورا واجاب
بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم بجعلها صفة لمصدر اي رسالة كافة
وبعضهم بجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية والكل تكلف وتعسف **وكل ما دل على هيئة** اي على صفة سواء كان
الدال مشتقا او جامدا **صح ان يقع حالا** من غير ان يأول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل
به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في تأويل الجوامد بالمشتق وعلى هذا فلا شك ان الغالب
في الحال الاشتقاق **ومثل بسرا ورطبا** في قولهم هذا بسرا وهو ما يبقى فيه حموضة اطيب منه رطبا وهو ما فيه حلاوة
صرفة فانهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة الى ان يأول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب
من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا وارطب اذا صار ما عليه رطبا والعامل في رطبا اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا ايضا عند
محققيهم وتقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلي
كل منهما متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه هذا من حيث انه مفضل وهذه الحيثية وان لم تكن معتبرة فيه لا بعد اضمارها
في اطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعكس قام المظهر مقامه واوجبوا ان تليه والرطبية تعلقت به من حيث انه مفضل
عليه هو ضمير منه فيجب ان تليه قال الرضي واما الضمير المستكن في افعل فانه وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم
ومع هذا فلا ارى باسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل في بسرا اسم الاشارة
اي اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا تتقيد الاشارة بحالة البسرية ولانه
يصح حيث يقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا **ويكون** اي الحال **جملة** لدلالتها على الهيئة
كالمفردات فصحت ان وقعت حالا مثلها ولكن يجب ان تكون الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي
الحال الجاري هو عليه في قوة الحكم بها عليه والجمل الانشائية لا تصلح ان يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة
لا تقتضي ارتباطها بغيرها والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لا بد لها من رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو
والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان تكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا
او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل **فالاسمية** اي الجملة الاسمية الحالية ملتبسة **بالواو والضمير معا** لقوة الاسمية
في الاستقلال فناسب ان تكون الرابطة فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت راكب وجاء زيد وهو راكب
او بالواو وحدها لانها تدل على الربط في اول الامر فاكتفي بها مثل قوله عليه السلام كنت نبيا وادم بين الماء والطين وهذا

اي الربط بالواو ووحدها او بها مع الضمير انما يكون في الحال المنتقلة واما في الحال المؤكدة فلا يجوز الواو نحو هو
الحق لا شك فيه ولان الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما وبالضمير وحده على ضعف لان
الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى في فلا بد من الواو على الصحيح والمضارع
المثبت لان الجملة الفعلية التي تكون الفعل فيها مضارعا مثبتا متلبسة بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى
لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني زيد يسرع وما سواهما اي ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة
على المضارع المثبت من الجمل المشتملة على المضارع المنفي او الماضي المثبت والمنفي بالواو والضمير معا او باحدهما
وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد
وما يتكلم غلامه او جاءني زيد ما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت نحو جاءني زيد وقد خرج
غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه وجاءني زيد وقد خرج عمرو والماضي المنفي نحو جاءني زيد ما خرج غلامه او جاءني زيد
وما خرج غلامه او جاءني زيد وما خرج عمرو ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من قد لفظة قد لتقريبه زمان الماضي الى الحال
لئلا يلزم على الماضي المثبت الواقع حالا لا يدل على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل من ذي الحال ووقوعه عليه
لان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا ان مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قد حتى يقربه اليه
فيقارنه وهذا بخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاءني
زيد قد ركب غلامه او مقدرة منوية نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وهذا بخلاف مذهب سيبويه
والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد فسيبويه يأول قوله تعالى حصرت صدورهم بقوم ما حصرت صدورهم فيكون جملة حصرت
صدورهم صفة موصوف محذوف وهو الحال والمبرد يجعل جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي
بلا قاطع فيشتمل زمان الفعل ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اي الشارع
في السفر او المتهيئ له راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب وقوله مهديا اما صفة لراشدا او حال
بعد حال او مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع
عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة وهي اي الحال المؤكدة مطلقا
التي لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المستقلة والمنتقلة بتبدل العامل بخلاف المؤكدة مثل زيد
ابوك عطوفا فان العطوفية لا تنتقل عن الاب في غالب الامر اي احقه بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى تحققته
وصرت منه على يقين او من احققت الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته اي تحققت ابوته لك وصرت منها على يقين او اثبتها عطوفا
وقال صاحب المفتاح احق التقديرات عندي ان تقديره عطوفا وشرطها اي شرط وجوب حذف عاملها ان تكون مقررة
اي مؤكدة لمضمون جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل في قوله تعالى انا ارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذفه
اسمية احترز به عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط انه حال
مؤكدة من فاعل شهد لا بد ههنا من مبتدأ وخبر وهو ان يكون عقد تلك الجملة الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها
والا لكان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا نحو الله شاهد قائما بالقسط التمييز ما اي اسم يرفع
الابهام واحترز به عن البدل فان المبدل منه في حكم الساقط فهو ليس يرفع الابهام عن شيء بل هو [illegible] واراد بمعنى
المستقر الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو
الثابت مطلقا لكن المطلق ينصرف الى الكامل وهو الوضعي واحترز به عن نحو رأيت عينا جارية فان قوله جارية يرفع الابهام
من قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشأ في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن

او صفات المبهمة نحو هذا الرجل فان هذا مثلا اما موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله في جزئياته او لكل جزئي منه
ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي ولا في واحد واحد من جزئياته بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه
فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا يقع بها الاحتراز
عن عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابو حفص وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما
كان عمر اشهر منه زال بذكره الخفاء الواقع في ابي حفص لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعي عن ذات لا عن صفة واحترز
به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع
الرطل مثلا لنصف من فلا شك ان الموضوع له معنى معين متميز عما هو اقل من النصف كالربع وعما هو اكثر منه كمن ونحوه
ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته اي جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل او الخل او غيرهما والا من حيث
وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام الوصفي الثابت فيه بحسب الوضع اتبع
او حال فيقال رطل بغدادي او مكي واذا اريد رفع الابهام الذاتي قيل رطل زيتا فالتمييز يرفع الابهام المستقر عن الذات
والنعت والحال فانهما يرفعانه الابهام عن الوصف **مذكورة او مقدرة** صفتان لذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة
نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد نفسا ورفع الابهام عن ذلك الشيء
المقدر بعينه **فالاول** اي القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة **يرفعه عن مفرد** يعني به ما يقابل
الجملة وشبهها والمضاف **مقدار** صفة لمفرد وهو ما يعرف به الشيء اي يعرف به قدره ويبين **غالبا** اي في غالب المواد واكثرها
وذلك اي رفع الابهام مطلقا يتحقق في ضمن هذا النوع الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار اما متحقق
في ضمن عدد **نحو عندي عشرون درهما** وسيأتي ذكر تمييز العدد وبيانه في باب اسماء العدد **واما** في ضمن غيره اي غير
العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل نصف من ونحو منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع نحو ذراع
ثوبا وكالمقياس نحو **على التمرة مثلها زبدا** والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات لان قولك عندي عشرون
درهما ورطل زيتا ومنوان سمنا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا المراد بها المعدود والموزون والمزروع والمقيس
لا غيرها وانما اقتصر المص على الامثلة الثلثة لانه كان مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا
او النون كما في منوان سمنا او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يستوف اقسام المقادير وكرر بعضها ومعنى تمام الاسم
ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف
لا يضاف ثانيا فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فيشابه التمييز الاتي بعده المفعول لوقوعه
بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته بالفعل التام بفاعله فهذه
الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف لما دخلت على اول
الاسم ولم يكن تم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي الراقود خلا **فيفرد** اي التمييز وان كان
الاسم التام مثنى او مجموعا **ان كان** اي التمييز **جنسا** وهو ما يتشابه اجزاؤه ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير فلا
حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس **الا ان يقصد الانواع** اي ما فوق النوع الواحد
فيشمل المثنى ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس مجردا عليها فلا بد من ان يثنى او يجمع قيل وفي تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه كما
جاز ان يقال طاب زيد جلستين للنوع جاز ايضا ان يقال طاب زيد جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس
سواء كانت بالخصوصيات الكلية او الشخصية **ويجمع** اي يورد التمييز على ما فوق الواحد جوازا **في غيره** اي
في غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين واثوابا **ثم ان كان** اي المفرد المقدار تاما **بالتنوين او بنون التثنية** والمعنى ان وجد

التمييز ملتبسا بتنوين المفرد او بالنون التي للتثنية فانه لما تم الاسم بها اقتضى التمييز جازت الاضافة اي اضافته
المفرد المقدار الى التمييز اضافة بيانية باسقاط التنوين في نون التثنية جوازا شايعا كثيرا لحصول الغرض وهو رفع الابهام
بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن والا اي وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية وان يكون بنون الجمع او الاضافة
فلا يجوز الاضافة الا بقلة في نون الجمع نحو عشرو درهم اما في الاضافة فلئلا يلزم اضافة المضاف واما في نون الجمع
فلانه جاز ان يضاف الى غير المميز نحو عشرو زيد في عشرين مضافا بالاتفاق لكثرة الحاجة اليها فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس
في بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين مضافا انه اراد عشرين مضافا او اراد اليوم العشرين من رمضان فلا يضاف
في غير صورة الالتباس ايضا الا على قلة ليكون الباب قريبا الى الاطراد وعن غير مقدار عطف على قوله عن مفرد مقدار
اي الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفع عن مفرد غير مقدار اي ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا
مقياس نحو خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزا والخفض اي خفض التمييز باضافة غير
المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز لان الاصل في المبهم المقادير وغيرها
ليس بهذه المثابة والثاني اي القسم الثاني من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة كان الظاهر ان
يقول عن ذات مقدرة في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ودفعه عنها يستلزم الرفع عنه قال
عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابلة ما في هذا القسم للمفرد المذكور في القسم الاول انما هي لمجرد النسبة لا غير في جملة
اي نسبة كائنة في جملة او ما ضاهاها اي ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء واسم المفعول نحو
الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا
وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك بزيد رجلا نحو طاب زيد نفسا مثال للجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب
ابا مثال لما يشبه الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة او ما ضاهاها
فهذان المثالان في قوة اربعة امثلة وكانه قال طاب زيد نفسا وزيد طيب نفسا او ابا فقوله وابوة ودارا وعلما عطف على نفسا
و اما بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من التمييز الواقع في الجملة
او ما ضاهاها خمسة امثلة فالنفس عين غير اضافي خاص بالمنتصب عنه والدار عين غير اضافي وهو متعلق بالمنتصب عنه
والاب عين اضافي محتمل لهما والابوة عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي وكل واحد منهما متعلق بالمنتصب عنه او في ابا
عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها مثل يعجبني طيبه نفسا وتركه لانه اظهر التمييزات ولا خفاء فيه وابا وابوة
ودارا وعلما اورد هذه الامثلة على وفق ما سبق وزاد عليه قوله ولله دره فارسا اشارة الى ان التمييز قد يكون
صفة مشتقة وايضا لما اورده صاحب المفصل مثالا للتمييز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهما كضمير ربه رجلا ويكون
فارسا تمييزا عنه اراد ان ينبه على انه يصلح ان يكون تمييزا عن نسبة على ان يكون الضمير معلوما معينا والابهام يكون
في نسبة الدر الذي هو في الاصل اللبن وفي خير كثير للعرب فاريد به الخير اي لله خيره فارسا والفارس اسم فاعل من الفروسية
بالفتح مصدر فرس بالضم اي حاذق بامر الخيل واما الفراسة بالكسر فهي التفرس ثم ان كان اي التمييز بعد ما لم يكن نصا
في المنتصب عنه اسما لا صفة يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله لما انتصب عنه اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز
ان يكون ذلك التمييز تارة له اي للمنتصب عنه بان يكون تمييزا يرفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه بان يكون تمييزا يرفع الابهام
عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل ابا في طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة
تمييزا عن زيد اذا اريد ثناء الطيب له باعتبار انه ابو عمرو جاز ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه
وهو ابوه والا اي وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة

نحو طاب زيد ابوة ودارا وعلما فان هذه الاشياء ليست نصا في المنتسب عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها فهي لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة اعني الشيء المنسوب الى زيد فيطابق التمييز فيهما اي فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة التمييز وتثنيته وجمعيته سواء كانت لموافقة ما انتصب عنه نحو طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء او لمعنى في نفسه مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت باله فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت اباه وجده له وطاب زيد آباء اذا اردت اباه واجداده لا فرعه كل من التقييدات اذا قصد وحدة التمييز اورد مفردا واذا قصد تثنيته اورد تثنية واذا قصد جمعيته اورد جمعا فان صيغة المفرد لا يصلح ان يطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان التمييز جنسا يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل يكفي ان يؤتى به مفردا لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علما والزيدون علما الا الا ان يقصد بالتمييز الذي هو الجنس الانواع من حيث امتيازاتها النوعية فانه لا بد من تثنيته او جمعيته نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوما اذا اريد ان متعلق الطيب من كل من الزيدان والزيدون نوع آخر من العلم فان صيغة المفرد لا يفيد ذلك المعنى وان كان اي التمييز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا او ما ولها نحو كفى زيد رجلا فان معناه كاملا في الرجولية كانت الصفة صفة له اي لما انتصب عنه لا لمتعلقه لان الصفة تستدعي موصوفا والمذكور اولى بموصوفيته فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا وطبقه الواو بمعنى مع وطبق مصدر بمعنى المطابقة اي كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقته اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اي كانت صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها حاملة لضميره واحتملت اي الصفة المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا اي من حيث انه فارس او حال كونه فارسا لكن زيادة من فيها نحو لله دره من فارس وقولهم عز من قائل يؤيد التمييز لان من تزاد في التمييز لا في الحال وايضا المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي درهما عشرون ولا زيتا رطل لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابهته للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اي اصح المذاهب ان لا يتقدم التمييز على عامله من الفعل الصريح او الغير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه او فاعلا له اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اي تفجرت عيونها او اذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اي ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو ان الماء في قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقدمه ووقع الابهام فيه لا جرم ميزه بقوله ماء فهو في معنى امتلأ ماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك بعينه مثل قوله ربح زيد تجارة فان التجارة مميزة عن الابهام عن شيء منسوب الى زيد هو التجارة فالفاعل في قصده هو التجارة لا زيد ان كان اسناد الربح اليه حقيقة واليها مجازا وبهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز عن النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول من ان التمييز في هذا المثال لا فاعل ولا مفعول فلا نظر لتلك القاعدة خلافا للمازني والمبرد فانهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل ومتمسكهما في هذا التجويز قول الشاعر

أتهجر سلمى بالفراق حبيبها ... وما كاد نفسا بالفراق تطيب

على تقدير تانيث الضمير في تطيب فانه يكون في كاد ضمير الشان لتذكيره ويعود ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تمييزا عن نسبة تطيب اليها مقدما على عامله اما على تقدير

تذكير الضمير ضميرين كالدال الحبيب في نفسا تمييز عن نسبة كالدال البارى وما كان الحبيب نفسا يطيب فكأنه تمسك بما قيل يحتمل ان يحمل
البيت على تقديره ثابت فيه على هذا الوجه بان يكون ثابت الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس او المعنى وما كان نفس
الحبيب تطيب فتكلف تعسف غير نافع في التمسك **المستثنى** اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على
قسمين ولما كان معلوم ثبته بهذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف كان فيه في تقسيمه وقسمه الى قسمين وعرف كل واحد منهما
لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال **متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج**
اي الاسم الذي اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع عن حكم شيء **متعدد** جزئياته نحو جاءني
القوم الا زيدا او اجزائه مثل اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد **لفظا** اي ملفوظا نحو جاءني القوم الا زيدا او تقديرا
اي مقدرا نحو ما جاءني الا زيدا اي ما جاءني احد الا زيدا **بالا** غير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو جاءني القوم لا زيد
وما جاءني القوم لكن زيد جاء والمستثنى **المنقطع هو المذكور بعدها** اي بعد الا واخواتها **غير مخرج** عن متعدد
واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه
كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا وهو اي المستثنى
مطلقا حيث علم اولا بوجه يصحح تقسيمه كما عرفت ثانيا بما يفطن له من تعريف قسميه هو المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا
او غير مخرج ولهذا لم يتعرض له على حدة **وهو** اي المستثنى **منصوب** وجوبا اذا كان واقعا **بعد الا** لا بعد غير وسوى وغيرهما
غير الصفة قيد به وان لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة داخلا في المستثنى لئلا يذهل عنه **في كلام موجب** ليس بنفي ولا
نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع في كلام غير موجب فانه ليس واجب النصب على ما سيجيء ولا
حاجة ههنا الى قيد آخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه لخروج نحو قرأت الا يوم كذا فانه
منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله **او كان**
بعد عدا وخلا الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرأت الا يوم كذا فانه ممنوع وجوبا لا منصوب والعامل
في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصرية الفعل المقدم او معنى الفعل بتوسط الا لا انه شيء يتعلق
بالفعل ومعناه تعلقا معنويا اذ له نسبة الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول **او مقدما** عطف
على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما **على المستثنى منه** سواء كان في كلام موجب او غيره نحو
جاءني الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه **او منقطعا** اي المستثنى منصوب ايضا
وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا **في الاكثر** اي في اكثر اللغات وهي لغات اهل الحجاز فانهم
قبائل كثيرون وفي اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الابدال
الغلط وهو لا يصح الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا
المنقطع الى قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا فههنا يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون
قبله اسم يصح حذفه فهم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله
فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا **او كان بعد عدا وخلا** اي المستثنى منصوب
ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدوا اذا جاوزه مثل جاءني القوم عدا زيدا او بعد خلا من خلا يخلو خلوا نحو
جاءني القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس فقد يتضمن معنى جاوز ويحذف
من ويوصل الفعل اليه فيتعدى بنفسه والتزموا هذا التضمن والحذف في باب الاستثناء ليكون ما بعدهما منصوبا
كما بعد سوى المستثنى بالا التي هي ام الباب وفاعلهما ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المقدم او الى اسم الفاعل منه او الى البعض المطلق

من المستثنى منه والتقدير جائنى القوم عدا او خلا مجيئهم او الجائى منهم او بعض منهم زيدا وهما فى محل النصب على الحال

ولم يظهر معهما قد ليكونا اشبه بالا التى هى الاصل فى باب الاستثناء فى الاكثر اى النصب بهما هو فى اكثر الاستعمال

لانهما فعلان ما ضيان كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر قال الشيخ الرضى اعلم خلا فان فى جواز الجر بهما الا ان النصب

بهما اكثر او ما عدا وما خلا اى المستثنى منصوب بهما وجوبا اذا كان بعد ما خلا وبعد ما عدا لان ما فيهما مصدرية

مختصة بالافعال نحو جائنى القوم ما خلا زيدا وما عدا عمروا والتقدير ما خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير

مضاف اى وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد ووقت تجاوزهم او مجاوزة مجيئهم عمروا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى

اسم الفاعل اى جاؤا خالين بعضهم او مجيئهم من زيد مجاوزا بعضهم او مجيئهم عمروا وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما

على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت عند المص او لم يعتد به ولهذا لم يقل فى الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد

ليس نحو جائنى القوم ليس زيدا وبعد لا يكون نحو سيجيئنى اهلك لا يكون بشرا وانما يكون النصب بعدهما واجبا

لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسمهما فى باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل

المذكور او الى بعض من المستثنى منه مط وهما فى التركيب فى محل النصب على الحالية واعلم انه لا تستعمل هذه الافعال الا

فى المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا ينصرف فيها لانها قائمة مقام الا وهى لا ينصرف فيها ويجوز فيه اى فى المستثنى النصب على الاستثنا

ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا خالى عن الضمير المجرور اى حال كون المستثنى واقعا فى محل يكون متاخرا عن

الا احترازا عما اذا كان بعد سائر ادوات الاستثنا مثل عدا وخلا وغيرهما فى كلام غير موجب احترازا عما اذا وقع فى كلام موجب

فانه منصوب وجوبا كما مر فى الحال انه قد ذكر المستثنى منه احترازا عما اذا لم يكن المستثنى منه مذكورا فانه حينئذ يعرب على حسب

العوامل وفى بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب اى فى كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه

ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه

الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثنا ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا

زيدا بالنصب على الاستثنا وما رايت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثنا وهو ايضا

غير مختار وانما اختار البدل فى هذه الصورة لان النصب على الاستثنا انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة

الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب اى المستثنى على حسب العوامل اى ما تقتضيه العوامل من الرفع والنصب

والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد

بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه وهو اى الحال ان المستثنى واقع فى غير الكلام الموجب واشترط ذلك ليفيد

فائدة صحيحة مثل ما ضربنى الا زيد اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربنى الا زيد اذ لا يصح ان يضرب كل احد

المتكلم الا زيدا الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل

عند المضغ الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل

قرات الا يوم كذا اى وقت القراة كل يوم الا يوم كذا الظاهر انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر

او مثل ذلك ولقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه فى الموجب فى بعض الصور ربما لا يستقيم المعنى على

تقدير عموم المستثنى منه فى غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغى ان يشترط فى غير الموجب ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل

قرات الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص فى ضربنى الا زيد بان يخصص المستثنى منه

بكل واحد من جماعة مخصوصين اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين فى كون كل واحد منهما جائزة مع القرينة

وغير جائزة بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب فى الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفى النفى عكسه لان اشتراك الجميع

افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر ويغلب اما اشتراكها في تعلق الفعل
بها ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يقل كما في المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرأت الا يوم كذا وضربت الا زيدا ليس
الا ان ظهور قرينة الدلالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الاول دون ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني
ايضا قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اي القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربني الا زيد
فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كما في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى
ومن ثمة اي ومن اجل ان المفرغ لا يكون في الموجب الا ان يستقيم المعنى **لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما** اذ معنى ما زال
ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى ثبت زيد دائما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم وقال الشارح الرضي
يمكن ان يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها دائما الا انتفاضه ويستثنى من جملتها العلم ويحمل ذلك على المبالغة في
نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقدير ينتج في صورة الاستقامة ولا يخفى
على المتفطن انه يمكن بمثل هذه التاويلات ارجاع جميع المواد الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة كما يقال
مثلا في قولك ضربني الا زيد المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك او المقصود منه المبالغة في غلو المجتمعين على ضربك
واذا تعذر البدل من حيث **حمله على اللفظ** اي لفظ المستثنى منه **فعلى الموضع** اي يحمل على موضع المستثنى منه
لا على لفظه عملا بالمختار على قدر الامكان **مثل ما جاءني من احد الا زيد** فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لا مجرور محمول
على لفظه **ومثل لا احد فيها** اي في الدار **الا عمرو** فعمرو محمول على محل احد لا على لفظه **ومثل ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ**
به اي لا يعتد به فشيء مرفوع محمول على محل شيئا لا منصوب على لفظه وقوله لا يعبأ به ليس في كثير من النسخ وعلى ما وقع في بعضها
فهو صفة الشيء المستثنى قيل انما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد
عليه صفة غير الشيئية او لا وخص المستثنى بما لا يزيد عليه صفة غير الشيئية لكان ادق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ
في الصورة الاولى **لان من** الاستغراقية **لا تزاد** اتفاقا **بعد الاثبات** اي بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا
لانها لتاكيد النفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاءني من احد الا زيد بالجر لكان في قوة قولنا جاءني من زيد
فيلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز وفي الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرو
بالنصب لكان فتحته شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل بالعامل فلا بد من تقديرها لا حقيقة ولا حكما
ليعمل فيه هذا العمل وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شيئا لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد من تقديرها ما كي ليعمل فيه **وما**
ولا لا تقدران لا حقيقة اذ لم يكن البدل الا بتكرار العامل ولا حكما اذ اكتفى بدخوله على المبدل منه واعتبر سرايته حكمه الى البدل
فانه في قوة التكرير حال كونهما **عاملتين** في المستثنى المحمول على البدل **بعده** اي بعد الاثبات يعني بعد ما صار الكلام مثبتا
لانتقاض النفي بالا **لانهما** اي ما **ولا عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا** وحيث تحقق في هاتين الصورتين البدل على
اللفظ حمل على المحل فعمرو مرفوع على انه محمول على محل المعمول هو الرفع بالابتداء وشيء مرفوع على انه محمول على محل شيئا وهو الرفع
بالخبرية فان قلت لا احد في هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب هو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد هو رفعه بالابتداء فلم اعتبر
حمله على محل البعيد لا القريب قلت لان ما هو العامل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض النفي بالا بخلاف البعيد فانه لا دخل للعمل لا فيه **بخلاف**
ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه انتقض النفي فيه ايضا بالا **لانها** اي ليس عملت للفعلية لا للنفي **فلا اثر لنقض معنى**
النفي في عملها لبقاء الامر العاملة هي اي ليس **لاجله** اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية ومن ثمة اي ومن اجل ان عمل
ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس جاز **ليس زيد الا قائما** باعمال ليس في قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء
فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما باعمال ما في قائما لان عملها فيه انما هو للنفي وقد انتقض بالا **والمستثنى مخفوض** ابدا **بعد**

غير وسوى بكسر السين او ضمها مع القصر وسواء بفتح السين او كسرها مع المد لكونه مضافا اليه وحاشا
في الاكثر لكونها حرف جر في اكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعله مضمر ومضافها
تنزيه المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو جاءني القوم حاشا زيدا اي برأ الله عن فعل ... واعراب غير فيه اي في الاستثناء
دون الصفة اذ هو فيها يعرب باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق وكلمة
لما انجر المستثنى بالاضافة انتقل اعرابه اليها وغير كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار ثبوت
معنى المغايرة لها فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب
لكنها حملت على الا واستعملت مثلها في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في معنى المغايرة ما
لما بعدها كما حملت الا عليها اي على كلمة غير في الصفة لكن لا يحمل الا عليها في الصفة غالبا الا اذا كانت الا تابعة
لجمع اي واقعة بعد متعدد موجب ان يكون موصوفها مذكورا لا مقدرا كما قد يكون مقدرا في غير مثل جاءني غير زيد وبعد ما كان
مذكورا يكون متعددا البواقي حالها انها صفة حالها اداة الاستثناء او لا بدلها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا
نقول في الصفة جاءني رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كقوم ورهط وان يكون مثنى
فدخل فيه ما جاءني رجلان الا زيد منكور اي منكر لا يعرف باللام جنسية او بالعهد والاستغراق فيعلم التناول
قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل او عدم التناول
قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور والمحصور نوعان اما الجنس المنتشر
نحو ما جاءني رجل او رجال او بعض منه معلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم او عشرون وانما اشترط ان يكون غير محصور
لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا زيد جاءني وله
علي عشرة الا درهما وانما يصار عند وجود هذه الشرائط الى حمل الا على غير لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر الى
حملها على غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام ان الا لا يحمل على الصفة غالبا فقيدناه بقولنا غالبا لانه قد يقع الا
في المحصور نحو ما جاءني ما رجل الا زيد وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو جاءني رجال الا واحدا او الا رجلا او الا حمارا ولكن
لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المصنف اليه في بيان هذه القاعدة نحو لو كان فيهما اي في السماء والارض آلهة جمع اله ولا
دلالة فيها على عدد محصور الا الله اي غير الله لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام فالا في الآية صفة لانها تابعة لجمع منكور
غير محصور هي آلهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في آلهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الآية مانع آخر
عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل الا
على انه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله وبهذا لا يثبت وحدانيته تعالى لجواز ان يكون ح فيهما آلهة غير مستثنى الله عنها بخلاف
ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب ان لا يتعدد الآلهة
لان التعدد يستلزم المغايرة وضعف حمل الا على غير في غيره اي في غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء ح وفيه مذهب سيبويه
جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء قال يجوز في قولك ما جاءني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتأخرين متمسكا
بقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فالا الفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء منه والا وجب ان يقال
الا الفرقدين بالنصب وحمل المصنف ذلك على الشذوذ قال في البيت شذوذ آخر ان احدهما وصف كل دون المضاف اليه والمشهور
وصف المضاف اليه هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل واعراب
سوى وسوى النصب على الظرف اي بناء على ظرفيتهما لانك اذا قلت جاءني القوم سوى زيد او سواء زيد فكانك قلت مكان زيد
على المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه فانهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما

رضا او نصبا وجراكغيره متمسكين بقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وزعم الاخفش ان سوى اذا اخرج عن الظرفية ابقوه نصبوه استنكار الرفعه فيقولون جائني سواك وفي الدار سواك ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية نحو قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب **خبر كان واخواتها** وسنعرفها في قسم الفعل ان شاء الله تعالى **هو المسند بعد دخولها** اي دخول كان واحد اخواتها والمراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم في هذين المثالين المعرف وليسا من افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد بدخولها ورودها للعمل فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها **مثل كان زيد قائما وامره** اي امر خبر كان واخواتها **كامر خبر المبتدأ** في اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر **لكنه يتقدم على اسمها** اذا كونه **معرفة** حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة لا فرق في اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالاخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيد او كان هذا زيد بخلاف المبتدأ والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لانتفائهما فيه بل لا بد من قرينة رافعة للبس وكذا اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا **وقد يحذف عامله** اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة وهي ان يجيء بعد ان اسم فاء بعده اسم اربعة اوجه **نصب الاول ورفع الثاني** وهو اقواها نحو ان خيرا فخير اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير **ونصبهما** نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا **ورفعهما** نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير **وعكس الاول** نحو ان خير فخيرا اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته **ويجب الحذف** اي حذف عامله يعني كان **في مثل اما انت منطلقا انطلقت** اي لان كنت منطلقا انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيد لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا منها وادغمت النون في الميم وابقى الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فحمل بما عمل بالاول من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه واقتصر المص على الاول لانه اشهر **اسم ان واخواتها** وستعرفها في قسم الحرف ان شاء الله تعالى **هو المسند اليه بعد دخولها** اي دخول ان واحد اخواتها **مثل ان زيدا قائم** وبما عرفت من معنى البعدية والدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف ههنا ايضا بمثل ابوه في ان زيدا ابوه قائم **المنصوب بلا التي لنفي الجنس** اي لنفي صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطي للاكثر حكم الكل منها تجوزا ولا يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبني منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها فيه **هو المسند اليه بعد دخولها** خرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت وهذا الحد كالحد في اسمها مطلقا لكنه لما اريد المنصوب منه زاد عليه قوله **يليها** اي يلي المسند اليه لفظة لا اي يقع بعدها بلا فاصلة **نكرة مضافا او مشبها به** اي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه هذه احوال مترادفة من الضمير المجرور في اليه والاولى منه او من

الضمير المجرور في دخولها وما بعدها من الصفة المرفوع في يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا وفي
بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قولهما ولا عشرين درهما لك مثال لما
يليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما فان كان اي المسند اليه
بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبها
به اي يليها نكرة غير مضاف ولا مشبه به كما يدل عليه قوله فهو مبني على ما ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة
او مفصولا لحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح في الموحد نحو
لا رجل في الدار والكسر في الجمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور
ما قبلها في الجمع المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك ونعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا بمضارع له فيدخل فيه
المثنى والمجموع وانما بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار
حقيقة او تقديرا فحذف من تخفيفا وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف استحقهما النكرة في الاصل
قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل
اعني الاعراب فان كان اي المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط النكارة او مفصولا بينها اي بين ذلك
المسند اليه وبين لا بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء شرط كونه مضافا او مشبها
به او لا وهي ست صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار
غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو وجب في جميع هذه الصور الست الرفع على
الابتداء اما في المعرفة فلامتناع اثر لا التي لنفي الجنس فيها واما في المفصول فلضعفها عن التاثير مع الفصل والتكرير
اي وجب تكريرها لكن مطلقا لا بعينه اما في المعرفة فليكون كالعوض عما في التنكير من معنى نفي الاحاد واما في النكرة
فليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل قول السائل أفي الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل جار في المعرفة ايضا ونحو
قضية اي هذه قضية ولا ابا حسن لها اي لهذه القضية هذا جواب دخل مقدر على قوله ان كان معرفة وجب
الرفع والتكرير فان اسم لا فيه معرفة لان ابا حسن كنية علي عليه السلام ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب
عنه بانه متأول بالنكرة اما بتقدير المثل اي ولا مثل ابي حسن لها فان مثلا لتوغله في الابهام لا يتعرف بالاضافة الى
المعرفة او بتأويله بفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره عليه السلام بهذه الصفة فكانه قيل لا فيصل لها ويقوي هذا التأويل انه
حسن بحذف اللام لان الظاهر انه بتنوينه للتنكير وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي فيما كررت فيه لا على سبيل العطف وكان
عقيب كل منهما نكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه تزيد عليها
الاول فتحهما اي لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطف على لا حول عطف مفرد
وخبرها محذوف اي لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر
الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثاني فتح الاول ونصب الثاني اي لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول
فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان لا الثانية مزيدة لتأكيد النفي والثاني معطوف على الاول فيكون منصوبا
حملا على اللفظ لمشابهته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل واحد منهما خبر على حدة والثالث
فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان
لا الثانية زائدة والثاني معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او
عطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر على حدة والرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله لانه جواب



قوله ابتغاء الله سبحانه لا حول ولا قوة فيجاء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الامران ههنا ايضا والخامس رفع الاول على ان يكون لا بمعنى ليس على ضعف فان عملها بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا لنفي الجنس وضعفه وجه ضعف رفع الاول انه يجوز ان يكون رفعه لالغاء عملها بالتكرير لكونها بمعنى ليس لا تشترط صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل ههنا ولا دخل فيها للتوافق الاسمين بعدها في الاعراب وهذا على التوجيه الاول متعين لعطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله والا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم يتغير العمل اي عملها اي تاثيرها فيما دخلها اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام ومعناها اي معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة فتقول الا رجل في الدار مستفهما واما العرض نحو الا نزول عندي ولم يذكره سيبويه ان حال لا في العرض كحالها قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمص ورد ذلك الاندلسي وقال هذا خطأ لانها اذا كانت للعرض كانت من حروف الافعال مثل ان لو وحروف التخصيص فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه واما التمني نحو الا ماء اشربه حيث لا يرجى ماء واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا فهذه عند الخليل ليست الداخلة عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتخصيص بالاسم فكانه قال الا تروني رجلا يعني هلا تروني رجلا ولذلك نصب ويونس وهي عند يونس لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني فكان القياس الا رجل ولكنه نون لضرورة الشعر ونعت اسم لا المبني لا نعت اسمها المعرب احترازا عن مثل لا غلام رجل ظريفا الاول بالرفع صفة للنعت اي لا الثاني وما بعده احترازا عن مثل لا ظريف كريم في الدار مفردا حال من ضمير مبني ولعامل فيه مبني احترازا عن مثل لا رجل حسن الوجه ظريف مليحة حال بعد حال وصفة مفردا احترازا عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف وهذا القيد يغني عن الاول مبني على الفتح حملا على المنعوت لمكان الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفي البنائي الى النعت حقيقة والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى ما يبنى على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبني ويبنى على الفتح ثم جيء بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء ماء باردا مع انه يصدق عليه انه نعت المبني الاول مفردا يليه فان بارد في هذا المثال نعت للتابع لا المتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما ومعرب لان الاصل في التوابع تبعيتها للمتبوع في الاعراب وفي البناء رفعا حملا على محله البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على محله القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريف بالرفع وظريفا بالنصب وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب فحكمه الاعراب لا غير رفعا حملا على المحل البعيد نصبا حملا على اللفظ والمحل القريب وقد مر ان امثلته في بيان فوائد القيود والعطف على اسم لا المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس واذا كان لا مكررة في المعطوف فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق ان يحمل على اللفظ اي لفظ اسم لا المبني ويجعل منصوبا وبان يحمل على المحل ويجعل مرفوعا جائز ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف فلم يجعل في حكم المتصل لمظنة الفصل بلاء المؤكدة اذا المعطوف على المنفي يراد فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة مثل لا اب وابنا وابن في قول الشاعر ولا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا وسائر التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الاندلسي ومثل لا اباله ولا غلامي له اي كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة واجري على ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف في نحو اب وحذف النون من نحو غلامين جائز يعني ان الاصل في مثل هذين

ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار مع المجرور خبرها وقد جاء على قلة مثل
لا اباله ولا غلامي له بزيادة الالف في مثل اب واسقاط النون في مثل غلامين كما في حال الاضافة لشبهها له
اي اسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف واجراء احكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون
فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته اي لمشاركة اسم لا حين كونه مضافا باظهار اللام بينه وبين ما اضيف
اليه له اي للمضاف في اصل معناه اي معنى المضاف من حيث هو مضاف يعني الاضافة وهو الاختصاص او المعنى ان مثل لا ابا
له ولا غلامي له جاز تشبيهه اي لمثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف اي بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته
اي لمشاركة مثل هذين التركيبين له اي لما يشتمل على الاضافة في اصل معناه اي معنى ما يشتمل على الاضافة وهو
الاختصاص لا في الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافي اتم مما يفهم من غيره ومن
ثمة اي لاجل ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو بتشبيهه غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص لم يجز تركيب
لا ابا فيها اي في الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شيء انما هو بابوته له وهذا
الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب يضاف
فيه الاب الى الدار لمشاركته في اصل معناه وليس اي مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى المراد
المفاد بهما على تقدير الاضافة وهو نفي ثبوت جنس الاب والغلامين لمرجع الضمير المجرور وبالاستقلال من غير احتياج
الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد من وجهين على تقدير الاضافة اما اولا فلان معنى هذا التركيب على تقدير اضافته لا اباه
ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير الخبر اي لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان واما ثانيا فلان المراد نفي ثبوت جنس الاب
او الغلامين له لا نفي الوجود عن ابيه المعلوم او غلاميه المعلومين خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما
خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم او لان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين فذهب سيبويه والخليل
وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه لتاكيد اللام المقدرة
وحكم المصنف بفساده لما عرفت ويحذف اسم لا حذفا كثيرا في مثل لا عليك اي لا باس عليك ولا يحذف
الا مع وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوفا اي لا مثله
موجود وجاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلناها حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد خبر ما ولا المشبهتين
في النفي والدخول على الجملة الاسمية بليس هو المسند بعد دخولهما اي دخول ما ولا وهي اي خبريتهما لهما
وكذا اسميته اسمهما لهما لغة اهل الحجاز وبنو تميم وخص الخبرية بالذكر لان اعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما
انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا
لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتدأ وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما عليهما ولغة الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل قال
الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما خصت ما بالذكر لانها لا تزاد
مع لا في استعمالهم وهي زائدة عند البصريين ونافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم
او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اي عملها اذا كان مع واحد من هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت
ان فلان ما عامل ضعيف عمل بشبه ليس فلما فصل بينها وبين معمولها لم تعمل واما اذا انتقض النفي بالا فلان عملها
بمعنى النفي فلما انتقض بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها في العمل واذا عطف عليه اي على
خبرها بموجب بكسر الجيم اي بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد قائما بل مسافر وما عمرو قائما
لكن قاعد فالرفع اي فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونها بمنزلة الا في نقض النفي المجرورات هو ما اشتمل على علم

مبحث المجرورات

ليخرج الحروف الاواخر التي هي محال الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا الا انها

اقسام الاسم **على علم المضاف اليه** اى علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعني الجر سواء كان بالكسرة

او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية

كونه مضافا اليه والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفه به لكن المشتمل على علامته اعم منه ومما هو مشبه به فيدخل

في تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية ان لم يكن داخلا في تعريفه

والمضاف اليه وهو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور بينهم وذهب في ذلك الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف

اليه على المنسوب اليه بحرف الجر ايضا لفظا **كل اسم** حقيقة او حكما لتشمل الجمل التي تضاف اليها نحو يوم ينفع

الصادقين صدقهم فانها في حكم المصدر **نسب اليه شيء** اسما كان نحو غلام زيد او فعلا مثل مررت بزيد

بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اى ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مثل مررت بزيد او مقدرا فانه يكون

ذلك المقدر مرادا من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد خاتم فضة وضرب اليوم بخلاف نحو يوم الجمعة

فانه وان نسب اليه الصيام بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد لا يجر **فالتقدير** اى تقدير حرف الجر **شرطه**

ان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا لابد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد **مجردا** اى منسلخا **عن تنوينه**

او ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع **لاجلها** اى لاجل الاضافة لان التنوين او النون دليل تمام ما هي فيه فلما ارادوا

ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب الاولى من الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة

وسموها بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة

اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المص في المتن والتصريح في شرحه لدان التقسيم

الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير حرف الجر فيها الا في المتن ولا في شرحه

ولم ينقل عنه شيء فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى مفعولها مثل ضارب زيد بتقدير

تقوية للعمل اى ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكروا الوجه في قولنا

جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما ما فانه لا يعلم انه اى شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه

قال من حيث الوجه فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان يقال ان الاضافة اللفظية لا يفيد الا تخفيفا في اللفظ

قلنا كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما يفيده الاضافة فليست فائدة الاضافة اللفظية الا التخفيف

في اللفظ **وهي** اى الاضافة بتقدير حرف الجر **معنوية** اى منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا **و لفظية**

اى منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سراية فيها اليه **فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة** كاسم الفاعل

والمفعول والصفة المشبهة **مضافة الى معمولها** اى فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد

او كان صفة ولكن غير مضافة الى معمولها بل الى غيره كمصارع مصر وكريم البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد حسن الوجه

وهي اى الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء **اما بمعنى اللام فيما** اى في المضاف اليه **عدا جنس المضاف و ظرفه**

اى لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيد ليس جنسا للغلام صادقا عليه لا ظرفا له فالاضافة

الغلام اليه بمعنى اللام اى غلام لزيد **واما بمعنى من** البيانية **في جنس المضاف** المضاف صادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون

المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه **واما بمعنى في في ظرفه** اى ظرف المضاف

والحاصل ان المضاف اليه اما مباين المضاف او لا وعلى الثاني ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا فهي بمعنى اللام واما مساو له كليث

واسد واعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقدير ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة

حينئذ ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه صالحا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهي ايضا بمعنى
اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما تقول فضة خاتمك خير من فضة خاتمي
واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك
يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا الاصل يندفع الاشكال عن كثير
من موارد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد وهي اي كون الاضافة
بمعنى في قليل في استعمالهم وردها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص
باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص
الواقع بين المبين والمبين قلت نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في قليلا ردوها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام
واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان يجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة بمعنى
اللام اي غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من اي خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى
في اي ضرب في اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية تعريفا اي تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة
التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف لان نسبته الى معين يستلزم معلوميته
ومعهوديته فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جائني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون
هيئة التركيب لاصلا موضوعة لمعلومية المضاف قلنا لا يضر ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم
قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف وضعه وليس يجري هذا الحكم
في نحو غير ومثل فان اضافتهما لا يفيد التعريف وان كان مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام الا ان يكون للمضاف
اليه ضد واحد يعرف بغيريته كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذا اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء
من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل له جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثله في الشيء الفلاني وتفيد الاضافة
المعنوية تخصيصا اي تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك ان
الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امراة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امراة وقلت
الشركاء فيه وشرطها اي شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان كان ذا اللام
حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل الاولى
ان المراد بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت عن تعريف
وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف و
لو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل وتضييع الاضافة حيث لا يفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين
اضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس في لزوم تعريف المعرف فما بالهم جوزوا هذا دون
ذاك قيل لا نم ان في هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال التعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف
اخر وهو التعريف بالعلمية فهاهنا حين صار علما لم يبق فيهما الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة فلا يلزم منها تعريف
المعرف بل تعريف بتعريف وما اجازه الكوفيون من تركيب الثلثة الاثواب وشبهه من العدد
المعرف باللام المضاف الى المعدود نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكرنا
من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام في الاول ذو الرمة وهل يرجع التسليم او يكشف العمى
ثلث الاثافي والديار البلاقع واما ما جاء في الحديث من قوله عليه السلام الا الف الدينار فعلى البدل دون الاضافة والاضافة

اللفظية علامتها ان تكون المضاف صفة احترز بها عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة الى معمولها
احتراز عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مصارع المصر وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم
الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا يفيد الاضافة اللفظية فائدة
الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى بان يسقط بعض المعاني عن
ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ
المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد وحكما مثل حواج بيت الله او بحذف نوني التثنية والجمع
مثل ضاربا زيد ضاربو زيد اما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام فان
اصله القائم غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر في القائم واضيف المضاف القائم اليه للتخفيف في المضاف
اليه فقط واما في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين
وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن ثمة اي من جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف
وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة الصفة الى معمولها
وجعلها صفة للنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه
فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثاني لكون المعرفة اذا صفة للمعرفة والمراد
ان المشار اليه بثمة هو مجموع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف انتفاء التخصيص يستلزم جواز
التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام بل
يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص من جهة انها تفيد تخفيفا
جاز تركيب الضاربا زيد والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف
لان تنوين الضارب انما تسقط للالف واللام لا للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف
ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع لكنه اخره لكثرة
او لاجل خلاف الفراء فانه يجوز تركيب الضارب زيد ما لانه يوهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة
فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المص عنه في شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتاخر
اللام المقدمة حسا على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظ واما ما وقع في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان
وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد
فكما لا يمتنع ذلك حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المص عنه بقوله وضعف الواهب المائة الهجان
وعبدها يعني هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يتشكك به لما عرفت من امتناع مثل الضارب
زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف في
الاستدلال به اذ لا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه مفعول معه او لانه قد يحتمل في المعطوف ما لا
يحتمل في المعطوف عليه كما في رب شاة وسخلتها وحيث جاء هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون
العطف والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجي خلفها اطفالها اي ممدوحه الواهب المائة الهجان اي الكرام
من النوق يستوي فيه الجمع والواحد الهجان صفة للمائة او بدل عنها او من قبيل الثلثة الاثواب كما هو مذهب الكوفيين
وعبدها اي راعيها شبهها الرب العبد لقيامه بحق خدمتها او عبدها حقيقة باضافة لادنى ملابسة عوذا بالذال
المعجمة جمع عائذ اي حديثات النتاج حال من المائة تزجي بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اي تسوق وفاعله

ضمير العبد والطفل انما منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث والطفل انما مرفوع ما لم يسم فاعله وحقيقة
الامر لا ينكشف الا بعد معرفة حركة حرف الروي من القصيدة واما الاية فاسه على الضارب الرجل والضاربك
فاجاب المص عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال
التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه وهو حسن الوجه بالاضافة وفيه
وجهان اخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعولية ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف
اليه جنسا معرفين باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضاربي بزيد والحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق
والضاربك يعني انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه كما عرفت وكذا شبهه وهو الضاربي و
الضاربه وغيرهما فيمن قال اي في قول من قال يعني سيبويه واتباعه ان الضمير في الضاربك مضاف ومن قال
انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج في جوازه
الى الحمل حملا اي للمحمولية على ضاربك فانهما فاعل المفعول له والفعل المعلل به اعني جاز وبيانه انهم اذا وصلوا
اسمي الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمفعوليهما وكانت مضمرات متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا الى
تحقق تخفيف فقالوا ضاربك ان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف في ضاربك
وجوزوه بل التزموه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل واحد منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل
محذوفا تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضاربي بزيد عليه لانهما ليسا من باب واحد الدليل على ان سقوط
التنوين في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة لكان ينبغي ان يصح ذلك ولا على
وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك كما يصح ضارب زيدا ثم يضاف ويقال ضارب زيد
ولم يصح ضاربك فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك
ضارب اياك للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين وصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك وحصل
التخفيف جدا ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل من غير
اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضاربي بزيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والله اعلم انا حملنا
قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله والضارب الرجل والضاربك حملا على نظيرهما على الاجوبة عن
اسئلة لان الفراء على جواز الضاربي بزيد عن جانب المص على موافقة بعض الشارحين وذلك ان يجعل كل واحد منهما
اشارة الى مسئلة على حدتها مناسبة للحكم بامتناع الضاربي بزيد فمعنى قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها
انه ضعف عطف المجرد عن اللام على المجرور بالمضاف اليه صفة معرفة باللام لانه بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد
كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه ويندفع ما فيه من
توهم شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الاول وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة ظاهر ويتضمن الرد
على الفراء في الاستدلال بهما ولا يضاف موصوف الى صفته مع بقاء المعنى المستفاد بالتركيب التوصيفي بحاله لان لكل من
التركيب التوصيفي والاضافي معنى اخر لا يقوم احدهما مقام الاخر ولهذا المعنى بعينه لا يضاف صفة الى موصوفها فلا
يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفيين فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع
وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله لا يضاف موصوف الى صفته مثل مسجد
الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف
الى صفته فان الجامع صفة المسجد والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها

موصوفاتها واجيب بان مثل هذه التراكيب متاول فمسجد الجامع متاول بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف والثاني ان يكون الوقت محذوفا نسيا منسيا والجامع قائم مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد هو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى بتقدير الحمقاء متاول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التاويل لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف مكان هو جانبه هنا اللهم الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذي اضيف اليه الجانب هو جزء والاضافة بيانية والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق فقدمت الصفة على الموصوف واضيفت اليه واجيب عنه بانه متاول بانهم قد حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد فصارت كانه اسم غير صفة فلما قصدوا تخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يخصصه كما اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافته اليها من حيث انه صفة لها بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها للتخصيص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب ولا يضاف اسم مماثل اي مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص الى ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين كليث واسد في الاعيان والحبس والمنع في المعاني والاحداث او غير مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رايت ليث اسد لا يفيدنا الا ما يفيده رايت ليثا بدون ذكر الاسد اضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص في مثل كل الدراهم وعين الشيء فانه اي المضاف فيهما يتخصص اي يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء افادة الاضافة التعريف والتخصيص واعمية العين عن الشيء اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة واما اذا كان للجنس ففيها خفاء ويرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز ونحوه فان سعيدا وكرزا اسمان للمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الاخر فاجيب بانه متاول بحمل احدهما على المدلول والاخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في اخره حرف علة او الملحق به وهو ما في اخره واو او ياء ما قبلهما ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكون في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا يثقل عليها الحركة بعد السكون يعني في الابتداء كذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر اخره للتناسب مثل ثوبي وداري في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح لان الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما يبنى على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف فان كان اخره اي اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا تثبت اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب تقلبها اي الالف لكونها الغير التثنية ياء لمشاكلته ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصي ورحي لا تنقلب الف التثنية كعلاماي لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان اخره اي اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط النون للاضافة وادغم الياء في الياء فصار

مسلمی وان کان آخره واوا قلبت الواو یاء لاجتماع الواو والیاء والاولی ساکنة مثل مسلمو اذا اضیف الی یاء المتکلم قلبت واوه یاء وادغمت الیاء فی الیاء وکسرها قبلها لانها لما انقلبت یاء ساکنة یوجب بقاء الضمة قبلها تغیرها فاخرکزیا الحرکة المناسبة لها فقیل مسلمی وان کانت قبل الیاء او الواو فتحة یعنی ما قبلها مفتوحة کقولک فی مسلیان مسلی وفی مصطفون مصطفی لخفة الفتحة وفتحت الیاء ای یاء المتکلم فی الصور الثلث للتشبیه ای للزوم التقاء الساکنین ان لم یتحرک واختیر الفتح لخفته واما الاسماء الستة التی مر البحث عنها مضافة الی غیر یاء المتکلم فاخی وابی ای فالحال فی اخ واب منها اذا اضیفا الی یاء المتکلم ان یقال اخی وابی مثل یدی ودمی بلا رد المحذوف لجعله نسیا منسیا واجاز المبرد منهما اخی وابی برد لام الفعل منهما وهی الواو وجعلها یاء وادغام الیاء فی الیاء وتمسک فی ذلک بقول الشاعر وابی مالک ذو المجاز بدار وحمل الاخ علی الاب لتقاربهما لفظا ومعنی واجاب عنه المص فی شرحه بان ذلک خلاف القیاس واستعمال الفصحاء مع انه یحتمل ان یکون المقسم به ای جمع اب فی صلة ابین سقطت النون فی الاضافة فاجتمعت یاءان فادغمت الاولی فی الثانیة فصار ابی وقد جاء جمعه هکذا فی قول الشاعر فلما تبین اصواتنا بکین وفدیننا بالابینا ای لما سمعن علمن اصواتنا بکین وقلن لنا ابانا وانا فداکم وتقول ای امرأة فانه لامتناع الحم الی المتکلم حمی وهنی بلا رد المحذوف عند الاضافة الی یاء المتکلم وانما فصلهما عن ابی واخی لانه لم ینقل عن المبرد فیهما وفی المتن ما یخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلک الخلاف فی الاسماء الاربعة ویقال فی فم حال اضافته الی یاء المتکلم فی بالیاء والقلب والادغام فی الاکثر ای فی اکثر موارد استعماله وفمی فی بعضها ابقاء للمیم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قیل اخ واب وحم وهن وفم بالحرکات الثلث لکن فتح الفاء افصح منهما ای من الضم والکسر وجاء حم ای جاء مثل ید فیقال هذا حم وحمک ورایت حما وحمک ومررت بحم وحمک ومثل خبء بالهمزة فیقال هذا حمء وحمئک ورایت حمئا وحمئک ومررت بحمء وحمئک ومثل دلو بالواو فیقال هذا حمو وحموک ورایت حموا وحموک ومررت بحمو وحموک ومثل عصا بالالف فیقال هذا حما وحماک ورایت حما وحماک ومررت بحما وحماک مطلقا ای جواز هم مثل هذه الاسماء الاربعة مط غیر مقید بحال الافراد والاضافة بل یجیء هذه الوجوه فیه فی کل من حالتی الافراد والاضافة وجاء هن مثل ید مط ای فی الافراد والاضافة فیقال هذا هن ورایت هنا ومررت بهن وهذا هنک ورایت هنک ومررت بهنک وذو لا یضاف الی مضمر لانه وضع وصلة الی الوصف باسماء الاجناس والضمیر لیس باسم جنس وقد اضیف الیه علی سبیل الشذوذ کقول الشاعر انما یعرف ذا الفضل من الناس ذووه ولو قیل لا یضاف الی غیر اسم الجنس لکان اشمل وکانه خص المضمر بالذکر لانه کان لبعض تلک الاسماء حکم خاص عند اضافته الی یاء المتکلم فنفی اضافته الی المضمر مط لنفی الاختصاص بحکم خاص باعتبار اضافته الیه ولا یقطع ای ذو عن الاضافة لان جعله وصلة الی اسماء الاجناس لیس الا باضافته الیها التوابع وهو جمع تابع منقول عن الوصفیة الی الاسمیة والفاعل الاسمی یجمع علی فواعل کالکاهل علی الکواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التی هی اقسام الاسم فلا ینتقض حدها بخروج یحران ان وضرب ضرب لعدم کونهما من افراد المحدود کل ثان ای متاخر فی التلفظ مع سابقه کان فی الرتبة الثانیة منه فدخل فیه التابع الثانی والثالث فصاعدا متلبس باعراب سابقه ای بجنس اعراب سابقه بحیث یکون اعرابه من جنس اعراب سابقه ناش کلاهما من جهة واحدة وهذه شخصیة مثل جاءنی زید العالم فان العالم اذا لوحظ مع زید کان فی الرتبة الثانیة منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع فی کل منهما ناش من جهة واحدة شخصیة هی فاعلیة زید العالم لان المجیء المنسوب الی زید فی قصد المتکلم منسوب الیه مع تابعه لا الیه مط فقوله کل ثان یشمل التوابع وخبر المبتدأ وخبری کان وان واخواتهما وثانی مفعولی ظننت واعطیت وقوله باعراب سابقه

قوله فا کما قال نزاع ... فیقال فی اضافته الی یاء المتکلم ... یکون عطف علی قوله واجاز المبرد وعطف قوله وتقول ... علیه عطف فعلیة علی فعلیة والمعنی لظاهر توجیه الشارح فیکون عطف فعلیة علی اسمیة عبد الغفور

فی الرتبة بالاضافة الی متبوعه لانه الذکر والصفة الثانیة فی المرتبة الثانیة من الموصوف وان کان فی الذکر اول کلاسیما نظرا الی الرفع لا اول وجوه اما الثانی بعد تصریحه بان المراد والثانیة فی المرتبة لا یتوجه السؤال بالتابع المقدم فی قال یشکل بمثل ... السلام لان یراد السبق والتاخر بحسب الرتبة فقد ... فلا یذهب ... ان المنسوبة لقوله کل ثان باعراب سابقه ... فیتناول الثالث والرابع فی الذکر ...

قوله على حصول معنى في متبوعه لا يخفى ان عليك ان زيد علمه واعجبني زيد علمه وجاء القوم كلهم حيث يدل على حصول صفة في زيد ليس الغيبة عن التعريف لان دلالة على حصول صفة في زيد بسبب تركيب الاضافة كل ما ضيره فلا فائدة في قوله بيان فائدة قوله انما هي مخصوص ... ولا تتم بذكره في ... التاكيد ... في جاءني القوم كلهم جملة لان تركيب ... مع المتبوع يفيد تقييد الشمول فلو لا دلالته على حصول ... الذي يدل على المتبوع

يخرج الكل الا الخبر المبتدأ وثاني مفعولي ظننت واعطيت في قوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتدأ والخبر وان كان هو الابتداء اعني التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدأ ومن حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس تفاعمهم من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضي شيئا مظنونا فيه ومظنونا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذا اعطيت من حيث انه يقتضي آخذا ومأخوذا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى الاخير والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو قولنا جاءني هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريف ثم ان لفظة كل ههنا ليست في موقعها لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع والحد مدخول كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما ادخل كل عليه فادت صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون مانعا والتزم اختصاص المحدود بها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل حد جامع مانع بكون جمعه منعه كالمنصوص عليه النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى في متبوعه اي يدل بالهيئة التركيبية مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه مطلقا اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احتراز عن سائر التوابع ولا يرد عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه او المعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه ولا التوكيد في مثل قولك جاءني القوم كلهم لان دلالة كلهم على معنى الشمول في القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي لخصوص موادها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه وجاءني زيد نفسه لا تجد لها دلالة على معنى في متبوعها بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها في اي مادة كانت وفائدته اي فائدة النعت غالبا تخصيص في النكرة كرجل عالم وتوضيح في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التوكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم من البناء في نفخة فاكدت بالوحدة ولما كان غالب موارد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت حتى تأولوا غير المشتق الى المشتق ولما لم يكن هذا مرضيا للمصنف رده بقوله ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره في صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموما اي في جميع الاستعمالات مثل تميمي وذي مال فان التميمي يدل دائما على ان الذات ما منسوبة الى قبيلة بني تميم وذو مال يدل على ان ذاتا ما صاحب مال او خصوصا اي في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع على حصول معنى لذات ما وحينئذ يجوز ان يقع نعتا وفي بعضها لا يدل على ذلك حتى لا يصح جعله نعتا مثل مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية فاي رجل باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفي مثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة معنى له معنى حاصل في الذات المبهمة فلذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل عن اسم الاشارة وبعضهم انه عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا اي بزيد المشار اليه بهذا في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوقع صفة له وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة له وتوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية اي التي هي في حكم النكرة لان الدلالة على معنى في متبوعه كما وجب في المفرد كذلك توجد في الجملة الخبرية لان الانشائية لا تقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قلت جاءني رجل اضربه اي

معمولي صفة امر به اي مستحق لان يوصف به ويلزم فيهما الضمير الرابط لكونه اجنبيا بالنسبة الى الموصوف
فلا يصح ان تقع صفة له مثل جائني رجل زيد عالم او يوصف بحال الموصوف اي بحال قائم به نحو مررت برجل
حسن اذ الحسن حال الرجل وصفته او بحال متعلقه اي متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه
نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا فالاول اي النعت
بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة امور يوجد منها في كل تركيب اربعة في الاعراب رفعا ونصبا وجرا و
التعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان صفة يستوي فيها المذكر
والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور وفعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح او كان صفة
مؤنثة تجري على المذكر كعلامة والثاني اي النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه في الخمسة الاول وهي الرفع
والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها في كل تركيب اثنان وفي البواقي من تلك الامور العشرة وهي ايضا
خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل لشبهه به يعني ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى
او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في
التذكير والتانيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا يذكر او يؤنث جوازا تقول مررت برجل
قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد
غلمانهم ومررت بامرأة قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل معمورة او معمور
داره او قائم او قائمة في الدار جاريته مثل يقوم او تقوم في الدار جاريته فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول
وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة البواقي كالفعل لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل
اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث ويؤنث في الواحد المؤنث
ولذلك قلت مررت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين
وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصصت الثاني
بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف
الاول يتبعه في الامور العشرة وكان لا يخرجه مشابهته للفعل في الخمسة البواقي عن هذه التبعية كما عرفت اكتفى فيه بالحكم
بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية
فانه غير مضبوط بل بين ضابطة عدم تبعيته له بكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعده ليتبين حاله عند عدم التبعية
لكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعده ليتبين ومن ثمة اي من اجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل
حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي
كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامة المثنى والمجموع
في الفعل المسند الى الظاهر ههنا ضعيف ويجوز من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون
لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه
الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان يخرج الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما
على المبتدأ والمضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل
عليهما ضمير الغائب في عدم الوصف الموضح والوصف المادح والذام وغيرهما طردا للباب ولا يوصف به لانه ليس في المضمر معنى
الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا

يوصف به ولهذا اعترض الشيخ الرضي وقال لم يذكر المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه يبين ذلك بقوله والموصوف
اخص او مساو اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا بالتعريف المعلوم منه من الصفة اعني اعرف منها لان المقصود
الاصلي يجب ان يكون اكمل من الصفة في التعريف او مساويا لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان يكون ادون منها
والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسماء الاشارة ثم المعرف باللام والموصول
نسبتهما مساواة ومن ثمه اي ومن اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله اي بذي اللام
الاخر او الموصول فانه ايضا مماثل لذي اللام كما عرفت بينهما من المساواة في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل او الرجل
الذي كان عندك امس او بالمضاف الى مثله اي مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب
الفرس او بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص
منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف سائر المعارف فانها اخص من ذي اللام فلو وقع اخص نعتا
لغير اخص فهو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب وانما التزم وصف باب هذا اي باب اسم الاشارة
بذي اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصول والمضاف الى احدهما
للابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فانه اذا اريد رفعه لا يستوي مثله لابهامه ولا
يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير فتعين
ذو اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذي اللام مثل مررت بهذا الذي كرم اي الكريم ومن
ثمه اي من اجل التزام وصف باب هذا بذي اللام لرفع الابهام لبيان الجنس ضعف مررت بهذا الابيض
لانه لا يتبين به جنس المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين
به ان المشار اليه انسان بل رجل العطف يعني المعطوف بالحرف تابع مقصود اي قصد نسبته الى شيء او نسبة شيء
اليه بالنسبة الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه اي كما يكون
هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد وقصد نسبة
المجيء اليه بنسبة المجيء الواقعة في الكلام كما ان نسبة المجيء اليه مقصود كذلك نسبته الى زيد الذي هو متبوعه ايضا مقصود
بالنسبة فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعاتها وقوله مع متبوعه
احتراز عن البدل لان المقصود دون متبوعه فقيل يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود
بالنسبة معها احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر
لتوطئة ذكر التابع وبكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به ولا شك
ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف النسبة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكر جمعا ومنعا
اردفه لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه اي بين ذلك التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة و
سيجيء تفصيلها في قسم الحروف انشاء الله مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد
الحروف العشرة لان الحروف قد يتوسط بين الصفات مثل جاءني زيد العالم والشاعر والكاتب فالصفة الداخلة عليها
حرف العطف كالشاعر والكاتب لها جهتان احديهما كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه واخريهما كونها معطوفة
على الصفة المتقدمة تابعا لها ويصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابع لانها صفة لزيد يتوسط بينها
وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف بين شيئين لا يستلزم ان يكون لعطف الثاني على الاول فلو لم يكن
قوله مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى في حد المعطوف وهي من هذه الجهة ليست معطوفة

فلم يتوهما تغايرا وقيل قد جوّز الزمخشري توسّط الواو بين الموصوف والصفة لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف في مواضع عديدة من الكشاف
وحكم المص في شرح المفصل في مباحث الاستثناء ان قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية فلو
اكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المص انه قال في امالي الكافية ان العاقل في مثل جاءني
زيد العاقل والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد حروف العشرة وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على
ما هو كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو حد العطف
كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان الحرف المتوسط بينهما عاطفة لكنها
فيها على ما يدل عليه في غيرها من الجمع الذي يدل في غير ذلك ففي جعلها غير عاطفة في الصفات عاطفة في غيرها ارتكاب
امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان
او مستترا الا المنفصل اكد بمنفصل اولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث
انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تأكيد كان كما لو عطف
على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة
بدليل جواز افراده مما اتصل به بتأكيده بمنفصل المرفوع استقلالا لا يجوز ان يكون العطف على هذا التأكيد لان
المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تأكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا
نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا
حاجة فيهما الى التأكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد ضربته هو وغلامه الا ان يقع فصل بين المضمر المرفوع
المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اي ترك التأكيد لانه قد طال الكلام بوجود الفصل فحسن الاختصار بترك التأكيد
سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيدا وبعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا فان
المعطوف فيه هو آباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف لتأكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل
كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والامران متساويان هذا واعلم ان مذهب البصريين ان التأكيد
بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تأكيد لا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح واذا عطف على
الضمير المجرور اعيد الخافض حرفا كان او اسما لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل
بالفعل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه فيكون
كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل
في المرفوع المتصل وفي استغاثة المرفوع لم يؤكد ولا يكتفي بالفصل لان الفصل لا تأثير له الا في جواز ترك التأكيد
بالمنفصل للاختصار فحيث لا يمكن التأكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له اثر فكيف يكتفي به فلم يبق الا اعادة العامل الذي
نحو مررت بك وبزيد والمال بيني وبين زيد فالمعطوف فيه هو المجرور والعامل مكرر وجره بالاول والثاني كالعدم معنى
بدليل قولهم بيني وبينك المال اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد ويجوز جره بالثاني كما في الحرف الزائد في كفى بالله وهذا
الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز
الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاستعمال فان قيل كيف جاز تأكيد المرفوع المتصل في نحو القوم
جاؤني كلهم والابدال منه نحو اعجبني جمالك من غير شرط تقديم التأكيد بالمنفصل وجاز ايضا تأكيد المضمر المجرور
نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التأكيد
بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار قلنا التأكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه وتخلط

فقليل نادر فيهما لبيانا باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة

في ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف فان المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما

العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار في المجرور

المتصل المرفوع عن صلاة الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل وقوى مناسبة المجرور بانضمام

الجار اليه كما في المعطوف عليه والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى

ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف وانما قلنا في الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا

عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف

فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا

يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس هو في حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده

عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها فمنتفية التنكير لقصد

عدم التعيين اي رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كربه رجلا على الشذوذ اي رب شاة وسخلة شاة

وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه غيره ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلذا

وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو الى الضم لان ضم زيد بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة في نفسه

وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيد مفرد معرفة

وعبد الله مضاف ومن ثمة اي ومن اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز في مثل زيد كان

بقائما او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب ولو نصب وخفض لكان معطوفا على قائما او قائما فيكون

خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى اسمها فتعين الرفع على ان يكون خبرا

مقدما للمبتدا وهو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة ولا مانع منه ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة

منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه

ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها اي الفاء في هذا التركيب فاء

السببية اي فاء لها نسبة الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة

او يكون معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفى بالربط في الاولى المعنى الذي اذا يطير فيغضب

زيد الذباب ويفهم منها سببية الاولى للثانية فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد بسبب الذباب ويمكن ان يقدر فيه ضمير الى الذي

يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب واذا عطف اي اذا وقع العطف بناء على وجود عاملين بان عطف اسمان على معمولي

عاملين بعاطف واحد وقال بعض شارحي اللباب لا يظهر عندي ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوي اي اماله الاسمين نحو

العاملين بان يجعلا معمولين لهما واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي عاملين وانما قال على معمولي عاملين ولا على معمولي

عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وعمرو خالدا ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين

اي غير متحدين بان لا يكون الثاني عين الاول وذلك لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمرا وبكر خالدا من

هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثاني تاكيد له وذلك لعطف كما وقع في قولهم

ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي قول الشاعر اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا فهذا وان كان بحسب اللفظ

جائزا لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لا يقوى ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء

فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يؤولا الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع

بل يعربها وغيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد
والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا يعني الا في صورة تقديم المجرور وتأخير المرفوع او المنصوب لمجيئه في
كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لم يجوز
هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو قوله
تعالى تريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الآخرة بجر الآخرة كما جاء في بعض القراءات اي عرض الآخرة التأكيد تابع يقرر
امر المتبوع اي حاله وشأنه عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا متقررا عنده في النسبة اي في كونه منسوبا
او منسوبا اليه فيثبت عنده ويتحقق ان المنسوب او المنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غيره وذلك اما لدفع ضرر
الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب ضرب زيد او ضرب زيد
زيد او لدفع ظن السامع به تجوزا اما في المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع انه يريد بالقتل الضرب
الشديد فيجب حينئذ تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ربما نسب الفعل الى الشيء
والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص اي قطع غلامه فيجب حينئذ تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد
اي ضربه هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه وعينه او في الشمول اي التأكيد تابع يقرر امر
المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في شمول المتبوع افراده دفعا لظن السامع تجوزا لا في نفس المنسوب اليه
بل في شموله لافراده فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها فيندفع هذا الوهم
بذكر كل واجمع واخواته وكلاهما وثلثهم واربعتهم ونحوها وهذا هو الغرض من جميع الفاظ التأكيد اذا عرفت هذا
فنقول اخرج المصنف الصفة والعطف والبدل عن حد التأكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر وجههما
واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليس بالوضع
واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه ويحققه لكن لا في النسبة والشمول هذا حاصل ما ذكره
المصنف في شرحه وهو اي التأكيد لفظي اي منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوي اي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة
المعنى فاللفظي منه تكرير اللفظ الاول اي تكرير اللفظ الاول بعينه حقيقة نحو جاءني زيد زيد وحكما
نحو ضربت انت وضربنا نحن فان ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة
لانه لا يجوز تكريره متصلا ويجري اي التكرير مطلقا لا التكرير الذي هو التأكيد الاصطلاحي في الالفاظ كلها اسما
او فعلا او حرفا او جملا او مركبات تقييدية او غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى التأكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص
الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ مخصوصة كالتأكيد المعنوي والتأكيد
المعنوي مختص بالفاظ محفوظة مخصوصة اي معدودة محدودة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله
واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة وقيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث في حال الافراد
مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اي تام وابصع بالمهملة من بصع العرق اي سال وبالمعجمة من بضع اي روي
وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه المعاني ومعنى التأكيد
بالتأمل الصادق فالاولان اي النفس والعين يعمان اي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف
صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا واختلاف ضميرهما العائد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه للمذكر الواحد ونفسها
للمؤنث الواحدة وانفسهما بازاء صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما وانفسهم في
جمع المذكر العاقل وانفسهن في جمع المؤنث العاقل من المذكر والثاني اي ما سوى النفس والعين اولين تغليبا كالعمرين

مبحث التأكيد

الثالث ثانيا **للمثنى كلاهما** للمذكر **وكلتاهما** للمؤنث **والباقي** بعد الثلثة المذكورة **لغير المثنى** مفردا كان
او جمعا **باختلاف الضمير** العائد الى المتبوع المؤكد **في كله** نحو قرأت الكتاب كله **وكلها** نحو قرأتها العشيرة كلها
وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم **وكلهن** نحو طلقت النساء كلهن و باختلاف الصيغ في الكلمات **البواقي** وهي اجمع واكتع
وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة **تقول اجمع** في المذكر الواحد **وجمعاء** في المؤنث الواحدة او الجمع بتأويل الجماعة
واجمعون في الجمع المذكر **وجمع** في جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع
بصعاء ابصعون بصع **ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء** مفردا كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان
الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكلي ما لم يلاحظ افراده مجتمعة ولم يقصد اجزاء لا يصح تأكيده بكل واجمع فيجب ان يكون
تلك الاجزاء بحيث **يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما** كاجزاء العبد ليكون في التأكيد بكل واجمع
فائدة **مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله** فان العبد قد يتجزى في الاشتراء فيصح تأكيده بكله ليفيد
الشمول **بخلاف جاءني زيد كله** لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما في حكم المجيء **واذا اكد الضمير
المرفوع المتصل** بارزا كان او مستترا **بالنفس والعين** اي اذا اريد تأكيده بهما **اكد** ذلك الضمير **اولا بمنفصل
ثم** بالنفس والعين **مثل ضربت انت نفسك** فنفسك تأكيد للتاء الضمير بعد تأكيده بمنفصل وهو انت
انما قلنا ذلك لالتباس التأكيد بالفاعل اذا وقع تأكيدا للمستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن في
اكرمني بقوله هو وقيل زيد اكرمني نفسه لالتبس نفسه الذي هو التأكيد بالفاعل لما وقع الالتباس في هذه الصورة اجري
بقية الباب عليه انما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تأكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تأكيدهما بالمنفصل
نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز تأكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا
تأكيده بمنفصل نحو انت نفسك قائم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تأكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين
بلا تأكيد بالمنفصل نحو القوم جاءني كلهم اجمعون لعدم التباس التأكيد بالفاعل لان كلا واجمعين قليلا ما تليان العوامل
فقيل بخلاف النفس والعين فانهما تليانها كثيرا **واكتع واخواته** يعني ابتع وابصع **اتباع** بفتح الهمزة على ما هو المشهور
لاجمع يعني تستعمل هذه الكلمات الثلث بتبعيته لا بالاصالة لكونها ادل منها على المقصود وهو الجمعية **فلا يتقدم** يعني اكتع
واخواته **عليه** اي على اجمع لو اجتمعت معه **ولا تذكر** هنا اي ذكر اكتع مع اخواته **دونه** اي دون ذكر اجمع **ضعيف** لعدم ظهور دلالتها
على معنى الجمعية وللزوم ذكر ما من شأنه التبعية بدونه **البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع** اي بعد
النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع **دونه** اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه
بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا للنسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا او غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت
زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت والتأكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل
المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا يصدق الحد
على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل
هذا الحد لا يتناول البدل الذي بعد الا مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليس نسبة ما نسب اليه من عدم القيام
مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا
القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة لكن اثباتا فانه يصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبة
بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة المأخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات والنفي ويمكن ان يقصد بنسبة
ما نسب الى شيء نفيا نسبته الى شيء آخر اثباتا ويكون الاول توطئة للثاني وهو اي البدل اربعة انواع **بدل الكل** اي

بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض اي بدل هو بعض منه فالاضافة فيهما مثلها في خاتم فضة وبدل
الاشتمال اي بدل مسبب عن الاشتمال باعتبار اشتمال احد المبدلين على الآخر اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب
زيد ثوبه او بالعكس نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اي بدل مسبب عن الغلط فالاضافة في
الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب كذا في [illegible] فالاول اي بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعني
متحدان ذاتا لا انه يتحد مفهوماهما ليكونا مترادفين نحو جاءني زيد اخوك فزيد واخوك وان اختلفا مفهوما فهما
متحدان ذاتا قال الشارح الرضي وانا الى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا
ارى عطف البيان الا البدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف
عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود في بدل
الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين في جوابه الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا
بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد
الى الاول وجئت بالثاني تتمة له وتوضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول
توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل وح يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد
اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر والثاني اي بدل البعض جزؤه اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا رأسه والثالث
اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل منه ملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس
اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث تعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته وتتضمن نسبة
الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه
لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط بغيرهما اي يكون تلك الملابسة
بغير كون البدل كل المبدل منه او جزءه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزءا من البدل ويكون بدلا له منه بناء على
هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزءا من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة في المثال
ويمكن ان يورد لمثاله مثل رأيت وجهه الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع
الدرجات وانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم يسم ببدل الكل عن البعض لقلته وندرته بل قيل بالعدم ووقوعه
في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة والرابع اي بدل الغلط ان تقصد اي يكون بان تقصد اليه
اي الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد ان غلطت بغيره اي بغير البدل هو المبدل منه ويكونان اي البدل
والمبدل منه معرفتين نحو ضربت زيدا اخاك ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية
ناصية كاذبة وجاءني رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة عن معرفة فالنعت اي نعت البدل النكرة
واجب لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فأتوا فيه بصفة تكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة
مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك او مضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين
نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب مثل ضربته
زيدا لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص
من غير المقصود مع كون مدلولهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول
الثاني فيهما مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي واعجبتني علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار
وضربتني الحمار وعطف البيان تابع شامل لجميع التوابع غير صفة احترز به عن الصفة يوضح متبوعه

اخبر به عن البدل والعطف بالحروف والتاكيد لا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فابو حفص كنية عمر بن الخطاب وعمر عطف بيان له روى انه اتى اعرابي الى عمر بن الخطاب فقال ان اهلي بعيد اى على ناقة دبرا عجفا نقبا واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحا وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب لا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفا فحمله على بعيره وزوده وكساه وفصل اى فرق من البدل لفظا اى من حيث الاحكام اللفظية واقع في مثل انا ابن التارك البكري بشر فان قوله بشر ان جعل عطف البيان للبكري جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكرنا فيما سبق في كضاربه زيد واخر البيت عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير ثابت في مفعول التارك ان جعلناه بمعنى المطير والا فهو حال من الطير وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه ان كان مبتدا فهو حال من الضمير المستكن في عليه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اى واقع حوله منتظرة لاذهاق روحه لان الانسان ما دام به رمق فان الطير لا يقربه واما اعرف المعنوي بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكري بشر كل ما كان عطف بيانا للمعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد يمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب اى كل ما كان حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فيتناول نحو النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته عطف بيانا ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثاني افيد المبني اى اسم المبني وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولم يعرف الاسم المبني اذ لو لم يعرفها لكان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني ما ناسب اى اسم ناسب مبني الاصل وهو الحروف والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب هو هذه المناسبة لقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمن الاسم معنى المبني الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او يشبهه له كالمبهمات فانها تشبه الحروف في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل ومشاكلته للواقع موقعه كفجار وفعال او وقوعه موقع ما يشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابه للحرف في نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن قرأ بالفتح او وقوع غيره مركب مع غيره على وجه يتحقق معه عامله فعلى هذا المصنف من المركبات التعدادية كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبني والمضاف اليه معرب لما كان المبني مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب امران التركيب وعدم المشابهة لمبني الاصل كان المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب كلمتي المشابهة والتركيب في تعريف المعرب والمبني نفيهما وتاخير الثاني في التقديم ما هو مفهوم وجودي لشرفه والقابه اى القاب المبني من حيث حركات اواخره وسكونها عند البصريين ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون واما الكوفيون فيذكرون القاب المبني في المعرب وبالعكس والمراد بالحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لا ان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما مر في صدر الكتاب حيث قال بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى غيرها كما يقال الزاء في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اى حكم المبني واثره المترتب على بنائه ان لا يختلف اخره اى اخر المبني لكن لا مطلقا بل باختلاف العوامل اذ قد يختلف اخره لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل بعمن امرتهم ومن بد وهي اى المبني

والثانيث باعتبار الخبر **المضمرات واسما الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات واسما الافعال والاصوات** بالرفع عطف على اسما الافعال لا على الافعال المضمرة بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسما الاصوات **وبعض الظروف** وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست مبنية بل بعضها هذه ثمانية انواع في بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البنا لان الاصل في الاسما الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عنده ذلك من علتين اخريين احديهما علة البنا على الحركة فان اصل البنا السكون والاخرى للحركة المعينة بانها لم اختيرت ورابعتين **المضمر ما وضع لمتكلم** من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه **او مخاطب** من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد بالمتكلم من يتكلم به والمخاطب من يخاطب به فانا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغايب قط **او غايب تقدم ذكره** ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغايب لكن لم يتقدم ذكر الغايب شرطا فيها **لفظا او معنى او حكما** اراد بالتقدم اللفظي ان يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمة مورثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمي فانما جاء في ضمير الشان والقصة لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصدا للتعظيم لتفسيره بذكرها مبهما ليعظم وقوعها في النفس ثم يفسرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا وايضا كانه في حكم الغايب الحاضر المتقدم بذكرها المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اي المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان **متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه** غير محتاج الى كلمة اخرى قبله ليكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا للعامل نحو ما انت منطلقا عند الحجازية او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك **والمتصل غير المستقل بنفسه** المحتاج الى عامله الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو اي المضمر باعتبار الاعراب ثلثة اقسام **مرفوع ومنصوب ومجرور** لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها **فالاول** اي المرفوع والمنصوب كل واحد منهما متصل لانه الاصل **ومنفصل** لمانع من الاتصال الذي هو الاصل **والثالث** اي الضمير المجرور **متصل فقط** لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال انشاء الله تعالى **فذلك** اي المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع **الاول** يعني المرفوع المتصل ضمير **ضربت** على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي **وضربت** على صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضي المنتهيين واليهما الى **ضربن** على صيغة جمع الغايبة المعلوم الماضي وثانيهما الى ضربن على صيغة جمع الغايبة الماضي المجهول وانما بدءها بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر ضمير الغايب لانه دونها الكلام وصورة التصريف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا القياس المجهول **والنوع الثاني** اي المرفوع المنفصل **انا الى هن** انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن والضمير في انت الى انتن هو ان اجماعا والحروف الاواخر لواحق له لدلالتها على احواله من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث **والنوع الثالث المنصوب المتصل** وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو **ضربني الى ضربهن** ضربني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو انني انا انك انكما انكم انك انكما انكن **الى انهن** **والنوع الرابع** اي المنصوب المنفصل **اياي** اياي ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه **الى اياهن** وفي اياي اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق الدالة على التكلم

ولخطاب

والخطاب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الخامس غلامي مثال المتصل بالاسم

ولي مثال المتصل بالحرف غلامي غلامنا غلامنا الى غلامهن وعلى لنا الى الى طهن وكان القياس ان يكون ضمائر

كل من المتكلم والمخاطب والغائب ستة لكنهم وضعوا المتكلم لفظين بدلا عن ستة معا كضربت وضربنا فضمير ضربنا

مشترك بين الواحد المذكر والمونث وضمير ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المونث والمجموع المذكر والمجموع

المونث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشتركة وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المونث واعطوا

الغائب حكم المخاطب في ذلك فان الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف تانيث وبتصيير الانواع

الخمسة جامعة هذا المجرى يعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغائب خمسة فصار المجموع اثنى عشر كلمة لثمانية

عشر معنى فاذا كان لكل من الانواع الخمسة اثنى عشر كلمة لثمانية عشر معنى يكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى

وبينوا لتلك الامور عللا ومناسبات لا نطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعني لا المنصوب والمجرور

المتصلان يستتر لانهما فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا في باب الضماير التي وضعها للاختصار

استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في اخر الكلمة المشهورة شيء ويكون فيما بقي دليل على ما القي على ما مضى في

الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي للغائب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر

نحو زيد ضرب وللواحدة المونثة الغائبة اذا لم تكن مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث

لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر في نحو ضربت هند وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان

مثنى وواحدا او مجموعا او فوق الواحد مذكرا كان او مونثا نحو اضرب ونضرب وللواحد المخاطب المذكر نحو تضرب

وللواحد الغائب والغائبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة مطلقا سواء

كانت اسم الفاعل او المفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا او مذكرا

او مونثا اذا لم تكن مسندة الى الظاهر نحو قائم الزيدان كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والهندان

ضاربتان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليست الالف في ضاربان والواو في ضاربون بضمير الانهما

في الصفة حرف التثنية والجمع لا بضمير لانها ضماير لا يتغير عن حالها الا ان يتغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملا في الضمير وانما هو عامل في اسم

الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على ما كان عليه في الرفع فلو كان ضماير لا يتغير الضمير لا يتغير اذا قلت في نحو ضاربين والتثنية

في نحو ضاربين والواو في نحو ضاربون والالف في مضروبان لا يتغير فهناك الالف والواو في الصفة حرف التثنية والجمع وليسا

بضمير ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا لاجل شيء الا لتعذر المتصل لاجل

تعذره لان وضع الضماير للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ المنفصل الانفصال وذلك اي تعذر المتصل بالتقديم

اي بتقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون باخر العامل او بالفصل

الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل يفوت الاتصال الفصل كما يفوت الغرض او بالحذف اي حذف عامله لانه اذا حذف

عامله لا يوجد في اللفظ ما يتصل به او بكون العامل اي عامله معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او بكون عامله

حرفا والضمير المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو انه وانك او بكونه

اي بكون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك الضمير صفة جرت على غير من هي اي تلك الصفة كانه لم يقل انه لو لم ينفصل

الضمير عن هذه الصفة لوقع الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه لالتبس على السامع

ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير علم خلاف

الظاهر فعلم ان مرجعه زيد فانه ما فصل لخلاف الظاهر وهو في هذه الاحالة اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور حمل عليه

ما لا التباس فيه لاطراد الباب وبما قال من هي له لا ما هي له كما هو لغة ان يكون استعمل المنفصل على ما هو الاصل مثل اياك

ضربت مثال لتقديم الضمير على العامل وما ضربك الا انا مثال للفصل لغرض وهو الحصر ههنا واياك

والشر مثال لحذف العامل اي اتق نفسك من الشر وانا زيد مثال لكون العامل معنويا وما انت قائما مثال لكون

العامل حرفا وهند زيد ضاربته هي مثال للضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند اليه اسم الفاعل

الجارية على زيد حيث وقع خبرا عنه وهو صفة لهند حيث قام الفعل بها وانما يتعين ذلك اذا كان هي فاعلا لا تاكيدا

والا لكان داخلا في صور الفصل لغرض التاكيد لكنه تاكيد لازم لا فاعل بدليل نحو الزيدان ضاربوهما هم ويروى

عن الزمخشري ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال المصنف واختار بالتمثيل صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم في صورة اللبس

بالطريق الاولى فاذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احترازا عن نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل

فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني اصلا فيجب ايصاله فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون

احدهما مرفوعا احدهما اي احد الضميرين اعرف من الاخر احترازا عما اذا تساويا نحو اعطاها اياها حيث يجب الانفصال

في الثاني للتحرز عن تقدم احد المتساويين من غير مرجح وقدمته اي احد الضميرين الذي هو اعرف على الاخر احترازا عما

اذا كان الاعرف موخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله لتعذر المتكلم في تاخير الاعرف لان الاحقية بالتقدم اول الوهلة

بايراده على خلاف الاصل وحكى سيبويه تجويز الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك فلك الخيار اي الاختيار في الضمير الثاني

ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل وان شئت اوردته منفصلا

نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد في الفصل بما يفصل وان كان متصلا وبحو ضربيك فانه اجتمع فيه ضميران

ليس احدهما مرفوعا لجر الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل

باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل وكذلك الفصل نحو ضربي اياك للاعتداد بالفصل والا اي وان لم يكن احدهما

اعرف ويكون ولكن ما قدمته فهو اي الضمير الثاني على كل من التقديرين منفصل لا غير اما على تقدير الاول فلئلا

يلزم الترجيح في تقديم احد المتماثلين على الاخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على تقدير الثاني فلكراهة تقديم

الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميري غائبين

او اعطيته اياك مثال لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب لكن ما قدمته والمختار في خبر كان اي خبر كان واخواتها

اذا كان ضميرا الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدا ويجب ان يكون خبر المبتدا

ضميرا منفصلا لا وفاقا له ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول

وضمير المفعول متصل فهو واجب الاتصال فهو شبيه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال

لكن الانفصال هو المختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير المرفوع

بعد لولا لان يكون ما بعد لولا مبتدا محذوف الخبر فيقول لولا انت الخ يعني لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتن

لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاولى بما سبق ان يقول لولا انا لولا نحن الى اخرها

لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري وكذلك الاكثر في الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى

فاعلا فتقول عسيت الى اخرها وجاء في بعض اللغات لولاك وعساك الى اخرهما فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا

ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع

وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع في موقعه فالاخفش يتصرف فيما بعد لولا

وسيبويه في نفسه واما عساك فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب متصل واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى

ههنا

فيهنا ابهم الاخفش تصرح في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية مع اليا اى ياء المتكلم لازمة في الماضي اذا لحقه تلك اليا لتقي آخر الماضي عن الكسرة المخصصة بالاسم التي هي اخت الجر ولهذا سميت نون وقاية بخصوصه وكذا نون الوقاية لازمة في المضارع بلا نون مطلقا لكونه عريا عن نون الاعراب اى عن نون هي الاعراب بخصوصه لتقي آخر المضارع عن تلك الكسرة بخلاف كسرة قد اصرحن لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها ادا شيع النون الاعرابية الكائنة فيه اى في المضارع ومع لدن وان اخواتها يعني ان وكان ولكن وليت ولعل مخير بين الاثبات بنون الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن وبين تركها تحرزا عن اجتماع النونات لو حكما كما في لعل لقرب اللام من النون في المخرج وحملا على اخواتها كما في ليت ويختار لحوق نون الوقاية في ليت من بين اخواتها ان لعدم مانع في ذلها الحمل على اخواتها خلاف الاصل وفي من وعن وقد وقط وهما بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل في البناء مع ثقل الحروف وعكسها اى عكس ليت لعل في الاختيار فالمختار فيها ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل دخول العوامل اللفظية مثل زيد هو القائم وبعدها اى بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف في كونه ضميرا منفصل مطابق للمبتدا افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة يسمى هذا المرفوع فصلا وذلك التوسط الفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اى كون الخبر نعتا وخبرا مما يصلح لهما ثم اتسع فادخل فيه ما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب وكون المبتدا ضميرا وغير ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه اى شرط الفصل بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيهما او افعل من كذا لالحاقه بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر على مثال افعل من بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن المثال لكثرتها ولا موضع له اى للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبني لا مقتضى فيه للاعراب لا عامل لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدا اى يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدا والا فالعرب لا يعرف المبتدا والخبر وما بعده خبره فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب عطفا على ثاني مفعولي يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتدا برفع ما بعده في مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق ويتقدم قبل الجملة وافراد لفظة قبل للتاكيد ويقع في بعض الملتبس مبتدا وما بعده خبره بدون الواو وقع متعين لان تقدم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجع وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة او لا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اى قبل هذه الجنس من الكلام ضمير غائب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا كان مؤنثا ويحسن تانيثه اذا كانت العمدة فيها مؤنثا لتحصل المناسبة يفسر ذلك الضمير الغائب لابهامه بالجملة المذكورة بعده اى هذه القصة من الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة جملة معترضة بين الواقع لبيان داخل في بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية او لا وايضا يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا لو لم يحمل التقدم على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم على ان يكون هو مبتدا راجعا الى الشان وزيد قائم خبرا عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غائب متقدم قبل الجملة مفسر بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان والقصة متصلا ومنفصلا واذا كان منفصلا يكون مستترا او بارزا على حسب العوامل فان كان عامله معنويا بان كان مبتدا كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير فيه كان مستترا والا بارزا مثل هو زيد قائم مثال المنفصل وكان

زيد قائم مثال المستتر وانه زيد قائم مثال المتصل البارز وحذفه عن اللفظ باضماره لا انه منسيا
حال كونه منصوبا ضعيف اي جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه
فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثال انه من
الكتيبة يوما يلقى فيها جآذر او ظبا الا ان المفتوحة اذا خففت فانه اي حذفه ههنا مع كونه منصوبا
لازم كقوله تعالى واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خففت ان وان لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما بعد
تخفيفهما فوجد ان المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ كما قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ولم يجد ان المفتوحة
عاملة في الملفوظ مع ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهي احق بالعمل فاذا لم يجد ها عاملة في الملفوظ
قدروا عملها في ضمير الشان لئلا يزيد المكسورة عليها عملا مع انها احق به ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت
التخفيف المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف الضمير الشان مع المفتوحة اذا خففت اسماء
الاشارة اي اسماء الاشارة المعدودة من المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اي اسم وضع كل واحد منها لمشار
اليه اي لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند الاطلاق حقيقة في الاشارة الحسية
فلا يرد ضمير الغائب فيما مثاله فانها للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية مثل ذلكم الله ربكم فاستعمال الاشارة الى
حسية محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحرف كما سبق وهي اي الاسماء الاشارة خمسة ذا حال كونها للمذكر لوحد
والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ ولمثناه ذان رفعا وذين نصبا وجرا اي وذان وذين
حال كونهما لمثنى المذكر قدم لكون الضمير في ذا مرجحة على هذا القياس في التراكيب الثلثة الباقية فقوله هي مبتدأ وقوله
ذا مع ما عطف عليه خبر لكل واحد منها بحال الخ ويجيء في بعض اللغات ذان في جميع الاحوال الرفع والنصب والجر
منه فقوله تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة تا وتي وته وذي هي الاصل في لغات المؤنث الواحدة لانه
بين عينه الا في ذي وذه هي الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغي ان يناسبها وقيل هما اصلان في القول بان انهما
قدمنا على سائرها الفرع منها وتي وذه بقلب الالف والياء ها بعد وصل الياء بهما وهي وذهي
بوصل الياء بهما ولمثناه اي مثنى المؤنث تان في الرفع وتين في النصب والجر ولا يثنى من لغاتها الا تا المذكورة على
الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا
الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعتان للتثنية المرفوع وذين وتين للتثنية المنصوب
والمجرور ووقوعها على صورة المعرب اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيهما ولجمعهما اي الجمع المذكر والمؤنث اولاء
مدا وقصرا اي ممدودا ومقصورا واذا كان مقصورا يكتب بالياء ويلحقها اي اسماء الاشارة يعني يدخل على اوائلها على
سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه وهي كلمة ها فهو للتنبيه في الحقيقة منها وانما هي حرف جيء به للتنبيه
على المشار اليه قبل لفظه كما جيء به للتنبيه على النسبة الاسنادية كقولك ها زيد قائم وها ان زيدا قائم ويتصل بها
اي باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب هو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث
وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربك وبك وهي اي
حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضي الستة واشتراك خطاب الاثنين فرجعت الى خمسة مضروبة في خمسة من انواع
اسماء الاشارة يعني المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهي ستة وارجعت الى خمسة لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع
اسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث تنتهي الى ستة فيكون اي الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهي اي تلك
الخمسة والعشرون من ذاك الى ذاكن يعني ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت

قوله مع حسه الوجوه ... انها ... بعد ... ثم
... ضمير الشان محذوف ... الحاشية
و ... الوجه الثاني ... المبتدأ
والثالث ان حذف ضمير الشان ضعيف عصام الدين

ملكوين

مذكرين وعلى هذا القياس ذانك وتينك اذا اشرت الى مذكرين مخاطبا مذكرا الى ذانكن وتينكن اذا اشرت
الى مذكرين مخاطبا مؤنثات وكذلك البواقي يعني تالك الى تاكن وتينك وتانك الى تينكن وتانكن واولئك بالمد واولاك
بالقصر الى اولئكن واولاكن واما ذينك فضعيف ورده الزمخشري والمالكي وفي الصحاح لا تقل ذينك فانه خطأ ويقال
ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط واخر المتوسط لان المتوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما
رأى المص كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام الاخريين منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحاله الى غيره فقال
ويقال وتلك وذانك وتانك حالكون النونين في الاخيرتين مشددتين واولالك باللام اي هذه الكلمات الاربع
مثل كلمة ذلك في افادة البعد لا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا فاما تالك وذانك وتانك
مخففتين واولاك بغير اللام للمتوسط وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب للقريب وثم وهنا بضم الهاء و
تخفيف النون وهنّا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسرها ايضا فللمكان الحقيقي خاصة لا يستعمل في
غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما عداها من اسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان وغيره الموصول اي الموصول
المعلوم من المبنيات في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اي اسم لا يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون جزءا تاما ان كان جزءا
ولا يصير جزءا تاما ان كان يتم من الانتقال لنا فضه والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اوليا يحصل اليه المركب اولا
الى انضمام امر آخر معه كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما نفي كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول
والصلة جزءا من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما اوليا الا بصلة وعائد والمراد بالصلة معناها
اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد الى الموصول فمعرفتها
موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي
قوله وعائد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا لانه اخرج مثل اذ وحيث فليس لهما
صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفتها على معرفة الموصول بان يقال الصلة
جملة متصلة باسم لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي
ولا يلزم الدور وذكر العائد مع انه ملحوظ في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل
اذ وحيث ولما كانت الصلة بمعنييه اعم بحسب مفهومهما من ان يكون خبرية او غير خبرية ولا يكون بحسب الواقع الا خبرية والعائد اعم
من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول او لغيره والواجب ان يكون ضميرا للموصول عينهما بقوله وصلته
اي صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية او ما في معناها كاسمي الفاعل والمفعول والعائد ضمير له اي للموصول
لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول لان اللام الموصولة لشبهها باللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان
جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا وهي اي الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث واللذان لمثنى
المذكر واللتان لمثنى المؤنث ويكونان بالالف حال الرفع والياء في حالتي النصب والجر والاولى على وزن العلى لجمع المذكر
والمؤنث الا انه في الجمع المذكر اشهر والذين كاللائين لجمع المذكر واللائي بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة فقط و
اللاي بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها في جمع المؤنث اشهر واللاتي
واللواتي لجمع المؤنث وجاء في اللاتي اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفي اللواتي اللوا بحذف التاء والياء معا وما
الذي فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها ومن بمعناه فيمن يعقل ويستوي فيهما المفرد
والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث واي واية بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب الذي في الدار واية بمعنى التي نحو اضرب ايتهن
في الدار اي التي في الدار وذو الطائية اي المنسوبة الى بني طي لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذي او التي قال الشاعر

فان لنا مما اى جميد ونيزى وحفرها وذو طوينا اى التى حفرتها والتى طويتها وذا بعد ما الكائنة للاستفهام
نحو ماذا صنعت اى ما الذى صنعت **و الالف واللام** اى مجموعهما بمعنى الذى او التى او المثنى او المجموع **والعائد**
المفعول اى العائد الذى لا يتم الموصول الا به اذا كان مفعولا **يجوز حذفه** اذا لم يمنع مانع لانه فضلة لا اذا كان
فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر له اى لمن يشاؤه واعلم ان النحاة وضعوا بابا سموه
باب الاخبار بالذى او بما يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه فى هذا الفن من المسائل وتذكيره اياها
فانهم اذا قالوا لاحد اخبر عن الاسم الفلانى فى الجملة الفلانية بالذى بعد بيانهم طريقة الاخبار به لا بد له من تذكر كثير
من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار فى اى اسم يصح وفى اى اسم يمتنع فاراد المصنف الاشارة الى هذا
الباب فقال **واذا اخبرت** اى اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة **بالذى** اى باستعمال الذى او التى او الالف واللام فان كلها
ليست صلة للاخبار لان الذى مخبر عنها لا مخبر بها **صدرتها** اى اوقعت كلمة الذى او ما يقوم مقامها فى صدر الجملة تأسيسا
وجعلت موضع المخبر عنه اى فى موضع ما هو مخبر عنه بالذى فى الجملة الاولى **ضميرا لها** اى لكلمة الذى **واخرته**
اى المخبر عنه **عن الضمير خبرا** نصب على الحال او ضمن اخرته معنى جعلته اى جعلته خبرا متأخرا **فاذا اخبرت** مثلا
عن زيد من جملة **ضربت زيدا** بكلمة الذى اوقعتها فى صدر الجملة الثانية وجعلت فى موضع ما هو مخبر عنه فى هذه الجملة
اعنى زيدا والمراد بموضعه محله الذى كان له فى الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت ضميرا للذى واخرت المخبر عنه يعنى
زيدا وجعلته خبرا عن الذى **وقلت الذى ضربته زيد وكذلك** اى مثل الذى **الالف واللام فى الجملة الفعلية خاصة**
ليصح بناء اسمى الفاعل والمفعول منها فان صلة الالف واللام لا يكون الا اسم الفاعل او المفعول ويمكن
ان يؤخذ اسم الفاعل من الفعل المبنى للفاعل واسم المفعول من المبنى للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذى تضمنته الجملة
الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم الفاعل ولا المفعول فلا يخبر باللام
عن زيد فى ليس زيد منطلقا وبشرط ان لا يكون فى اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسمى الفاعل والمفعول معناه كالسين
وسوف وحرف النفى والاستفهام فلا يخبر باللام من زيد فى جملة سيقوم زيد فانه اذا بنى اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما
منفوذا معنى السين **فان تعذر امر منها** اى من الامور الثلثة التى هى تصدير الموصول ووضع عائد الموصول مقام ذلك
الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا **تعذر الاخبار ومن ثمة** اى ومن اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار **امتنع الاخبار**
بالذى **فى ضمير الشان** بان يكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذى وتاخير المخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه على الجملة
وكذلك امتنع فى الموصوف بدون الصفة **وفى الصفة** بدون الموصوف فلا يجوز فى ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذى عن زيد
بدون العاقل ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا كان اخبر عن مجموعهما فقيل
الذى ضربته زيد العاقل **وكذا امتنع فى المصدر** العامل بدون المعمول فلا يجوز فى نحو عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذى
عن دق القصار بدون الثوب لانه يؤدى الى ان يعمل الضمير الذى جعل فى موضع دق القصار عاملا فى الثوب بخلاف الذى عجبت
منه دق القصار الثوب **وكذا امتنع فى الحال** لان الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذى هو معرفة فى موضعه
بالحالية **وكذا امتنع فى الضمير المستحق لغيرها** اى لغير كلمة الذى لامتناع تصدير الذى لاستلزام ذلك عود ضميرين
اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير **وكذا امتنع فى الاسم المشتمل عليه** اى على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت
غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذى زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عائدا الى الموصول بقى المبتدأ
بلا عائد وان جعلته عائدا الى المبتدأ بقى الموصول بلا عائد كلاهما ممتنع **وما الاسمية** لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما
زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا او ما زيد قائما **موصولة** نحو عرفت ما اشتريته **واستفهامية** نحو ما عندك وما فعلت

وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اى بشيء معجب لك واما بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اى رب شيء يكرهه النفوس فتامة بمعنى شيء منكر عند ابي علي والشيء المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هي اى نعم شيئا او نعم الشيء هي وصفة نحو اضربه ضربا ما اى ضربا اى ضرب كان ومن كما اى تكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربته وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا اى شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك فما كونه الا في التامة والصفة فان كلمة من لا يجيء تامة ولا صفة وانه للمذكر والمؤنث كمن في ثبوت الاربعة وانتفاء التامة والصفة فاى الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل فيل انه يقع صفة ايضا فاعلم جعلها المص كمن التي لا تقع صفة اصلا فاجيب بان ايا الواقعة صفة هي في الاصل استفهامية لان معنى مررت برجل اى رجل عظيم لا يسأل عن حاله لا يعرفه كل احد فنقلت عن الاستفهامية الى الصفة وهي اى كل من اى واية معربة بالاتفاق وحدها لا بشاركها في الاعراب غيرها من الموصولات الا على اختلاف في اللذان واللتان وفي ذو الطائية وانما اعربت لانها التزم فيها الاضافة الى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن فلايرد حيث واذ واذا الا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فيمن نصب بالضم اى ايهم هو اشد انما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لتاكيد شبهه بالحرف من جهة الاحتياج الى جزء الصلة و بنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبينها وهو المضاف اليه ولم يستثن الموصوفة لبنائه مثل يا ايها الرجل كما استثنى التي حذف صدر صلتها لانه ذكر في تقسيم المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة فهو مبني وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا وفي قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه ما الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي ويكون التقدير اى شيء الذي صنعته اى صنعته فما مبتدأ وما بعده خبر او بالعكس وج جوابه رفع اى مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت الاكرام اى الذي صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية والوجه الاخر ان معناه اى شيء و ههنا عبارتان احديهما ان ماذا بكمالها بمعنى اى شيء والثانية ان ما معناه اى شيء وذا زائدة ولفظ انه موزدهما واحد فلو بمعنى قولهم انها بكمالها بمعنى اى شيء انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموع اى شيء وج جوابه نصب اى منصوب على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام اى صنعت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي الثاني رفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف ولم يعتبر المص لفوات المطابقة بين السؤال والجواب

اسماء الافعال

ما كان اى اسم كان بمعنى الامر والماضي اللذين هما من قسام المبني الاصل وعلة بنائها كونها مشابهة لمبني الاصل وقد قيل ان معنى اف اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع لان المعنى على الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالي مثل رويد زيدا اى امهله مثال لما هو بمعنى الامر وههنا في الى بفتح التاء في الحجاز وبكسرها في بني تميم وبالضم في لغة بعضهم اى بعد مثال لما هو بمعنى الماضي وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذي حملهم على ان قالوا هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تاديتها معاني الافعال انه لفظ وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال انها لا تتصرف تصرفها لا انها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون رويد مثلا موضوعا لكلمة امهل قاله الشارح الرضي وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ

لا لمسناه بشيء اذ العربي الجيد ربما يقول لفظا مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت ربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المصنف
ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان معناه الامر او الماضي والمتبادر ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل
الضارب امس نصبا على التنبيه وفعال الذي يكون بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد قياسي
اي قياسي كنزال بمعنى انزل قال سيبويه وهو مطرد في الثلاثي المجرد ورد عليه بانه لا يقال قوام وقعاد في قم واقعد
فلهذا تاول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته واما في الرباعي فاتفقوا على انه لم يات
الا نادرا وفعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور قال الشارح الرضي هو على ما قيل
مصدر معرفة مؤنث ولم يقم الى الان دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه وحال كونه صفة لمؤنث مثل يا فساق
بمعنى يا فاسقة مبني اي كل واحد من القسمين الاخيرين مبني لمشابهته له اي لفعال بمعنى الامر عدلا ووزنا
اما وزنا فظاهر واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة
في الامر كفعال وفعول للمبالغة في فاعل قال الشارح الرضي والذي ادى ان كونها اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء
لا دليل لهم عليه كيف والاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء منه فكيف خرج الفعل بالعدل
من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال وبين وجهها في كلام طويل من اراد الاطلاع عليه
فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان مؤنثا اي لعين من الاعيان انما قال علما ليخرج نحو نساء وانما قال
للاعيان ليخرج نحو فجار لانه وان كان علما كما قالوا لكنه للمعاني لا للاعيان قوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه
على انه لم يقع الا كذلك كقطام علما للمؤنث وغلاب كذلك مبني في استعمال اهل الحجاز لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا
ووزنا ومعرب في استعمال بني تميم الا ما كان في اخره راء اي الا فعالا علما للاعيان يكون في اخره راء فان بني تميم اختلفوا
فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذوات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل نحو حضار علما
للكوكب وسفار علما للماء وبقية الاكثرين ان الراء فيه مستثقل لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف وسلوك طريقة
واحدة اسهل من سلوك طريقين مختلفة الاصوات اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب
المصادر او لا فالمنقولة الى المصدر به ولم تصر اسم فعل اذ لم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب وحكمه حكم المصادر والثاني
مثل صه ومه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتا سادجة ولم تصر معنى
ولا اسماء الافعال وهي على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول المتندم او المتعجب وي وح لا يقصد ان يحكم
عليه بشيء او به على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان يقصد من نفسه ما يشابه صوت شيء كما اذا قلت
غاق قاصدا لا صدد ما يشابه صوت الغراب عن نفسك وح لا يقصد ايضا ان يحكم عليه وبه ومنها ما يصوت به لاجل حيوان اما
لزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وح ايضا لا يقصد ان يحكم عليه وبه وهذه الاقسام كلها مبنية لانتفاء التركيب
فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي او عند اناخة البعير نخ او حكاية صوت الغراب غاق
هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على
ما هي عليه من غير نقلها في سبيل الحكاية وبني هذه الاقسام التي سماها الشيخ العدل كونها ادلة بالوضع وذكرها في باب الاسماء
لاجراء ما جرى ها واخذها حكمها وبينت بحيث جرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات هذه الاقسام كل لفظ وانما قال
لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت اي اصوات على لسان الانسان شبيها بصوت شيء كما عرفت في القسم الثاني
من الاصوات الغير المنقولة او صوت به للبهائم مثلا اي لاناختها او زجرها او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان
المتبادر من البهائم ذوات القوائم الاربع ولا يتناول ما يصوت للطيور بل للطفل فراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان كونها

على سبيل التمثيل يتناول التعريف كلمنا فالاول كقاف ذا صوت به نشا تشبيها بالغراب والثاني كنخ متندة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المص القسم الاول وهو ما كان صوتا لانشا ابتدا من غير تعلق بالغير قبل ذلك لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير ملحقين بالاسما المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوتا الانشا من غير تعلق بغيره **المركبات** اي المركبات المعدودة من المبنيات **كل اسم حاصل من تركيب كلمتين** حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين في جعلهما كلمة واحدة **ليس بينهما نسبة** اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجرى مجرى الاسما المبنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتابط شرا لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف في تعيين النسبة على وجه لا يخرج منها هذه النسبة صعب من خلط الفساد والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هيئة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر هيئة التركيبية التي في عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية التي في تابط شرا النسبة التعليقية التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف نحو خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الاخر لا يدل على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احد شطري حضرموت مع الاخر لا يدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا او عكسا **فان تضمن الجزء الثاني حرفا** من حروف عطف او غيره **بنيا** اي الجزآن الاول لوقوعه في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف **كخمسة عشر** فان اصله خمسة وعشرة حذف الواو وركبت عشرة مع خمسة **ومثل حادي عشر واخواتها** يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر او اخوات كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا التركيب سواء كان احد جزئيه لعقد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل انما اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذ هذه الصيغة من المفردات للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة الفاعل لا يسع حروفهما جميعا فاقتصروا على ان اخذها من احد الجزئين اذ في اخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس واختاروا الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر متضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادي وعشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه **الا اثنا عشر واثنتي عشرة** فانه لا يبنى فيهما الجزآن بل يبنى الثاني للتضمن ويعرب الاول للتشبيه بالمضاف بسقوط النون **والا** اي وان لم يتضمن الثاني حرفا **اعرب الثاني** مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك **وبني الاول** للتوسط المانع من الاعراب على الفتح لانه اخف **في الافصح** اي اعراب الثاني مع منع صرفه وبنا الاول انما هو في افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احدهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني مع منع صرف المضاف اليه واخريهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني **الكنايات** جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان تعبر عن معنى معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا والمراد بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدري ولا كل ما يكنى به بل بعضه ولا كل بعض بل لبعض معين كما انهم اصطلحوا في باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال ...

الظروف فيتعذر تعريفه الا بالتصريح به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين
فقال الكنايات كم وكذا وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحروف ولكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية
عليها وكذا وبناؤها لانها في الاصل ذا من اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه فصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة
بمعنى كم وبقي ذا على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية عنه وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا
نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت وغيره وكيت وذيت للحديث اي للكناية عن الحديث والجملة وانما
بنيا لان كل واحد منهما كلمة واحدة وقعت موقع الجملة التي هي من حيث هي لا يستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها
ولم يجز خلوه عنهما رجح البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب من الكنايات كاين وايتها بخلاف لانه كاف التشبيه
دخلت على اي فاي كان في الاصل معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي فصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار
كانه اسم مفرد مبني على السكون آخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن ولهذا تكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة
له في الخط من بقيته في البناء مخطة عن اخواتها فلذلك لم يذكرها المص معها فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام
مميزها اي الذي يرفع الابهام عن الجنس المسئول عنه منصوب على التمييز مفرد لانها لما كانت للعدد ووسط العدد
وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب جعل مميزها كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية
مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل عندك وكم رجال كما تقول مائة ثوب وثلثة
اثواب فانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير منه ما يبني عن كثرة صريحا ولما
كان هذا المبين مثله في التصريح بالكثرة جعل مميزه مميزه كانها نائبة عن معنى التصريح بها وتدخل من فيهما
اي في مميزي كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قال الشارح الرضي هذا في الخبرية
كثير نحو وكم من ملك وكم من قرية ذلك لو افترق المميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن
في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشري ان يكون كم في قوله سل بني اسرائيل
كم اتيناهم من آية بينة استفهامية وخبرية ولهما اي لكم استفهامية كانت وخبرية صدر الكلام لان الاستفهامية
تتضمن الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من اي نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا تدل
على الانشاء التكثير وهو ايضا نوع من الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما لو قال كلتاهما لكان اوفق لتأنيث
الاستفهامية والخبرية فهو على تأويل كلا هذين النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية اي كل واحد منهما يقع مرفوعا
ومنصوبا ومجرورا ثم بين مواقع كل منهما بقوله فكل ما اي كل واحد منهما من كم الاستفهامية والخبرية يكون
بعده فعل او شبه فعل لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك كان
منصوبا معمولا على حسبه اي على حسب عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم يوما
ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل للمفعول به المصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعينه لاحد
المنصوبات انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق وكم يوما
سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان
يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير
مقدرا بعده فعلا غير مشتغل عنه اي كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث ان بعده فعلا مقدرا غير مشتغل عنه داخل
في قاعدة النصب وان لم يجعله من قبيله ولم يقدر بعده فعلا غير مشتغل عنه فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة
الرفع وكذا قبله اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهما اشتريت او بكم رجل مررت و

مضاف نحو غلام كم رجل ضربت وعبد كم رجل اشتريت ومجرور نحو بكم رجل مررت بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقديم حرف الجر والمضاف
عليها مع انها صدر الكلام لان تأخر الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم الجار عليها على ان يجعل الجار اسما
كان او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للصدر والا اى وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل ولا شبه فعل
غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف كان مجردا عن العوامل اللفظية نحو كم رجل قرن نوع اى فهو مرفوع مبتدأ
ان لم يكن ظرفا نحو كم من ابوك وهذا مبني على مذهب سيبويه فانه يجيز عنده الاخبار بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما واما عند
غير سيبويه فهذا خبر مقدم على المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم ههنا
منصوب المحل اولا داخل تحت قاعدة النصب باعتبار اعمال الكائن فيه داخل في قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله
الذي هو خبر المبتدأ وكذا اى مثل كم في ثاني الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة اسماء الاستفهام والشرط
يعني انه يأتي تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء لا في كل واحد منها وهي من وما واي وان واني ومتى مشتركة بين الاستفهام
والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف وايان مختصان بالاستفهام فمن وما اذا كانتا استفهاميتين يأتي فيهما الوجوه
الثلثة الاول نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعته ولا يأتي فيهما الرفع
على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين فكذلك يأتي فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع
وبمن تمرر امرر به وغلام من تضرب اضربه ومن يأتني فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا يأتي
فيهما بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية
من هذه الكلمات اين وانى واذا وكيف ومتى واذا ان لم يجر بجار نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية ويقع ما بعدها
نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فهي مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضي وانا لم
اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما هو لازم الظرفية يقع في الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ
مؤخر نحو متى عهدك بفلان اى متى كائن عهدك بفلان واما اى فيأتي فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع في محل الرفع
بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اى وقت مجيئك اى اى وقت كائن مجيئك فاي وقت على تقدير انتصابه
لظرفية مرفوع المحل بالخبرية وكذلك يأتي فيه الوجوه الاربعة الباقية نحو ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قائم وفي مثل كم عمة
لك يا جرير وخالة يعني فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه ثلثة اوجه هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها
وفي مثل مميز كم عمة اى فيما هو مميز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة في كم احدها
رفعه بالابتداء والاخران نصبه على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار اليه فيما سبق بقوله منصوبا معمولا على حسبه
لكثرة وجوه النصب لا يخفى ان هذا الصق بما سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان يعتبر في مميزها اعني عمة فاحدها الرفع با
لابتداء استفهامية كانت او خبرية والاخران النصب على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى
ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان الاولى تأخير هذا عن قوله وقد يحذف
في مثل كم مالك واما النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق يهجو جريرا وتمامه فدعاء قد حلبت علي عشاري
الفدعاء المعوجة من الرسغ اليد والرجل فيكون منقلبة الكف او القدم يعني انها لكثرة الخدمة صارت كذلك او هذا خلقة
فها نسبها الى سوء الخلقة وانما عدى حلبت بعلى لتضمنه معنى تغلبت اى كنت كارها لخدمتها مستنكفا منها لخدمتها على كره
مني واختار من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة المواشي وهي ابلغ في الذم من خدمة الاناسي والعشار جمع عشراء وهي الناقة
التي على حملها عشرة اشهر واختارها لانها … لا يطيع بسهولة ففي حلبها زيادة مشقة وفي ذكر عمة وخالة
اشارة الى ذوات القرابة في ابيه وامه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته

فسأل عنه وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اي كثيرة من عماتك وخالاتك حلبت علي عشاري فح اذا حذف
المميز اي كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة او كم حلبة على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء وصحة توصيفه بقوله لك
وخبره قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة في موضع النصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط
عليها تسلط الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة وفدعاء واذا نصبتها نصبتهما واذا خفضت خفضتهما
وذلك انح وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت او خبرية في مثل كم مالك وكم ضربت لقيام في كل مثال قامت
قرينة دالة على المحذوف فانه لو سئل عن كمية مالك او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية دراهم او
دنانيره او اخبار عن كثرتهما فمعناه كم درهما او دينارا او كم درهم او دينار فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء وما
خبره واذا سئل عن ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر به فالظاهر ان السؤال والاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك اي كم
مرة او مرة ضربك والى ضرباتك اي كم ضربا او ضربة ضربت فكم في هذا المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية و
الفرق بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع فظ واذا كان للعدد فالملحوظ في الظرفية اوقات الزمان الدال عليه الالفاظ
الموضوعة للزمان وفي المصدرية الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم رجلا او
تعلى ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية

مبحث الظروف

الظروف اي الظروف المعدودة من المبنيات المعبر
عنها ضد تعدادها بعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض هنا منها اي من تلك الظروف ما اي ظرف قطع عن الاضافة فقط
بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية فان حذف نسيانا اعرب مع التنوين نحو بعد كان حرا من قبل وسميت الظروف
المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هي اليه فلما حذف صارت غايات ينتهي بها الكلام وانما
بنيت لتضمن معنى حرف الاضافة وشبهها بالحرف في الاحتياج الى المضاف اليه او لجبر الضم لجبر النقصان كقبل وبعد وما
اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووراء ولا يقاس عليها ما لم يسمع منها
ويجوز في هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين عن المضاف اليه فتعرب كما قال الشاعر فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص
بالماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بني منها وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم تضمنها
معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اي قديما وقال الشارح الرضي والاول هو الحق واجري مجراها اي مجرى الظروف المقطوعة
عن الاضافة لا غير وليس غير في حذف المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة
الابهام التي فيه كما فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمالهما
عند بعدهما وكذا اجري مجرى الظروف حسب لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة ومنها اي ومن
الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد يستعمل للزمان ولا يضاف الا الى جملة اسمية كانت او فعلية
في الاكثر اي اكثر الاستعمال وقد جاء اما ترى حيث سهيل طالعا فحيث فيه مضاف الى المفرد وهو سهيل فمفعول ترى
اي ما ترى مكان سهيل طالعا نجم يضيء كالشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات لانها غاية لان الاضافة فيها
الى الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي تضمنته الجملة فهي وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها
اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعربها بعضهم
لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اي ومن الظروف المبنية اذا
زمانية كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا في حيث وهي اذا كانت زمانية للمستقبل اي للزمان المستقبل وان
كان داخلا على الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها ان يكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بالوقوع حدث
فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس

وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل
في الماضي كما هو في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيها اي في اذا
معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على اخرى فتضمنت حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها ولذلك اي لكون
معنى الشرط فيها اختير اي جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل مع الشرط وجوز الاسم بعدها على الوجه
الغير المختار لعدم تأصلها في الشرط مثل ان ولو واما وقد يكون اي اذا للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط بغتة فاجأ
الامر مفاجاة من قولهم فجئته مجاءة بالمد والضم اذا لقيته وانت لا تشعر به فيلزم المبتدأ بعدها فرقا بين هذه
وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدأ غلبته ووقوعه بعدها فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها في باب
الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع حاضر او واقف على حذف الخبر والعامل في اذا
هذه معنى المفاجاة وبين عامل لا يظهر وقد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه اما الفاء فهي للسببية
فان مفاجاة السبع مسببة عن الخروج وقيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف من جهة المعنى اي خرجت ففاجأة زمان
وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج اي ان اذا هذه عنده زمانية او مكان وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عنده
مكانية وقوله زمان وقوف السبع ومكانه مفعول فيه لفاجأة لا مفعول به والامر في اذا ظرفية بل يصير حينئذ مثل المفعول
به مجازا فاي فاجأت في زمان وقوف السبع او مكانه اياه اي السبع وقد يكون لمجرد الزمان نحو اتيتك اذا احمر البسر اي
وقت احمرار البسر وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد سبق البيان لا شان ومنها
اي ومن الظروف المبنية اذ الكائنة للماضي وبناؤها لما مر في حيث ولكون وضعها وضع الحروف وقد يجيء للمستقبل
كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على
معنى الشرط المقتضي اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد يجيء للمفاجاة نحو خرجت فاذ
زيد قائم ولقلة مجيئها لم يذكرها المصنف ومنها اين وانى فهما للمكان استفهاما وشرطا اي حال كونهما للاستفهام
والشرط وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام او الشرط نحو اين تكن اكن وانى زيد اي في اين مجلس جلس وقد يجيء انى
بمعنى كيف نحو انى لك هذا بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اي في الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج
اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور
العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام زيد او ايان قدم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة
وقد جاء كسرها ايضا ومنها كيف الكائنة للحال استفهاما اي حال شيء وصفته فالمراد بالحال صفة الشيء
لا زمان الحال كما توهم بعض الشارحين قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف ومعناه السؤال عن الحال تقول
كيف زيد اي على اي حال هو وتستعمل للشرط مع ما على ضعف عند البصريين نحو كيف ما تجلس اجلس اي على اي هيئة
تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعدها اسم فهو في محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعدها فعل
مثل كيف جئت فهو في محل النصب على الحالية اي على اي حال جئت راكبا او ماشيا ومنها اي من الظروف المبنية
مذ ومنذ بنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين ويكونان تارة بمعنى اول المدة اي اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما
نحو ما رايته مذ او منذ يوم الجمعة اي اول زمان عدم رؤيته يوم الجمعة فيليهما اي يقع بعدهما اي بعد مذ ومنذ المفرد
اي الاسم المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم وحكما نحو ما رايته مذ يومان اللذان صاحبنا فيهما اي اول
مدة عدم رؤيته هذان اليومان فما دام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة لان اول المدة انما
يكون امرا واحدا لا شيئين واشياء فالمثنى او المجموع اذا وقعا اول المدة يكونان في حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال

المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يوم الجمعة فيه بحصول التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا
لانه لا فائدة في جعل الوقت المجهول اول مدة فعل الانا وليته وقت ما الزمان مدة الفعل معلوما بالضرورة وثانيا بكونه
بمعنى جميع المدة اي جميع مدة زمان الفعل ويليهما اي مذ ومنذ **المقصود** اي الزمان الذي قصد بيانه حال كونه
متلبسا **بالعدد** اي بعدد المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شيء نحو ما رايته مذ يومان اي جميع اجزاء مدة
نفي الرؤية يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما **المصدر** نحو ما خرجت مذ ذهابك **او الفعل** نحو
ما خرجت مذ ذهبت **وان** اي ما كتب على هذه الصورة مثقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب او ما
خرجت مذ ان ذهبت والجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكرها لقلته **فيقدر بعدها زمان مضاف**
الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير في ما خرجت مذ ذهابك على هذا القياس فيما بقي **وهو**
اي كل واحد من مذ ومنذ اسمين **مبتدا وهما** معرفتان لكونهما في تاويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او
جميع المدة **وخبرهما ما بعدها** اي خبر كل منهما ما يقع بعده **خلافا للزجاج** فانهما عنده خبر المبتدا والمبتدا ما بعدهما
ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدا في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كان مبتدا
او خبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الا انه اراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان
لا انهما يقعان ظرفا في تراكيبهم **ومنها** اي من الظروف المبنية **لدى** بالالف المقصورة **ولدن** بفتح اللام وضم الدال
وسكون النون **وقد جاء لدن** بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون **ولدن** بضم اللام وسكون الدال وكسر النون
ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون **ولد** بفتح اللام وسكون الدال **ولد** بضم اللام وسكون الدال **ولد** بفتح
اللام وضم الدال وبناؤها لوضع بعضها وضع الحروف وحمل البقية عليها وكلها بمعنى عند والفرق بينهما انه يقال المال
عندي فيما يحضر عنده وفيما في خزانته وان كان غائبا عنه ولا يقال المال لدي زيد او لدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها
ان يجر بها على الاضافة نحو المال لدي زيد وقد ينصب في بعض لغات العرب بلدن خاصة غدوة سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين
في مثل رطل زيتا ولذلك يحذف عنها ويثبت ولكون غدوة اكثر استعمالا من بكرة وغيرها **ومنها قط** مفتوح القاف
مضموم الطاء المشددة وهذه اشهر لغاته وقد يخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة
او المخففة وقد جاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها **للماضي المنفي** اي لاجل الفعل الماضي
المنفي او الزمان الماضي المنفي ووقوع شيء فيه ليستغرق النفي جميع الازمنة الماضية نحو ما رايته قط وبناء المخففة لوضعه
وضع الحروف وبناء المشددة لمشابهتها لاختها المخففة وقيل حملا على اخته عوض **ومنها عوض** بفتح العين وضم الضاد
وقد جاء فتح الضاد وكسرها **للمستقبل** اي لاجل الفعل المستقبل **المنفي** او الزمان المستقبل المنفي فيه ووقوع شيء
ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد
بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذي يبقى على وجه الدهر **والظروف**
المضافة الى الجملة والى كلمة اذ المضاف فيه الى الجملة **يجوز بناؤها** لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو بواسطة
على الفتح للخفة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين وقوله تعالى من خزي يومئذ فمن قرأ بالفتح ويجوز اعرابها لكونها اسما
مستحقة للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف الى المبني البناء منه **وكذا** اي كالمذكور من الظروف في جواز البناء على الفتح
والاعراب مثل وغير اذا كونين **مع ما وان** مخففة ومشددة مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي مثل ان يقوم زيد او مثل
انك تقوم لمشابهتهما الظروف المضافة الى الجملة نحو اذ جئت ولهذه المشابهة ذكرهما في بعض الظروف ويجوز اعرابهما
لكونهما اسمين مستحقين للاعراب **المعرفة والنكرة** اي هذا باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة

ما اسم وضع بوضع جزئي او كلي لشيء متلبس بعينه اي بذاته المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشيء
مقيدا بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه
الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهي اي المعرفة ستة
انواع بالاستقراء واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء
معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا
وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا
واحد بخصوصه دون القدر المشترك فيتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع له جزئي متشخص والثاني الاعلام
الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية كما اذا تصور
مفهوم الاسد هو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا
الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن
معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات وانما سميت مبهمات
لان اسم الاشارة من غير اشارة حسية مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فانها
موضوعة بازاء معان معينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع تعقل
مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان التعقل
المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاص لان خصوصية لكل واحد من تلك الافراد المفهوم
لا المشترك بينها والرابع ما عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه
ما دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ والميم في ليس من امبر امصيام في امسفر بدل من اللام ولا بعد ما دخلته قسما آخر
من المعارف والخامس المعرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف نحو يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون
لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل والسادس المضاف الى احدها اي احد الامور الخمسة المذكورة ولا
يستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا يصح الا بالنسبة الى الاربع الاول فان المنادى
لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول المضاف في المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المعرفة بغيره نحو غلام ابيك والجواب ان
المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ غير
او مثل او شبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى اي اضافة معنوية يعني اضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق بحذف
مضاف احترز به عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها لا يفيد تعريفا ولما سبق تعريف المضمر والمبهمات
ومعنى المضاف الى احدها معنى وتعلم والمعرف باللام والنداء مستغنى عن التعريف خص العلم بالتعريف فقال **العلم** اسما
كان او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب او الام او الابن او البنت فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا
فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين بغلبة
الاستعمال فيه داخلة في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع
معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك غير متناول غيره اي حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه غير
متناول غير ذلك الشيء باستعماله فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد اي تناولا بوضع واحد
لئلا يخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف في الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب
اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب نفيا واعرفها اي اعرف المعارف يعني اقلها التباسا عند المخاطب من حيث اصنافها المضمر المتكلم

لبعده عن نوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس باخر يتوهم ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم من عرفية المتكلم والمخاطب انه ادون منهما واقتصر على بيان التفاوت بين اصناف المضمر فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها فانه يتفاوت باعتبار تفاوت المضاف اليه فهذا ما اثبتنا التفاوت بين اصنافها بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واصنافه وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافا كثيرا **النكرة** ما وضع لشيء لا بعينه اي لا باعتبار ذاته المعينة المعلومة المعهودة من حيث هي كذلك فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرج المعرفة **اسماء العدد** وانما افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهي ما وضع اي الفاظ وضعت لكمية آحاد الاشياء منفردة كانت تلك الآحاد او مجتمعة فان الاشياء هي المعدودات وآحادها كل واحد واحد منها وكمية الآحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد او عن اكثر من واحد من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود بكم هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة منكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له وظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية هو الموضوع له من غير اعتبار معنى اخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين ومرة ومرتين حيث يفهم منها الوحدة والاثنينية فقط **واصولها** اي اصول اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التأنيث كواحدة واثنتان او باسقاطها كثلاث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كآلاف والوف وعشرين او بالتركيب اضافيا كثلاثمائة او امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف تقول في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة واحد اثنان في مفرد المذكر وتثنيته وواحدة واثنتان وثنتان في المفرد المؤنث وتثنيتها على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلاثة الى عشرة بالتاء لجماعة المذكر باعتبار التأنيث نحو ثلاثة رجال الى عشرة رجال وثلاث الى عشر بلا تاء للجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلاث نسوة الى عشر نسوة ولم يفعل الامر بالعكس ليكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت العشرة احد عشر واثنا عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا اثنا عشر رجلا واحدى عشرة واثنتا عشرة وثنتا عشرة في المؤنث على الاصل بتذكير المذكر وتأنيث المؤنث وغير الواحد الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف وتقول ثلاثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلاثة عشر رجلا وثلاث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث نحو ثلاث عشرة امرأة ابقاء للجزء الاول منهما بحاله قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر كراهة اجتماع التأنيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة وثنتا عشرة فان التأنيثين فيهما من جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر واثنا عشر فمحمول على التذكير في ثلاثة عشر والتاء في ثنتان بدل من لام الكلمة فلم يتمحض للتأنيث ولهذا حكمنا عليه بانه خال عن التأنيث واما في اثنتان وان كانت للتأنيث الا انها حملت على ثنتان واما تأنيث الجزء الثاني في المؤنث لانهما وجب تذكيره للمذكر لما عرفت وجب تأنيثه للمؤنث لانتفاء المانع وعدم الفرق بين المذكر والمؤنث وتميم بكسر الشين عند التركيب في المؤنث اي من عشرة تحرزا عن توالي اربع فتحات مع ثقل التركيب في احدى عشرة واثنتي عشرة او خمس في ثلاث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول عشرون واخواتها بلا تاء لانها منسوبة بالعطف على عشرون المنصوب محلا لمفعولية القول قوله وهي ثلاثون واربعون وخمسون الى تسعين فيهما

اي في المذكر والمؤنث من عشرين الى تسعين وهي عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد آخر احد
وعشرون في المذكر واحدى وعشرون في المؤنث ولما غير الواحد والواحدة هنا بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف
عليه في قوة التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم يدرجهما في قاعدة العطف
بلفظ ما تقدم بل خصهما بما عداهما فقال **ثم بالعطف** اي عطف تلك العقود على الزائد عليها كائنا ذلك الزائد
بلفظ ما تقدم من اسماء الاعداد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون في المذكر واثنتان وثنتان وعشرون في المؤنث
وثلاثة وعشرون في المذكر وثلاث وعشرون في المؤنث **وهكذا الى تسعة وتسعين** بل الى تسع وتسعين ونحو فيما
زاد على تسعة وتسعين **مائة والف** في الواحد **مائتان والفان** في التثنية **فيهما** اي في المذكر والمؤنث من غير
فرق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف وما يتفرع عنهما **بالعطف** اي يعطف الزائد عليهما او عطفهما على
الزائد حال كون الزائد واقعا **على صيغة ما تقدم** من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد او واحد
ومائة واثنان واثنتان وثنتان ومائة وثلاثة رجال وثلاث نسوة ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة امرأة ومائة
او احد وعشرون رجلا او احدى وعشرون امرأة ومائة و اثنان وعشرون رجلا واثنتان وعشرون امرأة ومائة وثلاثة
وعشرون رجلا او ثلاث وعشرون امرأة الى مائة تسعة وتسعين رجلا او مائة وتسع وتسعين امرأة وكذا الحال في تثنية
المائة والالف وثلاثة جمعه ويجوز ان يعكس العطف في الكل فتقول واحد ومائة الى آخر ما ذكرنا **والاصل في ثماني عشرة**
فتح الياء افصح لبناء صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلاثة عشر **وجاء اسكانها** اي اسكان الياء لثقل المركب بالتركيب
كما في معد يكرب **وشذ حذفها** اي حذف الياء **بفتح النون** لانها اذا حذفت فالوجه بقاء الكسر كما في قولك جاءني القاض
اذا حذفت الياء لان الذي يسوغ ذلك فيه كونه مركبا فروعي زيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي
ويجوز كسرها اي النون لتدل على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى لتوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر كثمنة مع العشرة ولما فرغ من بيان
حال اسماء العدد شرع في بيان حال مميزها وابتدأ من الثلاثة لانه لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال **ومميز**
الثلاثة الى العشرة والثلاث الى العشر مخفوض اي مجرور **ومجموع لفظا** نحو ثلاثة رجال **او معنى** نحو ثلاثة رهط
اما كونه مخفوضا فلانه لما كثر استعمال الاعداد فيه التمييز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين والنونين واما كونه مجموعا
فليطابق المعدود العدد **الا في ثلثمائة الى تسع مائة** استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة حين ميزوا بها ثلثا واخواته
وكان قياسها ان يجمع فيقال **مئات او مئين** لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثاني
جمع المؤنث السالم وهو مئات ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلاثة مئين فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا
ان يلي المميز المجموع بالالف والتاء بعدما تعود المجيء بعدما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصر
على المفرد مع كونه اخصر **ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين** بل الى تسع وتسعين **منصوب مفرد** اما نصبه في العقود فلتعذر
الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليست هي في الحقيقة نون الجمع اما في ما عداها
فلانهم كرهوا ان يصيروا ثلاثة اسماء كالاسم الواحد لا يرد عليه خمسة عشرك لان المضاف اليه فيه لما كان غير مميز لعدد
ولم يمتزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلاثة اشياء شيئا واحدا وانما جوزوا ثلثمائة امرأة مع ان فيها صيرورة ثلاثة
اشياء شيئا واحدا لبطرد بناء اسمه واما افراده فلانه لما صار منصوبا فضلة فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليلا
ومميز مائة والف ومثناهما وجمعه اي جمع الالف اذ لم يقل جمعهما كما قال وتثنيتهما لان استعمال الجمع
مائة في الاعداد مرفوض فلا يقال ثلثمئات رجل كما يقال ثلاثة آلاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل الفا
رجل **مخفوض مفرد** لانه لما كانت مائة والف من اصول الاعداد كالآحاد ناسب ان يكون مميزهما على طبق مميزها لكنها

كانت الآحاد في جانب القلة من الأعداد والمائة والألف في جانب الكثرة منها فاختير في مميزها الجمع الموضوع للكثرة
وفي مميزهما المفرد الدال على القلة وغاية التقابل و **إذا كان المعدود مؤنثا واللفظ** المعبر به عنه مذكرا كلفظة
الشخص إذا عبرت بها عن المؤنث **أو بالعكس** بأن يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظة النفس إذا عبرت بها عن
المذكر **فوجهان** أي ففي العدد وجهان التذكير والتأنيث فإن شئت قلت ثلثة أشخص وإن شئت بدأت التأنيث اعتبارا
باللفظ وهو الأكثر في كلامهم وإن شئت قلت ثلث أشخص اعتبارا بالمعنى **ولا مميز في واحد وواحدة ولا اثنان**
واثنتان وثنتان بمميز فلا يؤتى بالعدد مع مميزه كما يقال واحد رجل ولا اثنان معه كما يقال اثنا رجلين بل يذكر فيه
ما يصلح أن يكون مميزا لهما على تقدير ذكر المميز معهما ويطرحون الواحد والاثنين **استغناء بلفظ التمييز** أي الذي يصلح لأن
يكون مميزا على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة والاثنينية **عنهما** أي عن الواحد إذا كان
المميز مفردا وعن الاثنين إذا كان مثنى **مثل رجل ورجلان** فإن من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان
الجنس والاثنينية فيذكرهما استغناء عن المميز فإن قلت هب أن تمييز الواحد مغن عنه لكن لا نسلم أن مميز الاثنين كذلك
نعم إذا كان مميزه مثنى يغني عنه لكنه لا يجوز أن يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت لما التزموا الجمعية في مميز سائر الآحاد ينبغي
أن يعتبروها لا أقل الجمعية فيه أي ما هو أقرب إليها وهو الاثنينية ولا يبعد أن يقال معنى الكلام أنه لا مميز لواحد ولا اثنان
استغناء بلفظ التمييز أي بجواهر حروف المميز بصيغة خاصة القابلة للحوق علامة الإفراد بمعنى التنوين أو علامة
الاثنينية أي حرفي التثنية فإذا اعتبر مع علامة الإفراد استغني به عن ذكر الواحد على حدة وإذا اعتبر مع علامة التثنية
استغني به عن ذكر الاثنين على حدة فاختاروا الحروف لعلامة التي هي أخف على ذكرهما ولا شك أن رجلا أخف من اثنا رجل و
ذلك الاستغناء إنما يكون **لإفادته** أي لإفادة لفظ المميز **النص المقصود** أي التنصيص على العدد والتصريح به الذي
مقصود ذلك التنصيص التصريح بالعدد أي بذكر العدد فلما أفاد المميز ذلك التنصيص استغني في إفادته عن ذكر العدد على
حدة **وتقول في المفرد من المتعدد** أي في الواحد من المتعدد **باعتبار تصييره** أي بسبب اعتبار تصييره أي تصيير ذلك المفرد
عددا أنقص من عدده أن يزيد عليه بواحد **الثاني** في المذكر وقوله الثاني مفعول القول وذلك القول إنما هو باعتبار تصيير
الواحد اثنين بانضمامه إليه فيكون معنى ثاني الواحد مصيره بانضمامه إليه اثنين وإنما ابتدأ من الثاني إذ ليس قبل الواحد
عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدة **والثانية** في المؤنث على هذا القياس **وهكذا إلى العاشر** في المذكر **والعاشرة**
في المؤنث لا غير أي لا تقول غير ذلك فلا يجري ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة أو فوقه مركبا لا يبنى اشتقاق
اسم الفاعل منها **وتقول في المفرد باعتبار حاله** أي مرتبته من المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير **الأول والثاني**
إذا وقع في المرتبة الأولى في المذكر **والأولى والثانية** والثالثة في المؤنث كل من غير اعتبار معنى التصيير وإنما لم يقل الواحد
والواحدة لأنهما لا يدلان على المرتبة فأبدل منهما الأول والأولى للدلالة عليها **وهكذا إلى العاشر والعاشرة والحادي**
عشر في المذكر **والحادية عشرة** في المؤنث **وكذا الثاني عشر والثانية عشرة إلى التاسع عشر والتاسعة عشرة**
واعلم أن حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصير أو لا حكم اسما الفاعلين في التذكير والتأنيث فتقول في المذكر الثاني والثالث
والرابع إلى العاشر وفي المؤنث الثانية والثالثة والرابعة إلى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة
عشرة بتأنيث الاسمين في المركب كما تذكرهما في المذكر نحو الثالث عشر وإنما ذكروا الاسمين لأنه اسم لواحد مذكر فلا معنى لتأنيث
فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فإنه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون **ومن ثم** أي من أجل اختلاف
الاعتبارين اعتبار تصيير واعتبار حاله اختلف مضافهما فلاختلاف مضافهما **قيل في الأول** أي المفرد من المتعدد المقول
باعتبار تصييره **ثالث اثنين** بالإضافة إلى الأنقص بدرجة أي مصيرهما أي الاثنين ثلثة من قولهم **ثلثتهما** بالتخفيف

اى صيرت الاثنين ثلثة ويقال في الثاني اى في المرتبة من المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلثة اى واحد بعد وخمسة الى الاضافة

الى غيره بناء على عدة ولو يكون جعله اى احدها لكن لا مط بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة

والا يلزم جواز زيادة الواحد الاقل من عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول في اضافة ما زاد على العشرة

حادى عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني اى واحد من احد عشر متاخر بعشرة درجات مبنيا على الا

الثاني وهو اعتبار الحال خاصة لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت في اداء هذا

المعنى حادى احد عشر بحذف الجزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره في المركب الثاني وهكذا تقول الى

تاسع تسعة عشر فتعرب الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء وبنى الجزءان الباقيان

لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب في المذكر والمؤنث ذكرهما بعد باب العدد لاحتياج مباحثه الى ذكر التذكير

والتانيث وقدم المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه عدمي وتعريف المؤنث وجودي كما قال المؤنث ما فيه اى اسم كان

فيه علامة التانيث لفظا اى ملفوظة سواء كانت تلك العلامة حقيقية كامرأة وناقة وغرفة او حكما كعقرب في

الحرف الرابع في المؤنث في حكم تاء التانيث لهذا لا يظهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية او تقديرا

اى مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار وصل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اى اسم

متلبس بخلاف المؤنث اى لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اى علامة التانيث التاء

والالف حال كونها مقصورة كسلى وحبلى او ممدودة كصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم الياء في قولهم ذي وتا وعم

انها للتانيث وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث مثل هي وانت وهو اى المؤنث حقيقي ولفظي

فالحقيقي ما اى اسم بازائه اى في مقابلته ذكر من جنس الحيوان كامرأة في مقابلة رجل وناقة في مقابلة جمل واللفظي

بخلافه اى متلبس بخلاف المؤنث الحقيقي اى ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث

في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بل تانيث حقيقي معنا كظلمة مثال للتانيث اللفظي حقيقة وعين مثال للتانيث

اللفظي تقديرا فان تاء التانيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عيينة ولم يورد مثالا للتانيث اللفظي الحكمي كعقرب لقلته

وقوعه واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اى الى التانيث مط حقيقيا ولفظيا ومظهرا ومضمرا

فبالتاء اى فذلك الفعل متلبس بالتاء وجوبا ابدا تانيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظ غير حقيقي

فانه حينئذ لك الاختيار في الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله وانت في ظ غير الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء

من هذه القاعدة فلك ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التانيث

فيه لفظيا واستغناء عن الحاق التاء بما في لفظه من الاشعار به بخلاف مضمره اذ ليس فيه ما يشعر بالتانيث وجعل بعض

الشارحين ضمير اليه راجعا الى المؤنث الحقيقي او ضمير المؤنث اللفظي بقرينة قوله وانت في ظ غير الحقيقي بالخيار ولو

كان يستثنى من هذه القاعدة صورة الفصل ايضا لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل لكان احسن لسبقا لاحكام

جميع الاقسام ففي صورة الفصل ايضا لك الخيار في الحاق التاء بالفعل وتركه فتقول حضر القاضي امرأة وحضرت القاضي

امرأة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث الحقيقي منقولا عما يغلب في اسماء الذكور كزيد اذا

سميت به امرأة فانه مع الفصل يجب اثبات التاء نحو جاءت اليوم زيد لرفع الالتباس وحكم ظ الجمع لا ضميره فان الحاق

التاء او ضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال جاءت وجاؤا وغير الجمع المذكر السالم لم يجز تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون

ولا الزيدون جاءت مط اى سواء كان واحده مؤنثا نحو جاءتك المؤمنات او مذكرا نحو جاءت الرجال حكم ظ غير

المؤنث الحقيقي فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع مذكر

في مبحث المثنى

العاقلين من جموع التكسير غير الجمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا اسما فات ضميرهم الواو ولا غير يقال الزيدون جاؤا ولا يقال جائت فعلنا اى ضمير فعلت هو المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة نحو الرجال جائت وفعلوا اى ضمير فعلوا يعني الواو ولكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع **والنساء والايام** اى ضمير النساء وما يماثلها في كونه جمع المؤنث وان لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها في كونه جمع المذكر غير السالم **فعلت وفعلن** اى ضمير فعلت مفرد نا بتاء التانيث بتاويل الجماعة وضمير فعلن اى بالنون للعاقل اما في جمع المؤنث فظ لان هذه النون موضوعة له واما في جمع المذكر الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل له في التذكير كالرجال فجرى حكمه فاجرى مجرى المؤنث وفي الحواشي الهندية موافقا للشرح الرضي ان النون موضوع لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين فاستعمالها في النساء للحمل على جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن يجرين مجرى غير العقلاء **المثنى ما لحق اخره** اى اخر مفرده فيقيد المضاف اوقد بعد قوله ونون مكسورة قولنا مع لواحقها والا لا يصدق التعريف الا على مثل مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات **الف** حال الرفع **او ياء مفتوح ما قبلها** اى مفتوح حرف كان قبل الياء حالتي النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع لم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة **ونون** عوضا عن الحركة او التنوين **مكسورة** لئلا يتوالى الفتحات في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل الالف التي في حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل ذلك اللحوق واللاحق وحده او مع الملحوق ولا باس باشتماله على لحوق النون وعدم دلالة لحوقها على ذلك لانه على تقدير تسليمها اذا دل امران من امور ثلثة على شيء صح ان يقال هذه الامور الثلثة دالة عليه غاية ما في الباب ان يكون دلالتها بواسطة هذين الامرين على **ان معه** اى مع مفرده **مثله** في العدد يعني الواحد حال كون ذلك المثال **من جنسه** اى من جنس مفرده باعتبار دخوله تحت جنس موضوع له بوضع واحد المشترك بينهما ولو اريد بقوله مثله مماثله في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه قوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قران ويراد به الطهر والحيض بل يراد بها طهران وحيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب والام والقمرين للقمر والشمس فانه ثني الاب باعتبار معنيين مختلفين هما الاب والام كما ثني القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما ثم يأول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم بينا ولهما فيحصل التناسب فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذا الحال في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التاويل في القرء ايضا بلا احتياج الى ادعاء اسمية للطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليأول بالمسمى به ليحصل مفهوم بينا ولهما فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز التثنية بمجرد اشتراك اللفظ بينهما وهو الذي اختلف فيه والمصنف اختار عدم جوازه ولهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها فزيد مثلا اذا كان علما لكثرة يأول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع كذا عمر اذا صار علما ادعاء بانه لا يأول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه ولما كان اخر الاسم المفرد الذي يلحقه علامة التثنية في بعض المواد مما يتطرق اليه التغيير اراد المصنف ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغيير لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال **فالمقصور** اى الاسم المقصور وهو ما اخره الف مفردة لانه قد يسمى مقصورا لانه ضد الممدود ولانه محبوس من الحركات والقصر الحبس **ان كان الفه منقلبة عن واو** حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالالوان في المسمى بالى وهو مثلا اى او الحال ان تغلب المقصود لا بني

او عينها ولامها او بعده احرف فصاعدا من الرباعي والثلاثي المزيد فيه قلبت ياء لغة واوا اعتبارا للاصل حقيقة
او حكما وخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يرتقي به لمكان التثقل فيا آء اي وان لم يكن كذلك بان كان الفعل عن ياء
حقيقة كرحيا في رحى او حكما بان كان مجهول الاصل وعينه وقد امثل كمتيان في متى حيث ما منهما الالف او كان على
اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى فيا آء لنا اي فلفظه مقلوبة بالياء
اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما او تخفيفا فيما زاد على ثلثة احرف والاسم الممدود ان كانت همزته
اصلية اي غير زائدة بنت الهمزة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة بنت الهمزة في الاشهر لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد
الراء لجيد القراءة او للمتنسك من قرأ اذا تنسك حكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان وان كانت
الهمزة للتانيث اي منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان اصلها حمرا بالفين احدهما الممدة في الصوت والثانية
للتانيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت واوا نحو حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس
الالف فينبغي ان لا يقع بين الفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة في
مثل اقتت واجوه وربما صححت نحو حمراءان وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حمرايان والاعرف قلبها واوا والا
اي وان لم يكن الهمزة اصلية ولا للتانيث بان يكون للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة عن
واو او ياء اصليتين ككساء ورداء فان اصلهما كساو ورداي فالوجهان المذكوران جائزان احدهما ثبوت همزة
بقاؤها لان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل وفي الاخرى عن الاصلية فشابهت همزة
قراء فثبت في الصورتين كما في قراء وثانيهما قلب الهمزة واوا لان عين الهمزة في الصورتين ليست باصليتين فشابهت همزة
حمراء فانقلبت مثلها واوا وفي الترجمة الشريفة ان للقوم من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال في رداء الا رداءان بالهمزة
او رداوان بالواو لكن المشهور ردايان بالياء فكان ينبغي ان يقول الثم والا فوجهان بغير لام العهد ليكون عبارة عن اثبات
الهمزة وردها الى الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من اللام لكنا قد تفحصنا كتب الثقات كما
للمفتاح واللباب فما وجدنا فيها اثرا مما حكم باشتهاره غير ما وقع في شرح الرضي من انه قد تقلب المبدلة من اصل ياء
وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء ويحذف نونه اي نون التثنية للاضافة اي لاجل الاضافة لان النون لقيامها
مقام التنوين يوجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان وحذفت تاء التانيث
التي يناسبها ان لا تثبت في آخر المثنى كثيرا نحو خصيان واليان في خصيتان واليتان على خلاف القياس اتفاقا مع جواز اثباتها
فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفها فيهما ان كل واحد من الخصيتين والاليتين لما اشتد اتصالها بالاخرى بحيث
لا يمكن الانتفاع بواحدة منها صارتا بمنزلة مفرد وتاء التانيث لا يقع في حشو ثنية ومثل خصي والي مستعملان وما لغتان
في خصية والية كانتا اقل استعمالا منهما ولما كان حذف النون قاعدة مستمرة اتى في بيانه بالفعل المضارع المعتد
للاستمرار بخلاف حذف تاء التانيث اذ ليس له قاعدة بل وقع على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا اتى في بيانه بالماضي
المجموع ما دل اي اسم دل على جملة احاد مقصودة اي ما يتعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم بحروف
مفرده اي بحروف هي مادة لمفرده الذي هو الاسم الدال على واحد واحد من تلك الاحاد فكون تلك الحروف مرتبة
بتغيير ما بحسب الصورة اما بزيادة او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار في قوله بحروف مفرده
اما متعلقة بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع وقوله بتغيير ما ظرف مستقر حال من الحروف وخرج بقوله
بتغيير ما جمع السلامة لان الواو والنون في آخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات الى
صيغة اخرى وخرج بقوله ما دل على احاد جنس يشمل المجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل فانها وان لم تدل عليها وضعا فقد تدل

عليها استعمالا واسما الجموع كرهط ونفر وبعض اسماء العدد كثلاثة الى عشرة وبقوله مقصود بحروف مفرده خرجت اسماء الاجناس فانها وان دلت على الآحاد فالمقصود فيها نفس الجنس لا افراده وبقوله مقصودة واذا قصدت بها الافراد استعمالا او كذا بقوله بحروف مفرده خرج اسماء الجموع والعدد فنحو تمر مما كان الفارق بينه وبين واحده التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد المجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين فهو اسم جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا مضايقة في التزام كون الكلم اسم جمع ابتداء وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جميع اسماء الجموع التي لها آحاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس كتمر ونمر ونخل ونحلة واما اسم جنس وجمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق ونحو فلك مما الجمع والواحد فيه متحد بالصورة جمع لصدق الحد عليه فان التغيير فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان جمعا ضمة اسد وهو اي المجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اي الجمع الصحيح اما ان يكون لمذكر واما ان يكون لمؤنث فالجمع الصحيح المذكر ما لحق آخره اي آخر مفرده واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع او ياء مكسور ما قبلها في حالتي النصب والجر ونون عوضا عن الحركة او التنوين على سبيل منع الخلو مفتوحة لثقال خفة الفتحة بثقل الواو والضمة ليعتدل ذلك اللحوق او اللاحق فقط او مع الملحوق على ان معه اي مع مفرده الواحد من حيث معناه اكثر منه ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر في المثنى فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه لا اكثر في الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان ما آخره اي آخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض وقبلها كسرة حذفت الياء مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالتا النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياءين فسقطت لالتقاء الساكنين وان كان آخره اي آخر الاسم الذي اريد جمعه مقصورا اي الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي بعد الحذف ما قبلها اي حرف كان قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا ولم يغير ليدل الفتحة على الالف مثل مصطفون في حالة الرفع ومصطفين في حالتي النصب والجر فاصلهما مصطفيون ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وشرطه اي شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع الصحيح المذكر يعني شرط صحة جمعيته ان كان ذلك الاسم اسما مختصا من غير معنى وصفية فيه فمذكر علم اي فكونه مذكرا علما يعقل من حيث مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العاقل العالم اشرف من غيره فاعطى الاشرف للاشرف فان فقد فيه الكل كالعين او اثنين كالمرأة او واحد نحو اعوج للفرس لم يجمع هذا الجمع واذا دل بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا الحاق الواو والنون به بسكون اللام ولابن كيسان بفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم التأنيث هو التاء لا الالف فلا يمنع من الجمعية بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا والمقصورة تحذف لعلامة التأنيث وكمصطفى حذف ويبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه اي شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول فمذكر يعقل اي له شروط فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل كما مر والشرط الثاني ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة افعل فعلاء اي مذكرا غير مشتق صيغة الصفة الكائن لذلك الاسم ان تأنيثها مع المؤنث بل يكون

المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين كون افعل التفضيل كما
ولم يعكس لان معنى الصفة في افعل التفضيل كامل الدلالة على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم
فعلان فعلى اى مذكرا غير مستو تلك الصفة مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة
فعلى مثل سكران وسكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين نعت فعلان كندمانون ولم
يعكس لان فعلان فعلانة اصل في الفرق بين المذكر والمؤنث لان فيه التاء وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون
الاسم المذكر مذكرا مستويا فيه اى في هذه الصفة بناء قبل الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور فانك تقول رجل
جريح وصبور وامرأة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث
لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى وصبر والشرط الخامس ان لا يكون
الاسم المذكور مذكرا متلبسا بتاء التانيث كعلامة كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذفت
التاء لزم اللبس ويحذف نونه اى نون الجمع بالاضافة كما مر في التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر السين
جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها واعلم انما حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير والعقل
وعدم كونهما علما او صفة وادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجها من الشذوذ منها سنين وامثالها
وابقى بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثاله ومن اراد تفصيل ذلك فليرجع اليه المؤنث اى الجمع الصحيح المؤنث
ما الحق اى جمع لحق آخره اى اخر مفرده الف وتاء وشرطه اى شرط الجمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة وله اى ولذلك
المفرد مذكر فان يكون مذكره اى مذكر صفة ذلك المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان
لم يكن له اى لمفرده مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون اى فشرط صحة جمعيته ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحائض
لانه يقال في جمع حائضة حائضات فلو قيل في جمع الحائض حائضات لزم الالتباس والا عطف على قوله ان كان صفة
اى وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا اى من غير اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات في جمع طلحة
وزينب وفي شرح الرضي ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة كدار وشمس ونحوهما من الاسماء
التي تانيثها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكائنات وذلك لخفاء هذا
التانيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما تغير اى جمع تغير بناء واحده من حيث نفسه وامور
الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة بزيادة المتبادر
من تغيره تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير
المذكور في تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد ومن حيث الامور الخارجية الزائدة عليها كما يدل
عليه ما الابهامية المفيدة للعموم في قوله بتغير ما سواء كان ذلك التغير حقيقيا كرجال وافراس واعنب او حكما كفلك كما مر
جمع القلة وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اى جمع يكون على وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال
اى جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى البواقي وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة
كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين ومؤنثا كمسلمات وفي شرح الرضي ان الظاهر انهما اى جمعي السلامة لمطلق
الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك المذكور من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على
ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للاخر مع وجود ذلك الاخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقرا
المصدر اسم الحدث يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر الجاري على الفعل
والمراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا للنوع او عدده مثل جلست جلوسا او جلسة

وجلسته مثل القاديرية القالية ومثل بلا الدفو بها الى بها لم تبق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاخيران مفعولا

مطلقا و هو اى المصدر من الثلاثي المجرد سماعي اى سماعى و بمعنى حده الى شيئين و ثلاثين كما بين فى كتب التصريف

وفى غيره اى غير الثلاثي المجرد يعنى الثلاثي المزيد فيه قياسى اى قياسى كما تقول كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره على

افعال و كل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال مثل اخرج اخراجا و استخرج استخراجا

الى غير ذلك مما علمته فى علم التصريف و يعمل اى المصدر بالقطع عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضيا نحو اعجبنى

ضرب زيد عمرا امس و حال كونه غيره اى غير ماض مستقبلا كان او حالا نحو اعجبنى اكرام عمرو خالدا غدا او الان و ذلك

العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار التشبيه فلهذا لم يشترط فيه الزمان كما في اسمى الفاعل والمفعول اذا لم يكن

مفعولا مطلقا يعنى عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فسيجيء

حكمه ولا يتقدم معموله اى معمول المصدر عليه لكونه بتقدير ان الفعل مع ان و شيء مما فى حيز ان لا يتقدم عليه

فلا يقال اعجبنى عمرا ضرب زيد ولا يضمر اى معموله فيه اى المصدر و يكون الظرف مفعول ما لم يسم فاعله لانه لو اضمر

فيه لاضمر فى المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين و الجمعيتين نظرا الى المصدر و الفاعل و لما كان

لتثنية الفعل وجمعه و اخيرين فى الحقيقة الى الفاعل و كذا فى اسم الفاعل و المفعول و الصفة المشبهة لا يلزم فيهما المحذور

بخلاف المصدر فان له فى نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن

مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار على حدة لتخرج مثل ضربى زيدا حاصل و لا يلزم ذكره الفاعل

اى فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبنى ضرب زيدا لان النسبة الى فاعل ما غير ماخوذة فى مفهومه فلا يتوقف تصور

مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمى الفاعل والمفعول و الصفة المشبهة و يجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا

اولى لانه اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى و لولا دفع الله الناس و قد يضاف اى المصدر الى المفعول سوا

كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد و ضرب يوم الجمعة و ضرب التاديب

واعماله اى اعمال المصدر متلبسا باللام اى بلام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل وكما لا يدخل اللام

على ان مع الفعل ينبغى ان لا يدخل على المصدر المقدر به ولكن جوزوا ذلك على قلة فرقا بين الشيء و بين المقدر به قيل

فى القران شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا فى فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو لا يحب الله الجهر

بالسوء فان كان اى المصدر مفعولا مطلقا صرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون للمصدر

اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجود القوى سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا

زيدا وان كان اى المصدر مفعولا مطلقا واقعا بدلا منه اى من الفعل و هو ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا له و شكرا له

وحمدا له فوجهان اى فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة و عمل المصدر للمصدرية و عمله للبدلية ففي قوله وجهان ايماء

فصل بين قسمى المصدر اعنى ما لم يكن مفعولا مطلقا و ما كان اياه بالجمل المعترضة ليبين بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر

فى القسم الاول اكثر و اظهر فلو اخر عن القسمين توهم تعلقه بالقسمين على سواء اسم الفاعل ما اشتق

اسم اشتق من فعل اى من حدث موضوعا ذلك الاسم لمن قام اى الفعل به اى لذات ما قام بها الفعل و لو قال لما قام به

الفعل لكان اولى لان ما يعمل العاقل و غيره بلفظة ما و لعله قصد التغليب بمعنى الحدوث يعنى بالحدوث بحدوث وجوده له و قيامه

به مقيدا باحد الازمنة الثلثة قال المص فى شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود و غيره من اسم المفعول و الصفة

المشبهة وغير ذلك و قوله لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به و قوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة

المشبهة لان وضعها على ان تدل على معنى ثابت الظاهر ان اسم التفضيل داخل فى الجميع الذى حكم عليه بانه ليس لمن قام به و لكن

ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى
الموضوع له فبقوله لمن قام به يخرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة من غيره زيادة و
نقصانا فلو ضم الى اصل الفعل معنى اخر كالزيادة فيه وضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام
به الفعل على اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين فاسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما
اسندوا اخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق
متضمن بمعنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة ويخدشه ان صيغة المبالغة
على هذا التقدير يخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصره صيغ اسم الفاعل فيما حصره وجعل احكام
اسم الفاعل في الترجمة الشريفية ما معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقائل وماش
واكل وكل ما اشتق من مصدر الثلاثي لمن قام به لا على الصيغة فهو ليس باسم فاعل بل هو صفة مشبهة او افعل التفضيل
او صيغة المبالغة كحسن واحسن ومضراب وصيغته اي صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على زنة فاعل ومن غيره
ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم اي مع ميم مضمومة موضوعة
في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضموما او لا ومع كسرها قبل الاخر ان لم يكن فيما قبل اخر المضارع
كسرة كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل نحو مدخل فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومستغفر
فيما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو امثلة متفاعل ومقام مستغفر كان مثال الكسرة الغير الواقعة في اخر المضارع
ايضا مذكورا فكما يكون لكل من قسمي الكسرة ايضا للميم مثال يكون لكل من قسمي الكسرة مثال ويعمل اي اسم الفاعل عمل فعله
فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا
الى مفعول واحد وان كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول
به والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال اي يعمل اسم الفاعل حال
كونه متلبسا بشرط اي بشيء يشترط عمله به من معنى هو زمان الحال او الاستقبال فالاضافة بيانية وانما اشترط
احدهما لان عمله لشبهه بالمضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمرا الان او غدا والمراد بالحال
والاستقبال اعم من ان يكون حقيقيا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط ههنا وان
كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم اسم الفاعل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او
يقدر ذلك الزمان كانه موجود الان وبشرط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اي على المتصف به وهو المبتدأ
او الموصول والموصوف او ذو الحال اللغوي فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء القائم
ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه واعتماده على الهمزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام
او ما النافية ونحوها من حروف النفي كلا وان لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى فازداد بهما شبهه بالفعل
نحو اقائم زيد وما قائم الزيدان وما قائم زيد وان كان اسم الفاعل المتعدي للماضي اي للزمان
الماضي الاستقلالي او في ضمن الاستمرار او لم يذكر معموله وجبت الاضافة اي اضافة اسم الفاعل الى المفعول
معنى اي اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي فانه ذهب الى
عدم وجوب الاضافة لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية
وهو يقول باضافته ليست اضافة معنوية لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك به الكسائي بقوله تعالى
وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فلتقرر الجواب عنه فان كان له اي لاسم الفاعل معمول اخر غيره اضيف اسم

الفاعل اليه فبفعل مقدر اي فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب
باعطى المقدر فانه لما قيل معطي عمرو فقيل ما اعطاه فقيل درهما اي اعطاه درهما فان دخلت اللام الموصولة على
اسم الفاعل استوى الجميع اي جميع الازمنة في عمله نحو زيد الضارب ابوه عمرا امس كما يقول الضارب ابوه زيدا الآن
او غدا لان اللام فعل بالحقيقة عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم دخول اللام عليه وما وضع منه
اي من اسم الفاعل بتغيير صيغته الاصلية بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة في الفعل المشتق منه كضراب او ضروب
ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اي مثل اسم الفاعل في العمل واشتراط
ما يشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه
العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اي مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا
الآن او غدا ومررت بزيد الضراب عمرا الآن او غدا او امس وما فيه من معنى المبالغة نائب مناب ما فات من المشابهة
اللفظية والمثنى من اسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة والمجموع منهما مصححا كان او مكسرا مثله اي
مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا في العمل وشروطه لعدم تطرق خلل الى صيغة المفرد من حيث هي بالحاق علامتي
التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان والزيدون ضاربون عمرا الآن او غدا والزيدان الضاربان والزيدون الضاربون
عمرا الآن او غدا او امس ويجوز حذف النون اي نون المثنى والجمع مع العمل في معموله بنصبه على المفعولية بخلاف
ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب ومع التعريف تخفيفا مفعول له للحذف اي يجوز حذفها بوجود هذين الشرطين
لقصد مجرد التخفيف لطول الصلة كما في قراءة من قرأ والمقيمي الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية واما عند
التنكير مثل قوله تعالى لذائقوا العذاب بالنصب فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة مما لا اعتماد
عليه اسم المفعول هو ما اشتق من فعل اي من حدث موضوعا لمن وقع عليه اي لذات ما من حيث وقع الفعل
عليه فخرج بموضوع لذات ما وقع عليها الضرب اعتبارا فانه من مقام كلمة ما مر في اسم الفاعل فقوله ما اشتق
من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وبقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة
واسم التفضيل مطلقا سواء وضع لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل الموصوف بزيادته على الغير في
ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثي المجرد على زنة مفعول لفظا كمضروب
ومن غيره اي غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول كمخرج
ومستخرج بفتح الراء وامره اي شانه وحاله في العمل اي عمل النصب وفي الاشتراط اي اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد
على صاحبه والهمزة وما كامر اسم الفاعل اي مثل شانه وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضي ايضا فهو يرفع
ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول آخر يبقى على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما الآن او غدا او المعطى
غلامه درهما الآن او غدا او امس الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر و
تؤنث ما اشتق من فعل لازم احترازا عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين لمن قام اي لما قام به على معنى الثبوت
لا بمعنى الحدوث احترازا عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة
واللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها
فلا يقال رحيم الا من رحم بضم الحاء اي صار الرحم طبيعة له ككريم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت ان
يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال
وصيغتها اي صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذي

هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثي المجرد فلا يجيء صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا **على حسب السماع**

اى كائنة على قدره بحيث لا يتجاوز فالظرف منصوب على انه حال من المستكن في مخالفة او صفة للمصدر المحذوف

اى مخالفة كائنة على قدر ما يسمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول

ايضا لزيادة اختصاصها باسم الفاعل لكونها مشتبهة به ولكون عملها لمشابهتها اياه فيما ذكر **كحسن وصعب و**

شديد وتعمل عمل فعلها مطلقا اى من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها واما

اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتأتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصول

بالاتفاق **وتقسيم مسائلها** اى جعلها اقساما وبيان حكم كل قسم وسمى كل قسم مسئلة لانه يسئل عن حكمه

ويبحث عنه **ان تكون الصفة متلبسة باللام او مجردة عنها** اى عن اللام وعلى كل من التقديرين معمولها

اما مضاف او متلبس باللام **او مجردة عنهما** اى عن اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين

في الثلثة **والمعمول** اى معمول الصفة المشبهة **في كل واحد منها** اى من هذه الاقسام الستة **مرفوع تارة ومنصوب**

تارة ومجرور اخرى فعلى هذا صارت اقسام مسائلها **ثمانية عشر قسما** حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة

التي للمعمول من حيث الاعراب في الاقسام الحاصلة من قبل **فالرفع** في المعمول **على الفاعلية** اى فاعلية للصفة **والنصب**

على التشبيه اى تشبيه معمول الصفة **بالمفعول في** المعمول **المعرفة وعلى التمييز** اى جعل معمول الصفة تمييزا

في المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع لانهم يجوزون تعريف المميز وقال بعض

النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع قال الشارح الرضي والاولى التفصيل **والجر** في المعمول **على الاضافة** اى اضافة

الصفة اليه **وتفصيلها** اى تفصيل هذه الاقسام في ضمن امثلة يجيء به قولنا **حسن وجهه** بتنوين الصفة ورفع وجهه

بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول او بحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب **ثلثة** اى ثلثة امثلة

من الامثلة المقصودة ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذا اى مثل هذا

التركيب في كونه امثلة ثلثة **حسن الوجه** بالوجوه المذكورة **وحسن وجه** عطف على حسن الوجه اى هو ايضا بالوجوه

المذكورة امثلة ثلثة **الحسن وجهه** بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول

او جره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف تنبيها على انه شروع في قسم اخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة

كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه الصفة ذات اللام **الحسن الوجه** بالوجوه الثلثة **الحسن وجه** ايضا بهذه الوجوه

وانما قدم الصفة الكائنة باللام في قول تقسيم المسائل على الصفة المجردة لان مفهوم الاول وجودي والثاني عدمي وعكس

الترتيب في تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه وسائر الاقسام صحيحة بخلاف اقسام

ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال **اثنان منها** اى من تلك الاقسام **ممتنعان** احدهما الصفة باللام مضافا

الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او غير واسطة **مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه** لعدم افادة الاضافة

فيه خفة لان الخفة في الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او النون كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل

الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه غلام او بحذفهما معا ولا خفة

فيه لواحد منهما وثانيهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجردة عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة

المعرفة الحسن الى وجه وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوا هذا لان اضافة المعرفة الى

النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة **واختلف في** صورة كانت الصفة

فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل **حسن وجهه** فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها

على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة ووجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فمقتضى الحال ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على اهون التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي اجازها بلا قبح النظر الى حصول شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين في اللفظ وفي البواقي اي الاقسام الثمانية عشر التي خرجت منها الاقسام الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد منها اي من تلك البواقي اما في الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره واما في المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران احدهما في الصفة والاخر في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه غير احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه والحسن وجه وحسن وجه برفعه فيها قبيح لعدم الرابط في هذه الامثلة بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره في المعمول احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت معمول الصفة بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها فاعلها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فهي اي تلك الصفة كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية معموله الظاهر وجمعه كذلك الصفة لا يثنى ولا يجمع بتثنية معمولها وجمعه والا اي وان لم ترفع معمول الصفة بها بل بنصبه او بجره ففيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها فتؤنث اي الصفة بتانيث الموصوف فتقول هند حسنة وجه او حسنة وجها وتثنى اي الصفة اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه وحسنا وجها وتجمع اي الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنو وجه وحسنو وجها واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين اي اسم الفاعل الغير المتعدي الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدي ايضا الى مفعول ثان لاشتقاقه من الفعل المتعدي الى مفعول واحد فاذا بني اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقي غير متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة في ذلك اي فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فان الفاعل والمفعول لما لم يتم فاعله وينصبانه تشبيها وبجرانه فانهما تقول زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا كانا متعديين لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول لضارب او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول ثان لمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني محذوف كما في مثل الصفة المشبهة المنصوب فقول زيد ... الابن مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اسم التفضيل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث لموصوف قائم به الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شمول نحوي اسم التفضيل اعني ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره في اصل ذلك الفعل والباء في قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اي لذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر اي لموصوف متلبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والالة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام في تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان بحسب الاصل منه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر فخففتا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه ان يبنى اي يبنى اسم التفضيل من ثلاثي لا رباعي مجرد لا مزيد فيه ليمكن البناء اي بناء افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعي او الثلاثي المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر

سواء كان هذه الصيغة لاسم الزيادة على ثلاثة احرف وبعد اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من
الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلاثة يحتمل ان يكون تمام حروف ثلاثي المجرد وبعض
حروف رباعي مجرد كلها اصول او كان من حروف المزيد فيه تاما اصوله او من زوائده او ممتزجا منهما فلا يتبين
ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى لبنى يكون اي من ثلاثي المجرد ليس بلون ولا عيب ظاهر كان منهما اشتق افعل الغير
اي لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس ان المراد ذو حمرة وعور او ذو زيادة
او العور وهذا التعليل عنايتهم اذ يبين ان افعل الصفة مقدم بناءه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على
ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر في الصفة والاولى مطابقة الوضع الطبع نحو
زيد افضل الناس فان افضل اشتق من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره اي غير
الثلاثي المجرد بان يراد ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره توصل اليه اي الى غير الثلاثي المجرد باشد ونحوه
مثل هو اشد منه استخراجا مثال للثلاثي المزيد فيه وبياضا مثال للون وعمى مثال للعيب وحيث قيدنا
العيب بالظاهر لا يرد نحو اجهل وابله لكنهم يرد انه صح على هذا التقدير اشتقاق احمق على معنى التفضيل فانه لا فرق
بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه في نحو احمق من ابن هبنقة والجواب بان المراد من الحمق ما يبدو
من آثار البلادة في الظاهر كما حكي عن ابن هبنقة من تعليق خرزات وعظام في خيوط على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل
عن ذلك فقال لاعرفها نفسي ولا اضل وتقلدها ذات ليلة اخوه فلما اصبح قال يا اخي انت انا فمن انا فعبه شبيه
من حمق ابن هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق احمق من حمق لا يكون بهذا الظهور قياسا وان يكون اشتقاق اجهل وابله
لمن يكون آثار جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا نقول بذلك قائل وقال الشارح الرضي عد احمق من قبيل
ابله حيث قال ينبغي ان يقال لا يبنى من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابله
من فلان واحمق وقياسه اي القياس الواقع في اسم التفضيل ان يكون للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما مثلا
لكثر الالتباس فاقتصر على الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس في مواضع قليلة نحو اعذر لمن هو
اشد معذورية والوم لمن هو اشد ملومية وعلى هذا القياس اشغل واشهر واعرف ويستعمل اي اسم التفضيل
على احد ثلاثة اوجه وهي استعماله بالاضافة او من او اللام على سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد منها لان وضعه
لتفضيل الشيء على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه ذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع اللام فهو في حكم
المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى معين يتعين المفضل عليه المذكور قبله لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل من
زيد قلت عمرو الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا يكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد ويجب
ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز
الجمع بين اثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو والا يكون ... اللام او من لغوا ... ولست بالاكثر منهم حصى وانما
العزة للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا لفوات
الغرض نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يكون مثله انا الخذ فهو المضاف اليه باعتبار انه
يستعمل بالاضافة اي اكبر كل شيء او انه من مع مجروره اي اكبر من كل شيء فاذا اضيف اي اسم التفضيل فله معنيان
احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة اي احدهما زيادة موصوفه المفضول على من اضيف اليه اي على ما
اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار ... في ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل الشيء على نفسه انما كان هذا الاستعمال
اكثر لان وضع افعل التفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضول فيشترط في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا

منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله هذا تفضيل
موصوفه على مشاركيه في هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اي افضل من مشاركيه في هذا النوع فلا
يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم اي عن الاخوة باضافتهم اليه والثاني ان يقصد به زيادة
مطلقة اي ثاني معنييه زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده وفي هذا اي اسم التفضيل
الى ما اضيف اليه للتوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما في نحو مصارع مصر حسن القوم مما لا تفضيل
فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان يضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا افضل قريش
اي افضل الناس من بين قريش وان يضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف
لا يدخل في جملة اخوة يوسف وان يضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد لانها منشأه
او مسكنه ويجوز في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة على من اضيف اليه الافراد اي
افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيد او الزيدان او الزيدون
او هند او الهندان او الهندات افضل الناس وهذا لانه يشابه افعل من الذي ليس فيه الا الافراد والتذكير في كون المفضل
عليه مذكورا معه والمطابقة اي مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لمن هو اي اسم التفضيل صفة
له نحو الزيدان افضل الناس الزيدون افضلوهم وهند فضلى النساء والهندان فضلياهن والهندات فضلياتهن لمشابهته ما فيه
الالف واللام في كونه معرفة واما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف
باللام منه فلا بد فيهما من المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزومهما
الصفة لموصوفها مع عدم المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما واسم
التفضيل الذي استعمل بمن مفرد مذكر لا غير اي لا غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق اداة التثنية والجمع والتانيث المختصة بالاخر لما
هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونهما الفارقة بينه وبين باب احمر فكانهما من تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل
في اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر
اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد
ما بعده يوهم ذلك فالفعل دال على الفعل الناصب له قال الله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اي اعلم من كل احد يعلم من يضل
واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا
والتمييز ينصبه ما يتم عن معنى الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل
وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع
ولا يؤنث بعدت مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة اي وصفا سببيا هو في اللفظ
لشيء معتمدا عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا وهو في المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره مفضل ذلك المسبب
باعتبار الاول اي باعتبار تقييده بذلك الشيء الذي اعتبر اولا على نفسه اي نفس ذلك المسبب باعتبار غيره اي باعتبار تقييده
بغيره اي بغير ذلك الاول فيكون بالاعتبار الاول مفضلا وبالثاني مفضلا عليه منفيا خبر بعد خبر لكان او حال عن اسمه
او صفة لمصدر محذوف اي تفضيلا منفيا مثل ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فرجلا هو الشيء الذي ثبت له اسم التفضيل
في اللفظ والكحل مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل ومفضل عليه باعتبار عين زيد وانما
اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا لشيء وفي المعنى لمسبب ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر يتعلق بذلك الصاحب حتى يتم
عمله فيه كالصفة المشبهة لا يخاطر بينهما عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف او لم

مثل زيد ضارب عمرو وانما اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجه مفضلا عليه من وجه آخر بعد اتحادهما
بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رأيت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل
الملحوظ مع المقيد بهذا وذاك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار ولئلا يبقى على ما هو الاصل في اسم
التفضيل هو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي كما ستطلع على فائدته وانما
اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا
يكون بمعنى الفعل لانه اي احسن في هذا المثال بمعنى حسن كذا كل افعل في المواد الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة تحتمل
معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده
الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل زائدا على حسن كحل عين زيد فيبقى اصل حسن كحل عين رجل مثبتا الى زيد اما
بان يساويه واما بان يكون دونه والمساواة تأباها مقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن في عين كل احد الكحل دون حسنه في عين زيد
فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا لان نفي الزيادة لا يلائم
المدح فيبقى اصل الحسن فتوجه النفي الى حسن رجل مثبتا الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه والقياس يكونه دونه
لا يناسب المقام فرجع المعنى الى ما رأيت رجلا حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد فانتفى المساواة والزيادة بالطريق الاولى لما
اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة ايضا لان الزائد على شيء مساو له مع زيادة فيصح ان يقصد
عرفا بنفي المساواة قطعا ولو في ضمن الزائد ينتفي الزائد ايضا فيحصل من مجموع ذلك ان حسن كحل عين كل رجل دون حسن كحل
زيد وذلك كمال المدح فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي
ان يكون عمله في مثل ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد جائزا كما جاز في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل
والمفضل عليه في المثال المذكور متحد بالذات والاصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين
بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعتد بحكمه بعد الزوال
بخلاف ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه التفضيلي فله
قوة ان يعتد بحكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر مع انهم لو رفعوا احسن بالخبرية والكحل بالابتداء فصلوا
بين احسن وبين معموله اي ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول قوله منه في عين زيد
باجنبي وهو الكحل اذ كل ما ليس معمولا له من هذه الحيثية فهو اجنبي له من هذه الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين معمولاته
من هذه الحيثية ولا يخرجه عن هذه الاجنبية ما عرض له من معنى الابتداء العامل في المبتدأ والخبر اذ العامل في الحقيقة معنى
الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا فانه من معمولاته من حيث انه اسم تفضيل و
لو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم تفضيل لكن فيه تعقيد كما لا يخفى
وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رأيت رجلا احسن من الكحل في عينه هو اي الكحل في عين زيد لا يخلو عن ركاكة وتعقيد ايضا
مع انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة في اداء مثل هذا المقصود والكلام فيها ولما قرر مسئلة الكحل وبين
شرائطها وما عبر به عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ونقصان اراد ان ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن
ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه وعلى ترتيب ينتقل بهذا التعريف الى ما انشده سيبويه واستشهد به في اثبات هذه المسئلة وينطبق
بعض هذه الصور عليه فقال ولك ان تقول ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد بادخال من على عين
زيد مقام منه في عين زيد هو اخصر منه بمقدار ضمير منه وكلمة في ولو رفع لفظ العين من البين واكتفى بمن زيد كان اخصر
مع ظهور المعنى المقصود على كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التعبير اي ما احسن كحل عين زيد على حذف المضاف

فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه باعتبار الكحل فان قدمت على اسم التفضيل
ذكر العين التي كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما رايت
عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره ما رايت عينا مثل
عين زيد في اصل التكحل احسن فيها الكحل من عين زيد ونقول معناه ما رايت عينا كعين زيد في كونها احسن فيها
الكحل منه في غيرها ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان للكحل في عين زيد حسنا ليس في عين غيره وانما جاز في هذه الصورة ولم
يكن فيها فصل لو رفعت افعل بالابتداء لانها فرع الاولى لان من التفضيلية مع مجرورها مقدر فيها ايضا كما ذكرناه مثل
ولا ارى منصوب على انه صفة مصدر محذوف اي قلت ما رايت كعين زيد الى اخره قولا مماثلا قول الشاعر وانما ترك صدر
البيت ليكون مبتدا بما هو مبتدا المماثلة وترك موضوحا حسن في المثال وان كانت المماثلة الكاملة في ذكره اذ هو مقام بيانه
قوله واديا وهو مذكور لانه كان في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور اولا وتمام البيت مع ما يليها بيت مررت على واد
السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا : اقل به ركب اتوه تائية :: واخوف الا ما وقى الله ساريا : كان اصله لا ارى
واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص
براكبي الابل والتائية من اتى اي كالتحية من حيي وحيي هو المكث والتاني وساريا من السرى وهو السير في الليل فقوله ارى
اما من رؤية البصر او من رؤية القلب فعلى الاول واديا مفعوله وكوادي السباع حال منه قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله
الاول وكوادي السباع مفعوله الثاني وعلى التقديرين حين يظلم ظرف للتشبيه المستفاد من الكاف والواو في ولا ارى اما
اعتراضية او حالية واقل صفة واديا والجار في به متعلق باقل والمجرور عائد الى واديا وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة
له وتائية تمييز عن نسبة اقل الى ركب او منصوب على المصدرية اي اتيان تائية واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول اسند الى ضمير
واديا والمعنى واديا اقل به ركب منهم بوادي السباع واخوف منه وما في ما وقى مصدرية وساريا اي ركبا ساريا مفعول وقى
والمستثنى مفرغ اي واديا اقل واخوف في كل وقت الا وقت وقاية الله ساريا فقوله مررت على وادي منسوب الى السباع
لكثرتها فيها والحال اني لا ارى مثل وادي السباع حين احاط به الظلام واديا يكون توقف الركب به اقل من توقفهم بوادي السباع
ويكون ذلك الوادي اخوف من وادي السباع في كل وقت الا في وقت وقاية الله سبحانه ركبا ساريا بالليل فيه عن الآفات
والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه منه بوادي السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية
لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه من وادي السباع ولما قسم المصنف الكلمة الى اقسامها الثلاثة على وجه علم منه قبل تحقيق
حد كل واحد منها ولم يكتف بذلك القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك
الطريقة وصدرها بتعريفه فقال **الفعل** ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اي في نفس ما دل يعني الكلمة والمراد
بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع ضمير نفسه
الى المعنى ويكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية فيرجع كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى امر
واحد وهو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق لما ذكره في وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على
ثلاثة معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر ثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ولا شك ان النسبة الى فاعل معنى
حرفي هو آلة لملاحظة طرفيها فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران
بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي بل اعم من المطابقي وغيره لكن لا يخفى الا في فهمه
مخرج لهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترن وضعا باحد الازمنة الثلاثة في الفهم عن لفظه الدال عليه هو صفة
بعد صفة للمعنى يخرج به الاسم عن حد الفعل بقولنا وضعا خرج اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر او غيرها كما في

وخلو منه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه اقترن باحد
الازمنة الثلثة لوجود الاحد في الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد ان عرض الاشتراك من تعدد الوضع
ومن خواصه اى خواص الفعل دخول قد لانها انما تستعمل لتقريب الماضى الى الحال او لتقليل الفعل او تحقيقه
وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل ودخول السين وسوف لدلالة الاولى على الاستقبال القريب والثانية على
الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت اما لنفى الفعل نحو لم ولما او لطلبه كلام الامر والنهى عنه كلا
النهى او لتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعانى لا يتصور الا في الفعل ولحوق تاء التانيث عطف على دخول
قد انما خص به لحوق تاء التانيث لانها تدل على تانيث الفاعل ولا يجيء الاسم له فاعل الا الصفة استغنت عنها بالحاق
من التاء المتحركة الدالة على معنى تانيثها وتانيث فاعلها فلا جرم اختص بالفعل ساكنة عن تاء التانيث احترازا عن المتحركة
لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو تاء فعلت اى تاء فعلت ونحوها وهى الضماير المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه تاء
فعلتم وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الا ما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل وفرعه وحط فرعه بمنع اتصاله
الضمير تحرزا عن لزوم تساوى الفرع والاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخفى وخص بالضمير الذى واجملكما
ما دل اى فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك الحاضر الذى انت فيه فيليه ذاتية
تكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب امر آخر فلا يلزم ان يكون للزمان
زمان فقوله ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموصول الفعل فلا ينتقض
منع الحد بمثل امس بالدلالة لان ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب وجمعه بان ضرب مبني على الفتح خبر
محذوف اى هو يعنى الماضى مبنى على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى اما البناء على الحركة دون السكون الذى هو الاصل
فى المبنى فلمشابهة المضارع فى وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب فى موضع زيد ضارب وفى وقوعه شرطا وجزاء نحو ان ضربت ضربت
فى موضع ان تضرب اضرب واما الفتح فلكونه اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه مبنى على السكون
معه نحو ضربت لكراهة اجتماع اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير
المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبنى على الفتح ومع غير الواو فانه يضم معها لمجانستها لفظا كضربوا او
تقديرا كرموا **المضارع** ما اشبه اى فعل اشبه الاسم باحد حروف نأيت اى حال كونه متلبسا باحد حروف نأيت
او بلحوق احد الحروف التى جمعها كلمة نأيت وهذه المشابهة انما تكون لوقوعه اى وقوع ذلك الفعل مشتركا بين زمانى الحال
والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين معانيه المتعددة كالعين وتخصيصه بالجر عطف على وقوعه اى ولذلك المشابهة
انما تكون لوقوع الفعل مشتركا ولتخصيصه بواحد من زمانى الحال والاستقبال يعنى الاستقبال بالسين فانه للاستقبال
القريب وسوف فانه للاستقبال البعيد كما مر كما ان الاسم يختص باحد معانيه بواسطة القرائن وانما سمى المضارع بمشابهته
الاسم لانه لم يسم مضارعا الا لهذه المشابهة اذ معنى المضارعة فى اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا
من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فالهمزة من تلك الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب ولكونها
اى للمتكلم المفرد اذا كان غيره واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب كانهما ماخوذتان من انا ونحن والتاء للمخاطب
مطلقا واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا وللمؤنث الواحدة والمؤنثين غيبة اى حال كون المؤنث و
المؤنثين غائبا وذى غيبة والياء للغائب غيرهما اى غير الضميرين المذكورين وهما واحدة المؤنث ومثناه فقوله غيرهما
اى غير الضميرين المذكورين بالجر على البدلية من الغائب لانه وان لم يتعرف بالاضافة معرفة لكن
فهو فى حكم النكرة الموصوفة او بالنصب على الاستثناء والاولى لموافقة السابق وحروف المضارعة مضموم فى الرباعى اى فيما ماضيه

قوله وعلامة رفع اه المجزوم علامة بل بعض ضمة ونون ونقصان العامل
لا بعض يستقيم المعنى المقصود هو اعراب بل بعض ... كون طرف الكلمة على
هيئة مخصوصة فان اعراب الفعل ليس كذلك بل قوله ونصب
بعض فتحة او حذف نون وسببها العامل قوله وجزم
بعض سكون او حذف نون وحرف تقتضيه العامل عصام

على اربعة احرف اصلية كدحرج اولا كيخرج **ومفتوحة فيما سواه** اي فيما سوى ما ماضيه على اربعة احرف مثل ينصر
ويمنع ونحوهما **ولا يعرب من الفعل غيره** اي غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في قوة
قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله **اذا لم يتصل به نون التاكيد** ثقيلة كانت وخفيفة **ولا نون جمع
المؤنث** لانه اذا اتصل باحدهما يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها
يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المؤنث في المضارع يقتضي ان يكون
ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع المؤنث في الماضي ولا يقبل الاعراب **واعرابه رفع ونصب** يشارك الاسم فيهما **وجزم**
يختص به كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرفه الاخير الجرمي حرف علة **عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية**
مذكرا كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون **والمخاطب المؤنث** مثل تضربين
فهذه اربع صيغ يضرب في الواحد الغائب المذكر وتضرب في الموضعين في الواحد الغائب المؤنث والواحد المخاطب المذكر
واضرب في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير **بالضمة** في حال الرفع **والفتحة** في حال النصب **لفظا** اي حال كون الضمة
والفتحة لفظيين **والسكون** في حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب **و** المضارع **المتصل به ذلك** اي الضمير البارز المرفوع وذلك في
خمس مواضع **بالنون** التي هي قائم مقام الحركة حالة الرفع **وحذفها** اي بحذف النون حالتي الجزم والنصب في النصب تابع للجزم
كما ان النصب في الاسماء تابع للجر مثل يضربان ويضربون وتضربين ولم يضربا ولن يضربا الخ **والمضارع
المعتل الاخر بالواو والياء بالضمة تقديرا** في حالة الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي **والفتحة
لفظا** في حالة النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي **والحذف** اي حذف الواو والياء في حالة الجزم لان الجازم لما لم يجد
حركة اسقط الحرف لمناسبتها نحو لم يغز ولم يرم **والمضارع المعتل الاخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا** لان الالف لا
تقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى **والحذف** اي بحذف الالف في حالة الجزم تقول لم يرض **ويرتفع المضارع اذا تجرد عن
الناصب والجازم نحو يقوم زيد** سواء كان العامل فيه هو التجرد كما هو المتبادر عن عبارته وذلك مذهب الكوفيين
وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب ومررت برجل يضرب اي ضارب وانما يرتفع
لوقوعه موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد
عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب في نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد
يقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجيب نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان فانه واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان
ضاربا خبر مبتدا مقدم عليه وكذا قائمان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تغيير اسماء غير الاعراب
مع تغييره فصلا وعن نحو سيقوم بان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم كما يقوم وحده والسين هنا كاحد اجزاء
الكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل كما يجيء في باب افعال المقاربة
انشاء الله تعالى **وينتصب** المضارع **بان** ملفوظة وكن قال الفراء اصله لا ابدلت الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان فقصر
كابش في اي شيء وقال سيبويه انه حرف براسه **واذن** مثل اصله اذا ان مخففة قيل اصله اذا الظرفية فنون عوضا عن المضاف
اليه **وكي وبان مقدرة بعد حتى** نحو سرت حتى ادخلها **وبعد لام كي** نحو سرت لادخلها **وبعد لام الجحود** وهو
اللام الجارة الزائدة في خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم لا ترتيب للثلثة جوار فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا
بتقدير ان المصدرية **وبعد الفاء** نحو زرني فاكرمك **و بعد الواو** نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن **و بعد او** بمعنى الى نحو لا لزمنك
او تعطيني حقي فان الفاء والواو عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفردا ليكون من عطف
المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى في زرني فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام مني اياك وفي لا تاكل السمك وتشرب

اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه فان التي ينتصب بها المضارع مثل اريد ان تحسن الي مثال النصب
بالفتحة ومثل ان تصوموا مثال النصب بحذف النون وكلمة ان التي تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن فهي ان
المخففة من ان المثقلة لان المخففة للتحقيق فناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا تناسبه وليست
اي ان الواقعة بعد العلم هذه اي ان الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان التي تقع بعد الظن ففيها
الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلايم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم التيقن يلايم
ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجري في ان التي بعده الوجهان ولن مثل لن ابرح الارض ومعناها اي معنى لن نفي
المستقبل نفيا مؤكدا لا نفيا مؤبدا والا يلزم ان يكون في قوله تعالى ولن ابرح الارض حتى يأذن لي ابي ناقضا لان لن
يقتضي التأبيد وحتى يأذن الانتهاء واذن التي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي لم يكن
ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب بها لضعفها لا يقدر ان تعمل فيما اعتمد على
ما قبلها فصار كانه سبقها حكما وكان عطف على لم يعتمد اي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان
الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال فان فقد احد الشرطين نحو انا
اذن احسن اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كلاهما كقولك لمن يحدثك الان انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع
مثل قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثال عام لا يحتمل الا الاستقبال فقوله اذن مبتدأ وقوله اذا لم يعتمد ظرف
للانتصاب الملحوظ معها كما اشرنا اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدأ فقيل ان هذا المثال على طريقة مبتدأت
اخواتها الا انها لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدأ والخبر واذا وقعت اي اذن بعد
الواو والفاء فالوجهان جائزان النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد
بالعطف وان ضعف وكي التي ينتصب بها المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها
كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى التي ينتصب بها المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان اي المضارع مستقبلا
نظرا الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كي اي حال كون حتى بمعنى كي للسببية
او الى للانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كي وللاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها وبالنظر الى
زمان التكلم ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى الى وللاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها واما بالنظر الى
زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا واسير حتى تغيب الشمس مثال لحتى بمعنى الى وللاستقبال ما بعدها
تحقيقا فان اردت بالفعل الذي دخل حتى الحال تعني زمان الحال تحقيقا اي بطريق التحقيق بان تكون في زمان التكلم
بعينه وسيجيء مثاله او حكاية اي بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت حتى ادخل البلد فانا دخلت في هذا الموضع حكاية
الحال الماضية كانك كنت في زمان الدخول فتثبت هذه العبارة وتحكيها في زمان التكلم على ما كنت هيئته وكان معنى
حتى في هذه العبارة مرفوعا فابقيته على ما كان عليه وحكيته ففي زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن تقديره ان
لانها علم الاستقبال كانت اي حتى عند هذه الارادة حرفا ابتداء الاخبار ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان يبتدأ
بها كلام مستأنفا لا ان يقدر بعدها مبتدأ ويكون الفعل خبره ويكون حتى داخلة على الاسم كما توهم بعضهم فيرتفع اي ما بعد حتى
عن الناصب والجازم ويجب السببية اي كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوي فانه لا اتصال اللفظي مثل
مرض فلان حتى لا يرجونه الان مثال لما اريد به الحال تحقيقا فانه قصد به نفي الرجاء في زمان التكلم ومن ثم اي ومن اجل هذين
الامرين اي كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع اي رفع ما بعد
حتى في قولك كان سيري حتى ادخلها في وقت حصول كان الناقصة في هذا القول بان يجعل كان فيه ناقصة لا تامة

لأنها كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فيبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى فامتنع الرفع نظرا إلى الأمر الثاني
في قولك سرت حتى تدخلها إلا أنه يكون ما بعدها إخبارا مستأنفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سببا لما بعدها وهو
مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب وهو محال فجاز في وقت حصول كان
الناقصة كان سيري حتى أدخلها فإن معناه ثبت سيري فأنا أدخل الآن ولا فساد فيه وجاز أيهم سار حتى أدخلها
بالرفع لأن الخبر في هذا المقام محقق والشك إنما هو في تعيين الفاعل فيجوز أن يكون المسبب محقق الحصول لقوله أيهم عطف
بتقدير جاز على جاز في الناقصة لا على كان سيري حتى أدخلها لعدم صلاحيته تقييده بقوله في الناقصة كالمعطوف عليه فتقيد نسخ
الشيخ هكذا وجاز في كل سيري حتى أدخلها في الناقصة أي جاز الرفع في هذا التركيب في وقت حصول كان الناقصة فعلى
هذا قوله أيهم سار عطف على كان سيري ولا فساد فيه ولام كي التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير أن مثل أسلمت لأدخل
الجنة وإنما يقدر أن بعدها لأنها جارة ولام الجحود التي ينتصب بعدها المضارع هي لام التأكيد للنفي بعد النفي لكان لفظا
مثل وما كان الله ليعذبهم أو معنى نحو لم يكن ليفعل هي أيضا جارة وهذا يقدر بعدها أن فإن قيل إذا أضيف الفعل بمعنى
المصدر مع أن المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على حذف المضاف من الاسم أي ما كان صفة الله تعذيبهم أو من الخبر أي ما كان الله
ذا تعذيبهم أو على تأويل المصدر باسم الفاعل أي ما كان الله معذبهم والفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير أن فتقدير أن
بعدها لانتصاب المضارع مشروط بشرطين أحدهما السببية أي سببية ما قبلها لما بعدها لأنها العدول عن الرفع
إلى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى فإذا لم يقصد السببية لا يحتاج إلى الدلالة عليها
والثاني أن يكون قبلها أي قبل الفاء أحد الأشياء الستة ليبعد الكلام بتقدم الإنشاء أو ما في معناه من النفي المستدعي
جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة أمر نحو زرني فأكرمك أي ليكن منك زيارة فإكرام مني
أو نهي نحو لا تشتمني فأضربك أي لا يكن منك شتم فضرب مني ويندرج فيهما الدعاء اللهم اغفر لي فأفوز ولا تؤاخذني فأهلك أو استفهام
نحو هل عندكم ماء فأشربه أي هل يكون منكم ماء فشرب مني ونفي نحو ما تأتينا فتحدثنا أي ليس منك إتيان فحديث منا ويندرج
فيه التحضيض نحو لولا أنزل عليه ملك فيكون معه نذيرا لأنه للاستفهام مع نفي فعل فيندرج في النفي أو تمن نحو ليت لي مالا فأنفقه
أي ليت لي ثبوت مال فإنفاق مني ويدخل فيه ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع بالنصب
على قراءة حفص أو عرض نحو ألا تنزل بنا فتصيب خيرا أي لا يكون منك نزول فإصابة خير مني ففي جملة هذه المواضع معنى السببية
مفهوم والفاء تدل عليها وما بعد الفاء في تأويل المصدر معطوف على مصدر متصيد مفهوم مما قبل الفاء وأما نحو سأترك منزلي لبني تميم
فألحق بالحجاز فأستريحا بدون تقدم أحد الأشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو التي ينتصب بعدها المضارع بتقدير أن
فتقدير أن بعدها مشروط بشرطين أحدهما الجمعية أي مصاحبة ما قبلها لما بعدها والواو للجمع دائما وثانيهما أن يكون قبلها
أي قبل الواو مثل ذلك أي مثل ما يكون قبل الفاء أي يكون أحد الأشياء الستة المذكورة وأمثلتها أمثلة الفاء بعينها بإبدال
الفاء بالواو كما تقول مثلا زرني وأكرمك أي ليجتمع الزيارة والإكرام ولا تأكل السمك وتشرب اللبن أي لا يجتمع منك أكل السمك
مع شرب اللبن وعلى هذا القياس وأو التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير أن بشرط معنى إلى أن أو إلا أن أي بشرط أن يكون
بمعنى إلى أو إلا الداخلتين على أن المقدرة بعدها إلا أن أيضا داخل في مفهومها والأولى من تقدير أن بعدها نحو لألزمنك أو
تعطيني حقي أي إلى أن تعطيني حقي أو إلا أن تعطيني حقي فسيبويه يقدرها بإلا أن تعطيني حقي وسيبويه يقدرها بالا ويقدره بعضا فأي لألزمنك إلى أن
تعطيني حقي وغيره يقدرها بإلى بتأويل مستحيل بعد والتي بمعنى إلى أي لألزمنك إلى إعطائك حقي والعامل في الحرف الفعل
مطلقا سواء كانت من الحروف العاملة المذكورة أو لا كثروا إذا كانت منها من غير شرائطها ما ذكر من الشرائط فتقدير أن بعدها ينتصب المضارع
بعدها بتقدير أن إذا كان المعطوف عليه اسما صريحا نحو أعجبني ضربك زيدا وتشتم أو فتشتم أو ثم تشتم ليس الحروف المذكورة

قوله ومع الحروف العاطفة مطلقا اذا قدر ان بعد الشرط المشترك بين الكل بخلاف العاطفة لمعنى ان بعد الشرط المخصوص كما فعلت حتى و اخرها ثم و هو المتبادر من قوله والعاطفة لان هذه الحروف ذكرت بعد الشرط حين بيان الشرط المشترك بين الكل فتأمل عصام الدين

ان بعد الواو والفاء الَّتين مشروطا بالشروط المذكورة فيهما فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقدير ان اعني قوله حتى اذا كان مستقبلا او على اخرها وهو او بشرط معنى الى ان وقيل هو مجرور معطوف على حتى في قوله وبان مقدرة بعد حتى وظاهر ان هذا وان كان بعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على التقدير الاول لا ان جعل العاطفة اعم مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر في التفصيل ما لم يكن في الاجمال وان خصت به يلزم تخصيص الحكم به وليس في الواقع مخصوصا به كما سبق من جريانه في ثم ايضا ويرد عليه ان كان المناسب ذكرها مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كما ذكر ويجوز اظهار ان مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني ومع ما الحق بها من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم ومع الحروف العاطفة نحو اعجبني قيامك وان تذهب وهذه الثلثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام او اعجبني ضرب زيد وغضبه اردت لضربك فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى الاسم الصريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم يدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا يدخل على اسم صريح وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب فيها والتي يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صار كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها ويجب اي اظهار ان مع لا الداخلة على المضارع المنصوب بها في صورة دخول اللام بمعنى كي عليها اي على ان لا يستكره اجتماع اللامين المتواليين لام كي ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم واعلم ان الناصبة تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه او مع عمل مع الشذوذ كقوله الا ايهذا اللائمي احضر الوغى في رواية النصب لكن ليس بقياس كما في تلك المواضع ولذلك لم يذكرها ويجزم اي المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة في معنى النهي احترازا عما استعمل في معنى النفي وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا وكلم المجازات اي ويجزم المضارع بكلم المجازات اي كلمات الشرط والجزاء التي بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم ويجزم بها فعلان وهي اي كلم المجازات ان ومهما واذما وحيثما فاذ وحيث يجزمان المضارع مع ما او اما بدونها فلا وابن ومتى وهما يجزمان المضارع مطلقا سواء كان مع ما او لا وما ومن واي واني واما انجزام المضارع مع كيفما واذا فشاذ يجوز في كلامهم على وجه الاطراد واما مع كيفما فلان معناها عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه على اي حال وكيفية تقرأ انت انا ايضا اقرأ عليها ومن المتعذر استواء قراءة قارئين في جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان كلمة الشرط انما يجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للامر المقطوع به وبان مقدرة عطف على قوله بلم اي ويجزم المضارع بان مقدرة وسيجيء بيانه انشاء الله تعالى فلم لقلب المضارع ماضيا ونفيه اي نفي المضارع ولا يبعد لو جعل الضمير الى ما هو اثر اعني ماضيا ولما مثلها اي مثل لم في هذا القلب والنفي ويختص لما بالاستغراق اي استغراق ازمنة الماضي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بها تقول ندم زيد ولم ينفعه الندم اي عقيب ندمه لا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم فلان ولما ينفعه الندم افاد استمراره ذلك الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل المنفي بها ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اي ولما ادخلها ويختص ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما تضرب ومن لما تضرب كما تقول ان لم تضرب ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل والمعمول ويختص ايضا باستعمالها غالبا في المتوقع اي ينفي بها فعل مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم ولام الامر هي اللام المطلوب بها الفعل وتدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة ومنها الفتح وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو قوله تعالى ثم ليقضوا تفثهم وليوفوا نذورهم فليصلوا ولا والنهي هي لا المطلوب بها الترك اي ترك الفعل وفي بعض النسخ ولا

النهى نحو لا تضرب اى لا. النهى التى هى ضد لام الامر وهى التى يطلب بها ترك الفعل وهو يدخل على جميع انواع المضارع المبنى للفاعل
والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم المجازات المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية الفعل
الاول ومسببية الفعل الثانى اى لجعل الفعل الاول سببا والثانى مسببا وفى شرح اللب وكلم المجازاة انما تدخل
على شيئين لجعل الاول سببا للثانى ولا شك ان كلم المجازاة لا تجعل الشئ سببا للشئ والمراد بجعلها الشئ سببا ان
المتكلم اعتبر سببية شئ لشئ بل ملزومية شئ لشئ وجعل كلم المجازاة دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا
حقيقيا للثانى لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغى ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يوردهما فى صورة السبب والمسبب بل
الملزوم واللازم كقولك ان تشتمنى اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام مسببا حقيقيا له لا ذهنا ولا
خارجا لكن المتكلم اعتبر ذلك لنسبة بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق يعنى انه منها بمكان يصير الشتم الذى هو سبب الاهانة
عند الناس سبب الاكرام عنده ويسميان اى هذان الفعلان باولهما شرطا لانه شرط لتحقق الثانى وثانيهما جزاء من حيث
انه يبتنى على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان كانا اى الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرنى ازرك او الاول
فقط مضارعا نحو ان تزرنى فقد زرتك فالجزم واجب فى المضارع لدخول الجازم وهو ان وما يتضمنها مع صلاحية
المحل وان كان الثانى مضارعا فالوجهان اى ففيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق
لحيلولة الماضى والفصل بغير المعمول نحو ان اتيتنى اتيك … واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا تفصيل
للماضى نحو ان خرجت خرجت ومعنى نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا لقد اى بغير قد سواء كان قد
ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او مقدرا كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت …
لم يجز الفاء فى الجزاء لتحقق تاثير حرف الشرط فيه لقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا به عن الرابطة كقولك ان اكرمتنى اكرمتك
وان اكرمتنى لم اكرمك … فالتعبير قد يخرج عنه الماضى المحقق الذى لا يستقيم ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك ان اكرمتنى
اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه وان كان اى الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا احترز به عما اذا كان
منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير اداة الشرط فيه معنى فالوجهان الاثبات
بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر فى تغيير معناه كما تؤثر فى الماضى فيؤتى بالفاء واثرت فى تغيير المعنى حيث خلصت لمعنى الاستقبال
فيترك الفاء لوجود التاثير من وجه وان لم يكن قويا نحو قوله تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه والا اى
وان لم يكن الجزاء الماضى او المضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء اما ماض بقد لفظا كما تقول ان اكرمتنى اليوم فقد
اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتنى اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كل تقدير لا تاثير لحرف الشرط فى
الماضى فاحتاج الى رابطة وهى الفاء واما جملة اسمية او امر او نهى او دعاء او استفهام او مضارع منفى بما ولم او لن الى غير ذلك
كالتمنى والعرض فى جميع هذه المواضع لا تاثير لحرف الشرط فالجزاء فاحتاج الى الفاء ويجئ اذا التى للمفاجاة مع الجملة الاسمية
الخبرية موضع الفاء لانها … ويشبه لفظها لفظ الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية
ولكن الفاء اكثر وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالجملة
الاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اى فهم يقنطون وان التى يجزم بها الفعل الكائن بعد
مقدرة اى انما كانت مقدرة بعد الامر نحو زرنى اكرمك اى ان تزرنى اكرمك والنهى نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك والاستفهام
نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه والتمنى نحو ليت لى مالا انفقه لان المعنى ان يكن لى مال انفقه
والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اى ان تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون
لما تقدم وقصد السببية اى سببية ما تقدم له … مع مضارع يوجد بعدها ما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعدها

الاشيا مجزوم مما بعده انما اخص تقدير ان بما بعد هذه الاشيا لانها تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب
عليه فائدة يكون ذلك المطلوب سببا لها وهي مسببة له فاذا كان المضارع الواقع بعدها تلك الفائدة وقصدت
الفعل المطلوب بتلك الاشيا لها قدر ان مع ذلك الفعل وجعل ذلك المضارع الواقع بعدها جزاء منجزما بها
نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو مطلوب فائدته دخول الجنة فهو سببها وقصد
اداء تلك السببية فقدر ان مع الفعل الماخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة **ونحو لا تكفر**
تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل المنفي لا المثبت **ولهذا امتنع لا تكفر**
تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي فانه لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور لان التقدير على
ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه يقول معناه بحسب العرف ان لا تكفر
تدخل النار وفي العرف في هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا قصد السببية واما اذا لم يقصد
لم يجز الجزم قطعا بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني فيمن قرا
مرفوعا اي وليا وارثا او بالحال كذلك كقوله تعالى ذرهم في طغيانهم يعمهون اي عامهين او بالاستيناف كقول الشاعر وقال رائدهم
ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار **الامر** هكذا في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم
يطلقون امثلة الماضي وامثلة المضارع ويريدون صيغهما وفي بعض الشروح انما قال مثال الامر لان الامر كاسمه
في هذا النوع من الافعال اشتهر في المعنى المصدري فاراد التنصيص على المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص
بالامر بالصيغة كذا ذكره المصنف في شرحه **صيغة يطلب بها الفعل** شامل لكل امر غائبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما
او مجهولا **من الفاعل** احترازا عن المجهول مطلقا فانه يطلب به الفعل عن المفعول لا عن الفاعل **المخاطب** احترازا عن
الغائب والمتكلم **بحذف حرف المضارعة** احترازا عن مثل قوله تعالى فبذلك فليفرحوا فيمن قرا على صيغة الخطاب
وعن مثل صه ورويد **وحكم اخره** اي اخر الامر في الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء على السكون لانتفاء
ما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهته للاسم المقتضية للاعراب انما هي بسببه وفي الصورة **حكم المجزوم**
اي مثل حكم المضارع المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم
معنى اعطي له حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغز وارم كما تقول لم يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم يخش ولم
يغز ولم يرم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة **فان كان ما بعده** اي بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحركا
اسكن اخره وما بقي جعل امرا تقول في تعد عد وفي تضارب ضارب ولم يذكر المصنف هذا القسم لظهوره **وان كان بعده حرف ساكن**
وليس المضارع برباعي والمراد بالرباعي ههنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال
لا غير **زدت همزة وصل** على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن لكون تلك الهمزة
مضمومة ان كان بعده اي بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع المتكلم المعلوم على تقدير الفتح وتحرزا
عن الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسر فانه اذا قيل في اقتل اقتل بفتح التاء التبس بالواحد المتكلم المجهول وبالماضي
المجهول من الرباعي اذا قيل اقتل بكسر التاء **او مكسورة فيما سواه** اي فيما ساكن بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة فانه
وضم في مثل اضرب لتلبس بالماضي المجهول من الاضراب ولو فتح لالتبس بالامر منه ولو ضم في اعلم لالتبس بالمضارع المجهول
ولو فتح لالتبس بالماضي الرباعي نحو اقتل مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة واضرب مثال لما يكون بعده
كسرة واعلم مثال لما يكون بعده فتحة **وان كان رباعيا فمفتوحة** اي فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصلية ذهبت
لانتفاء موجب حذفها وهو اجتماع همزتين في المتكلم الواحد لا همزة وصل مقطوعة لذلك بعينه **فعل ما لم يسم فاعله**

اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله او مثال الفاعل الذي لم يذكر فاعله على حذف المضاف اي فاعل فعل الواقع عليه
ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله ويكون مثال الفعل الذي لم يذكر فاعله **وهو ما حذف فاعله**
واقيم المفعول مقامه لم يذكر هذا القيد هاهنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان الفعل اي الذي يحذف فاعله واقيم
المفعول مقامه ماضيا عرف بصيغته ودفعا للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل ضرب ودحرج اعلم ان
هذا النوع من التغيير لان معنى ضرب غير فعل فغيره وزن غريب يوجد في الاوزان لخروج الضمة الى الكسرة ووزن فعل بالخروج
من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضرورة في اختياره بعد
حصول المقصود باخف منه **ويضم الثالث مع همزة الوصل** نحو انطلق واقتدر واستخرج لئلا يلتبس في الدرج
بالامر من ذلك الباب **ويضم الثاني مع التاء** مثل تعلم وتجوهل وتدحرج لئلا يلتبس بصيغة مضارع علم وجاهل
ودحرج **خوف اللبس** هذا علة لقوله ويضم الثالث والثاني **ومعتل العين** اي ما يكون عينه فقط معتلة
لئلا يرد عليه مثل طوي ودعي من اللفيف فانه لا يعل عينه لئلا يفضي الى اجتماع اعلالين في نحو طوي وبطو مثل الاصول
ان يقال معتل العين المنقلبة عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عور وصيد وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض
واختلاف في المبني للمفعول من ماضيه كما ذكره وبعينه ذكر معتل العين في المبني للمفعول من المضارع وان لم يكن فيه ما ذكرنا
الافصح فيه قيل وبيع اصلهما قول وبيع نقل الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار بيع وقيل فابدل واو
قول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل **وجاء الاشمام** وهو فصيح نحو قيل وبيع في شرح الهادي حقيقة
هذا الاشمام ان ينحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها
هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام في هذه المواضع قال بعضهم الاشمام هاهنا كالاشمام حالة الوقف يعني ضم الشفتين
فقط مع كسر الفاء كسرا صافيا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين قال بعضهم هو ان تاتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة
هذا ايضا غير مشهور عندهم من الاشمام الايذان بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف **وجاء الواو** ايضا على ضعف فقيل
قول وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الواو والياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ومثله اي مثل باب الماضي المجهول من المعتل
من الثلاثي المجرد باب الماضي المجهول من المعتل العين من باب الافتعال والانفعال **نحو اختير وانقيد** في مجيء اللغات
الثلاث فيه اختير فيه ما مثل قيل وبيع بلا تفاوت **دون استخير واقيم** اذ لا يرد ذلك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف
العلة فيهما في الاصل اذ اصلهما استخير واقوم بالياء والواو المكسورتين فلما نقلوا فيهما اذ اسكن ما قبلهما ان ينقل كسرتهما
اليه فتقلب العين ياء اذا كانت واوا وانقيادا استخير واقيم لغة واحدة وان كان اي الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة
المفعول مقامه مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج ويتدحرج **وفتح ما قبل**
آخره لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة **ومعتل العين** المبني للمفعول **ينقلب العين** فيه الفا ياء كانت او واوا
نحو يقال ويباع ويختار وينقاد ويستجار ويستقام لتحركها حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها **المتعدي وغير المتعدي**
فالمتعدي من الفعل **ما يتوقف فهمه على متعلق** اي على امر غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان
كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد فيقال
هذا الفعل صادر عن الفاعل وقائم به ومسند اليه لا يقال في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى غير
الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي كضرب فان فهمه على تعقل المضروب بحيث
لا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية وغيرها من الفاعل والمفعول فان فهم وتعقله بدون هذه الامور
ممكن **وغير المتعدي بخلافه** اي بخلاف المتعدي فهو لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلق

بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن فهم مع الغفلة عن هذه المتعلقات جائز وغير المتعدي
متعد اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته وبسين الاستفعال
نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدي يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام كثير والى اثنين
ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول في ما صدق عليه نحو علم والى مفاعيل ثلثة كاعلم وارى بمعنى
اعلم وهما اصلان في هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد
مفعول اخر يقال له المفعول الاول واما الافعال الاخر وهي انبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث فليست اصلا
في التعدية الى ثلثة بل تعديتها اليها انما هي بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل
مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه كقولك
اعلمت عمروا منطلقا والثاني والثالث من مفعولها كمفعولي باب علمت في وجوب ذكر احدهما عند ذكر الاخر وجواز
تركهما معا افعال القلوب تسمى افعال الشك واليقين ايضا وكانهم ارادوا بالشك الظن والا فلا شيء من هذه
الافعال بمعنى الشك المقتضي لتساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة للظن وزعمت وهي
تارة تكون للظن وتارة للعلم وعلمت ورأيت ووجدت وهذه الثلثة للعلم تدخل اي هذه الافعال على الجملة الاسمية
لبيان ما هي اي تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشئة عنه من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان
ان ما نشأت هذه الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك
ظننت لبيان ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن كل ذلك في الافعال فتنصب هذه الافعال الجزئين
اي جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعولان لها ومن خصائصها اي من جملة خصائصها التي تختص
بالشيء ولا توجد في غيره اي من خصائص افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر فلا يقتصر على احد مفعوليها
وسبب ذلك مع كونهما في الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ والخبر جائز قيل ان المفعولين معا بمنزلة الاسم الواحد لان
مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد يحذف
ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا
لهم على قراءة ولا تحسبن بالتاء المنقوطة من فوق بنقطتين اي لا تحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذي
هو المفعول الاول واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا جاز
عين فحذف جازعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا نحو فلان
يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطي الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطي ويكسو يستغنيا
من مثله فانه يحذف المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت فانك لا تحذفهما نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة
اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو من علم وظن واما مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا فانهما
اي ومن خصائص افعال القلوب جواز الالغاء اي ابطال عملها اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت
قائم او تأخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقديرين لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتدأ
وخبرا ومفعولين لها كلاما تاما على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدأ وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط والتأخر وقد
نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الغائها في معنى الظرف
فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتأخر وفي
بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير التأخر وقد يمنع الالغاء

فيها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب زيدا وبين
معموليه نحو ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو
جاءني زيد واحسب عمرو ولا شك ان الغاءها في هذه الصور واجب فبهذا تبين جواز المنبئ عن جواز الاعمال ايضا
بقوله اذا توسطت يعني بين معموليها او تأخرت يعني عنهما وانما خص هذا الالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلقه ايضا
من خصائصها لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها اي ومن خصائص افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب ابطال
عملها لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام اي ومن خصائص افعال القلوب بلا واسطة كما يجيء
مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف اليه فانه بمعنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت وقبل النفي الداخل على معموليها
وقبل اللام اي لام الابتداء الداخلة على معمولها **مثل علمت ازيد عندك ام عمرو** مثال للتعليق بالاستفهام
وترك مثال الاخيرين بالمقايسة فمثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه
الثلثة لان هذه الثلثة تقع في صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغييرها بنصب
جزئيها فوجب التوفيق باعتبار احدهما لفظا والاخر معنى فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء ومن حيث
المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق ماخوذ من قولهم امراة معلقة اي مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع زوج
لفقدانه ولا بلا زوج لترجيها التزوج بها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى
وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتفاء التعليق ومن ثمة جاز عطف الجملة المنصوبة
جزءاها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان
الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب والثاني ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى ومنها اي ومن خصائص
افعال القلوب انه **يجوز ان يكون فاعلها** اي فاعل افعال القلوب **ومفعولها ضميرين متصلين لشيء
واحد** انما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون اخر نحو اياك ظلمت
مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في سائر الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت
نفسي وشتمت نفسي وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متاثرا واصل المؤثر ان يغاير المتاثر فان
اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصدوا مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان ومن ثمة قالوا ضربت نفسي ولم
يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه ليسا متغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا
متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صارت كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار
الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما افعال القلوب فان المفعول فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة
بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به ومما اجرى مجرى افعال القلوب فقدتني وعدمتني
لانهما نقيضا وجدتني فحملا عليه حمل النقيض على النقيض وكذلك اجري رأى البصرية والحلمية على رأى القلبية فجوز فيهما
ما جوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وامامي
وكقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا ولبعضها اي لبعض افعال القلوب ظن وحسبت وخلت وزعمت معنى اخر غير معانيها
الاول سوى العلم او الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين وانما قيدنا بذلك لا ينتقض الاول
بالتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى اخر فان خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت ذا حسبة وزعمت بمعنى كفلت
تتعدى به اي بذلك المعنى الاخر الى مفعول واحد لا اثنين فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى
اتهمته اي اخذته مكان الوهمي والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم وعلمت بمعنى عرفت

يقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس شيء من غير حكم عليه ورأيت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت
فيذهب من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت يقول وجدت الضالة اي اصبتها
او علمتها بالحاسة ولما كان تنبيهات لها سابقا اخر فيذهب بمعنى العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشغوفا لشفقة
العليا ولو جعت جدة ووجدت موجدة ووجدت وجدا اي استغنيت وغضبت وحزنت لانها ليس بمعنى العلم والظن
الأفعال الناقصة انما سميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة **ما وضع** اي افعال وضعت **لتقرير**
الفاعل على صفة اي العمدة فيما وضعت هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة
عن ذلك التقرير الذي هو العمدة في الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها
فخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت
له لا التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة للموضوع له في الافعال الناقصة لا تامة لاشتمالها على معان
زائدة على ذلك التقرير كالزمان في الكل والانتقال والدوام والاستمرار في بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات
ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه في الزمان الماضي وكذا كل
فعل منها فلا شك ان كل جزئي تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه فخرج الافعال
التامة منها ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل للغرض لا صلة للوضع ولا شك ان الغرض من وضع
الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفة بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما لا التقرير
فقط كما عرفت فخرجت عن حدها فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج الافعال التامة اصلا وهي اي
الافعال الناقصة **كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح ومازال وما انفك**
وما فتئ بالهمزة ويقال ما فتا **وما برح وما دام وليس** ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال وما
كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد تضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول
تتم التسعة بهذا عشرة اي يصير عشرة تامة وكمل زيد عالما اي صار زيد عالما كاملا وقد جاء في قولهم ما جاءت حاجتك
ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما بان يكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من الغزارة و
نحوها اي لم تكن هذه على قدر ما تحتاج اليه واستفهامية والضمير في ما جاءت يعود اليها وانما انث باعتبار خبرها كما في من
كانت امك ومعناه اية حاجة صارت حاجتك وجاء ايضا قعد ناقصة في قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اي صارت الشفرة
كانها حربة اي رمح قصير قال الاندلسي لا يتجاوز بها وقعد من الموضع الذي استعملتها العرب فيه خلافا للفراء **تدخل**
هذه الافعال وما كان نحوهن **على الجملة الاسمية** المركبة من المبتدأ والخبر **لاعطاء الخبر** اي لاجل اعطائها الخبر **حكم معناها**
اي معنى هذه الافعال يعني اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال وحكم معناه اي اثره المترتب عليه كون الخبر
منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية اعني زيد غني وافاد معناها الذي هو الانتقال اعطى الخبر الذي هو غني اثر ذلك
الانتقال وهو كونه منتقلا اليه **فترفع** هذه الافعال **الجزء الأول** لكونه فاعلا **وتنصب الجزء الثاني** لشبهه
بالمفعول به في توقف الفعل عليه **مثل كان زيد قائما فكان** يكون **ناقصة** كائنة **لثبوت خبرها لاسمها**
ثبوتا ماضيا اي كائنا في الزمان الماضي اما دائما من غير دلالة على عدم سابق او انقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا او
نحو كان زيد غنيا فافتقر **وبمعنى صار** عطف على قوله لثبوت خبرها اي كان يكون ناقصة كائنة بمعنى صار وهو من قبيل
عطف احد القسمين على الاخر لا على ما هو قسم منه كقول الشاعر بتيهاء قفر والمطي كانها: قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها
اي صارت فراخا بيوضها فان بيوضها لم يكن فراخا بل صارت فراخا **ويكون فيها ضمير الشان** هذا ايضا عطف على قوله

لثبوت اي كان يكون ناقصة يكون فيها ضمير الشأن اسما لها والجملة الواقعة بعدها خبرا لها مفسرة للضمير كقوله اذا مت كان
الناس صنفان شامت وآخر مثن بالذي كنت اصنع ❊ ويكون تامة عطف على قوله يكون ناقصة اي كان يكون تامة تتم
بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدر كائن وكقوله تعالى كن فيكون ويكون زائدة
وهي التي وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي كيف نكلم من في المهد حال كونه
صبيا وانما ذكره ليحسن اللفظ اذ ليس المعنى على المضي وانما ذكر مثال الضمير مع كونهما غير ناقصة [illegible] لجميع استعمالاتها
وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا ويكون تامة
بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات ويتعدى بالى نحو صار زيد من بلد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ويلحق بصار
مثل آل ورجع واستحال وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر ان العداوة تستحيل مودة ❊ وقال هنالك
من يعني تحول ابوسنا واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة بها اي باوقاتها المدلول عليها بموادها مما الجمو
مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت
الصباح وعلى هذا القياس المثالان الاخيران ويكون بمعنى صار نحو اصبح وامسى واضحى زيد غنيا اي صار وليس المراد
انه صار في الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة ويكون تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل في الصباح
وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له في جميع نهاره واذا قلت بات زيد
سائرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اي صار وقد يجيء هذا الفعلان تامتين
ايضا نحو ظللت بمكان كذا وبت مبيتا طيبا لكن لما كان مجيئهما تامتين في غاية القلة وجعله في حكم العدم ولذلك لم يذكرهما
تامتين وفصلهما عن الافعال الثلثة السابقة وآض وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى
صار وتامة في مثل قولك آض او عاد زيد من سفره اي رجع وغدا اذا مشى في وقت الغداة وراح اذا مشى في وقت الرواح وهو ما
بعد الزوال الى الليل واسقط المصنف ذكر هذه الافعال الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال
وكان الوجه في ذلك انها من الملحقات ولذلك لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها آض وعاد وغدا وراح
فاسقطها عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات وما زال من زال يزال لا من زال يزول فانه تامة وما برح
بمعناه من برح اي زال ومنه البارحة لليلة الماضية وما فتئ ايضا بمعناها وما انفك اي ما انفصل الاسم عن خبرها اي
خبر تلك الافعال لفاعلها مثل سمي اسمها فاعلا لشبهها على ان اسمها ليس بقسم على حدة من المرفوعات كما ان خبرها
قسم على حدة من المنصوبات مذ قبلها اي قبل فاعلها خبرها اي وقت يمكن ان يقبله عادة فيعني ما زال زيد اميرا استمر
امارته من زمان قابليته وصلاحيته للامارة افادة لانها على الاستمرار فلان النفي مأخوذ في معنى هذه الافعال فاذا دخلت
ادوات النفي عليها كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا ويلزمها
اي هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت النفي بدخول ادوات عليها لفظا او معنى او تقديرا كقوله تعالى تالله
تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ فانه لو لم يدخل ادوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار المقصود منها وما
دام لتوقيت امر اي تعيينه بمدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظة ما
مصدرية وهي مع ما بعدها في تأويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصدر كثير واذا اريد التوقيت فلا بد هناك من حصول
كلام يفيد فائدة تامة والى هذا اشار بقوله ومن ثمة اي ومن اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الى جملة
كلام مستقل بالافادة لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا
اي اجلس مدة دوام جلوس زيد فلو لم تشفع ما دام باجلس ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة

بخلاف

بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفي فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى جعل كلا منها جزء الجملة

وليس لنفي مضمون الجملة حالا اي في زمان الحال مثل ليس زيد قائما اي الان وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هي لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك يقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الان وتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا هو مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اي اخبار الافعال الناقصة كلها على اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه فينبغي ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها نحو كم كان مالك او تاخرها عنها نحو صار عدوي صديقي وان اريد به نفي الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغي ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم ليصح تجويز ان يكون واجبا كالمثال المذكور وهي اي الافعال الناقصة في تقديمها اي تقديم اخبارها عليها اي على تلك الافعال انفسها على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى راح وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا لا وجوب تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال القوية وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو اي هذا القسم ما في اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي عليه لانه يقتضي التصدر اما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم خلافا ثابتا لا تركيبا بان يكون هذا الخلاف افتعالا ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم فكانه لا مخالفة منهم وذلك الخلاف منه في غير ما دام لان ما النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه النفي افادة الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم مع بعض فان الافتعال ههنا بمعنى التفاعل المقتضي للمشاركة ابن في اصل الفعل صريحا وهو اي القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج احتجوا على انه لا يجوز نظرا الى انه للنفي وامتنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون وسيبويه والسيرافي والفارسي على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه بين الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب على المصنف ان يجعل ما في اوله ما النافية من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان افعال المقاربة ما وضع اي فعل وضع لدنو الخبر اي للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء منصوب على المفعول له بتقدير مضاف اي دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه في حصول الخبر له لا بحسب امر يقتضيه في الواقع كقولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد لسبب امل رجوته في ذلك وطمعه لا انك جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا اي دنو حصول بان يكون اختيار المتكلم بذلك الدنو لاشراف الخبر على حصوله للفاعل كما في قولك كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بمجرد قرب حصوله او وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل اخذا فيه اي دنو اخذ وشروع في الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بالتصدي لما يقتضيه كما في قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يقتضيه فالاول ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير منصرف حيث لا يجيء منه مضارع ومجهول وامر ونهي الى غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف في عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها تقول على حد استعماله عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون بعدها اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية لتقوية المعنى الرجاء الذي هو نوع وجود الفعل في الاستقبال وزيد اسم عسى وان يخرج في محل النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج واما في جانب الخبر اي عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم على هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان مشبهة بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف وفي ذلك الان معنى

الاصلي فاربت زيدا ان يخرج اي الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء فهو مشبه
بالمفعول الذي كان في صورة الخبر فانتصب لشبهه بالمفعول وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدلا
عما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس قال الشارح رضي
والذي ارى ان هذا وجه قريب تقول على الاستعمال الاخير عسى ان يخرج زيد بان يذكره مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في
الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى في علمت ان زيدا قائم عن المفعول الاخير لقيامه
مقامهما فهي في هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير فضلة فاقيم مقام المرفوع والمنسوب يعني قد يخرج
[illegible] فهي تامة فههنا احتمال اخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل النصب بانه خبر
عسى واخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد فان اعمل الاول كان زيدا اسم عسى وان يخرج خبره مقدما
عليه وان اعمل الثاني كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهي على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا وكذا
ان عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول لتشبيهها بكاد وكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر
فيه ان كقولهم عسى الهم الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب كان الاصل ان يكون وانه يحذف ان دون الاستعمال الثاني
لعدم مشابهة قولك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج والثالث ما اي فعل وضع لدنو الخبر حصولا كاد تقول كاد زيد يجيء فتخبر
عن دنو الخبر لعلمك بامارة على الحصول للفاعل في الحال فهذا على اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب
حصول الخبر من الحال بافتتاح احد معنييه من غير ان لكلا تدل على الاستقبال المنافي للحال وقد يدخل ان على خبر كاد تشبيها له
بعسى كما انه يحذف ان عن خبر عسى تشبيها له بكاد كقولهم قد كاد من طول البلى ان يمصحا فلما كان كل واحد منهما مشابها للاخر اعطي
لكل منهما حكم الاخر من وجه واذا دخل النفي على كاد فهو اي كاد كالافعال اي كسائر الافعال في افادة ادوات النفي
نفي مضمونها على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا وقيل بعضهم نفي كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا
اما في الماضي فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها واما في المضارع فلتخطئة الشعراء
قول ذي الرمة اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح بانه يدل على زوال رسيس الهوى لتسليمه تخطئتهم وغيره قوله لم يكد بقوله
لم اجد فلولا ان نفي كاد للاثبات لما خطأه ولما غيره لتخطئتهم واجيب عن الاول بان قوله تعالى وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء
الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله فذبحوها قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين
انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت اخر وعن الثاني فلتخطئة بعض الفصحاء مخطئ ذي الرمة وذو الرمة في تسليمه تخطئتهم وروي عن عنبسة
انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة فغيره قال عنبسة حدثت ابي بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة في انكاره عليه
واخطأ ذو الرمة حين غيره انما هو كقوله تعالى لم يكد يراها وانما هو لم يرها وقيل يكون اي النفي الداخل على كاد وما يشتق منه
في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال اي كسائر الافعال في افادة النفي نفي مضمونها تمسكا في الدعوى الاولى بقوله تعالى فذبحوها
وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك به والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكد
رسيس الهوى من حب مية يبرح حيث اراد بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى من البراح اي الزوال فالنفي الداخل
على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال وهذا مسلم لكن لم يثبت مدعاهم من ذلك ما لم يثبت دعوى الاولى وقد عرفت وجه القدح
فيه في تمسكهم عليها والثالث وهو ما وضع للدنو الخبر وقيل ثبوته للفاعل على نواحيه وشروع في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل
يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس اي
دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهي اي هذه الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير
ان تقول طفق زيد واخذ زيد وكرب يفعل وجعل يقول وقوله تعالى وطفقا يخصفان او شدة بمعنى اسرع عطف على

طفق وهب اي اوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال فانه يستعمل استعمال عسى على وجهين نحو اوشك زيد ان يجيئ
زيد وتارة مثل كاد يستعمل استعمال كاد نحو اوشك زيد يجيئ **فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب**
وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه
بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية و
الجمع ايضا فهو ما وضع اي فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بمثل قاتل الله من شاعر ولا مثل عمره
فانه فعل وضع لانشاء التعجب ليس بمحض الدعاء الا ان يقال ان هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت له
بعد الوضع والمراد ما وضع لانشاء التعجب بحسب بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر من صور النقض فكثيرا ما يستعمل في الدعاء
وكذا اي لفعل التعجب او لما وضع لانشاء التعجب صيغتان احديهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعله والاخرى
صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب افعل به بشرط ان يكونا في هذين التركيبين وهما اي فعلا التعجب غير متصرفين فلا يتغيران الى
المضارع والمجهول تابعت وفي بعض النسخ وهي اي افعال التعجب غير متصرفة **مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا**
يبنيان اي فعلا التعجب **الا مما يبنى منه افعل التفضيل لمشابهتهما** له من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا
لا يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام وما امقت الكذب ويتوصل في الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجب
منه من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد يكون فيه لون وعيب **بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه**
اي يتوصل ببنائهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه ويجعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء **ولا يتصرف فيهما** اي في صيغتي التعجب
بتقديم اي تقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول والجار والمجرور على الفعل وتاخير اي تاخير جائز فيما عداهما كتاخير
الفعل عنهما وانما قيد التقديم والتاخير بهما فيهما لئلا يكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام
الخاصة بهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يغيران كما لا تغير الامثال
قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم تاخير غيره وكذا تاخيره يستلزم
تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد لا للتاسيس على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل
عن الاخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد فكانه اعتبر القصد وكانه يتصرف فيهما بايقاع فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن
في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لاجل انهما جريا مجرى الامثال كما سبق **واجاز المازني الفصل بالظرف** لما سمع من العرب قولهم
ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن في دائم
الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله **وما ابتداء** اي مبتدأ على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير
المضاف وفي بعض النسخ وما ابتداء به ومعناه الظاهر نكرة بمعنى شيء لان النكرة تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه
وما بعدها اي ما بعد ما الخبر من باب ... موصولة اي ما موصولة عند الاخفش والخبر محذوف والذي احسن زيدا اي
جعله ذا حسن شيء عظيم وقال الفراء ما استفهامية ما بعدها خبرها قال الشارح الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب
حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم الدين وما احسن زيد فافعل صيغته امر
ومعناه الماضي فعل بمعنى صار ذا فعل كالحم اي صار ذا لحم وبزيد اي مجرور فاعل لهذا الفعل **عند سيبويه** والباء زائدة
لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو احسن ان يقول اي بان يقول على ما هو القياس **فلا ضمير** عند سيبويه في افعل لان
الفاعل واحد ليس الا وبه اي مجرور **مفعول عند الاخفش** لان احسن بمعنى صير ذا حسن على ان يكون همزة النقل للصيرورة
والباء للتعدية اي لجعل اللازم متعديا فالمعنى صير زيدا ذا حسن والباء زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه او يكون همزة احسن
للتعدية كاخرج وفيه اي في الفعل **ضمير هو فاعله** اي احسن انت زيدا وزيدا اي اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال الفراء

الزمخشري ان تحسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن كيف شئت فان فيه من

جهة الحسن كلما يمكن ان يكون في شخص **افعال المدح والذم** يعني افعال المشهور عند النحاة بهذا اللقب

ما وضع اي فعل وضع **لانشاء مدح او ذم** فلم يكن مثل مدحته وذممته منها لانه لم يوضع للانشاء **فمنها نعم وبئس**

وهما في الاصل نعم وبئس على وزن فعل بكسر العين وهذا مطرد في لغة بني تميم في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا

اربع لغات احديها فعل بفتح الفا وكسر العين وهي الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفا والثالثة

اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم اذا قصد بهما المدح

او الذم كسر الفا واسكان العين قال سيبويه وكان عامة العرب يتفقوا على لغة بني تميم **وشرطهما** اي شرط نعم و

بئس **ان يكون الفاعل معرفا باللام** للعهد الذهني وهي لواحد غير معين ابتدا ويصير معينا بذكر المخصوص

بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد **او يكون مضافا الى المعرف**

بها اي باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل او نعم وجه فرس غلام الرجل و **مضمر**

او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى النكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا وضارب

رجل او زيدا وحسن الوجه انا او مميزا **بما** بمعنى شيء منصوب المحل على التمييز مثل فنعما هي اي نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي

ما موصولة بمعنى الذي فاعل لنعم ويكون الصلة بالجملة فنعما هي محذوف فنزلان هي مخصوصة اي نعم الذي فعله سوى الصدقات

وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فيكون فنعما هي نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة

وبعد ذلك الفاعل **المخصوص** بالمدح او الذم وبعديته انما هي بحسب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل

صرح به في المفتاح وهو اي المخصوص **مبتدأ و** ما **قبله** اي الجملة الواقعة قبله غالبا **خبره** ولم يحتج هذه الجملة الواقعة

خبرا الى ضمير المبتدأ لقيام لام تعريف العهد مقامه **او خبر مبتدأ محذوف** وهو **مثل نعم الرجل زيد** زيد

في هذا المثال اما مبتدأ ونعم الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف على تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه

سئل من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان **وشرطه** اي شرط المخصوص

يعني شرط صحة وقوعه مخصوصا **مطابقة الفاعل** اي مطابقته للفاعل ومطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة

او تاويلا وفي الافراد والتثنية والجمع **و**في **التذكير والتانيث** لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان

الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست المرأة هند وبئست المرأتان الهندان وبئست النساء الهندات ويجوز ان يقال

نعم المرأة هند وبئس المرأة هند لانهما لما كانا غير منصرفين اشبها الحرف فلم يجب الحاق العلامة بهما وقوله تعالى بئس

مثل القوم الذين كذبوا جواب سؤال مقدر حيث وقع المخصوص اعني الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو مثل

القوم وشبهه مما لا يطابق الفاعل المخصوص متاول بتقدير مثل الذين كذبوا او بجعل الذين كذبوا صفة للقوم

وحذف المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم **وقد يحذف المخصوص** اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى نعم

العبد اي ايوب بقرينة ان ذلك في قصته وقوله تعالى فنعم الماهدون اي نحن **وساء مثل بئس** في افادة الذم والشرائط والاحكام

ومنها اي ومن افعال المدح والذم **حبذا** وهو مركب من حب الشيء او حب اذا صار محبوبا ومن ذا وفاعله اي فاعل هذا الفعل

ذا ولا يتغير اي حبذا وفاعله او ذا عما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا لجريها

مجرى الامثال التي لا يتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند **و**بعده اي بعد حبذا **المخصوص واعرابه**

اي اعراب مخصوص حبذا **كاعراب مخصوص نعم** على الوجهين المذكورين **ويجوز ان يقع قبل المخصوص**

اي مخصوص حبذا او بعده اي بعد مخصوصه **تمييز او حال على وفق مخصوصه** في الافراد والتثنية والجمع والتانيث

حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا
الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امرأة هند وحبذا هند امرأة والعامل في التمييز او الحال ما في حبذا من الفعلية وذو
الحال هو ذا لا زيد لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح والركوب من تمامه فالراكب حال من الفاعل لا عن
المخصوص **باب الحرف** الحرف ما دل على معنى في غيره اي كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها مستقلا بالنسبة
اليه اي لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح لان يحكم عليه وبه بل لا بد له في ذلك من انضمام امر اخر اليه من ثم
اي لاجل انه يدل على معنى في غيره احتاج في جزئيته للكلام الى اسم كما كان او غيره الى اسم يتعقل معناه بالنسبة اليه نحو
سرت من البصرة هذا وفعل كقد نحو قد ضرب **حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل** اي ايصاله فان معنى الافضاء
الوصول لما عدي بالباء صار معناه الايصال او معناه اي معنى الفعل وهو كل شيء استنبط منه معنى الفعل
كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار مع المجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء كان اسما
صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان في تأويل الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها
وسميت هذه الحروف حروف الاضافة لانها تضيف الفعل ومعناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني
الافعال الى ما يليه او لان اثرها فيما يليه الجر وهي اي حروف الجر من والى وحتى وفي ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية
لانه ليس لها اسماء خاصة يعبر بها عنها والباء واللام ذكرهما باسميهما لوجوههما وكذا ذكر الواو والتاء والكاف
باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقي منها ورب وواوها اي الواو التي تقع بعدها رب في بعدها من حروف الجر تسامح
وواو القسم وباؤه وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا فالعشرة
الاول لا يكون الا حرفا والخمسة التي تليها يكون حرفا واسما والثلاثة التي تكون حرفا وفعلا فمن للابتداء اي لابتداء الغاية
والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض
والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان
نحو صمت من يوم الجمعة وعلامته من الابتدائية صحة ايراد الى وما يفيد فائدتها في مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة
ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ بالله التجئ اليه والتبيين بالجر عطف على الابتداء اي ويجيء من للتبيين
ابهام اي لاظهار المقصود من مبهم وعلامته صحة وضع الموصول في موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت
فاجتنبوا الرجس الذي هو الاوثان استقام المعنى والتبعيض اي وقد يجيء من للتبعيض وعلامته صحة وضع بعض مكانه نحو
اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم وزائدة عطف على قوله للابتداء فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا يكون **الا في غير**
الكلام الموجب نحو ما جاءني من احد وهل جاءني من احد **خلافا للكوفيين والاخفش** فانهم يجوزون زيادتها
في الموجب ايضا مستندين بقولهم قد كان من مطر فاجاب عن سندهم بقوله **وقد كان من مطر** وشبهه مما يتوهم منه
زيادة من في الكلام الموجب متأول بكونها للتبعيض او للتبيين اي قد كان بعض مطر او شيء من مطر او هو وارد على الحكاية
كان قائلا قال هل كان من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية وهي بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان بالمكان
نحو خرجت الى السوق او في الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل وغيرهما نحو قلبي اليك فان قلب المخاطب منتهى الميل
باعتبار الشوق والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم وحتى كذلك اي مثل الى في كونها
لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف في كونها بمعنى مع بتشبيهها بالى كما اكتفى في كونها لانتهاء الغاية به للتفاوت الواقع بينهما
بالقلة والكثرة ويختص اي حتى بالظاهر اي بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب
لجوازه ووقوعها بعدها اي بعد حتى خلافا للمبرد فانه جوز دخولها على المضمر مستندا بما وقع في بعض اشعار العرب **على سبيل**



التذكير والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا **وفي للظرفية** اي الظرفية مدخولها لشيء حقيقة نحو الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في الصدق **وبمعنى على قليلا** كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع النخل **والباء للالصاق** اي لافادة لصوق امر الى مجرورها فهذه كما في مررت بزيد فان الباء فيه يفيد لصوق مرورك بزيد اي بمكان يقرب منه زيد **والاستعانة** اي استعانة الفاعل في صدور الفعل عنه بمجرورها نحو كتبت بالقلم **والمصاحبة** نحو اشتريت الفرس بسرجه اي مع سرجه فمعنى مصاحبة السرج اشتراكه مع الفرس في الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس متصفا به فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس **والمقابلة** اي لافادة وقوع مجرورها في مقابلة شيء اخر نحو بعت هذا بذاك **والتعدية** اي جعل فعل اللازم متعديا بتضمينه معنى التصيير يقال الباء على فاعله فان معنى ذهبت بزيد صيرت الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرت زيدا ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء الاختصاص لها بحرف دون حرف **والظرفية** نحو جلست بالمسجد اي في المسجد **وزائدة في الخبر في الاستفهام** بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا يقال ازيد بقائم **والنفي** نحو ليس زيد براكب وما نحو ما زيد براكب فهي زائدة في الخبر في هذه الصور **قياسا وفي غيره** اي غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي **سماعا** سواء لم يكن خبرا **نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيده** اي حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى يده او كان خبرا ولكن لا في الاستفهام والنفي نحو حسبك بزيد **واللام للاختصاص** بملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس **وللتعليل** له لبيان علة الشيء ههنا نحو ضربت للتاديب خارجا او خرجت لمخافتك **وبمعنى عن مع القول** نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اي قلت عنه **وزائدة** نحو ردف لكم اي ردفكم **وبمعنى الواو في القسم للتعجب** نحو لله لا يؤخر الاجل وانما يستعمل في الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب **ورب للتقليل** اي لانشاء التقليل **ولها وجب لها صدر الكلام** كما ان كم وجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير **مختصة بنكرة** لعدم احتياجها الى المعرفة **موصوفة** ليتحقق التقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء صار اخص واقل مما لم يوصف واشتراط كونها موصوفة انما هو **على المذهب الاصح** وهذا مذهب ابي علي ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المصنف الوجوب هذا الذي ذكر من التقليل اصلها ثم تستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة **وفعلها** اي فعل رب يعني الذي تتعلق به رب **فعل ماض** لانها للتقليل المحقق ولا يتحقق ذلك الا في الماضي نحو رب رجل كريم لقيته او رب رجل كريم لم افارقه **محذوف** ذلك الفعل الماضي **غالبا** اي في غالب الاستعمال لوجود القرينة نحو رب رجل كريم اي لقيته **وقد تدخل** اي رب **على مضمر مبهم** لا مرجع له **مميز بنكرة منصوبة** على التمييز **والضمير مفرد** وان كان المميز مثنى او مجموعا **مذكر** وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او امراة او امراتين او نساء **خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز** في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امراة وربهما امراتين وربهن نساء **وتلحقها** اي رب **ما الكافة** اي المانعة عن العمل **فتدخل** بعد لحوق ما **على الجمل** نحو ربما يود الذين كفروا وقد يكون ما زائدة فتدخل الاسم وتجره نحو ربما ضربة بسيف صيقل بين بصرى وطعنة نجلاء **وواوها** اي او رب في حكمها **تدخل على نكرة موصوفة** مثل وبلدة ليس لها انيس الا اليعافير والا العيس وهذه الواو للعطف عند سيبويه ليست بجارة فان لم يكن في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اوله فيقدر له معطوف عليه عند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها الصيرورتها بمعنى رب فلا يكون له معطوف عليه لان ذلك تعسف **وواو القسم انما يكون عند حذف الفعل** اي فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء لغير السؤال

يعني لا يستعمل الواو في السؤال فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني حطا للواو عن درجة البا مختصة بالظاهر
الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال وك لافعلن مثلا بل يقال والله وورب
الكعبة وذلك الاختصاص ايضا لحط رتبته عن رتبة الاصل وهو البا بتخصيصه باحد القسمين وخص الظاهر لاصالته
والتاء مثلها اي مثل الواو في اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله من الاسماء الظاهرة
حطا لمرتبتها عن مرتبة اصلها الذي هو الواو وبتخصيصها ببعض المظهر وخص منه ما هو اكثر في باب القسم وهو اسم
الله تعالى والباء اعم منهما اي من الواو والتاء في الجميع اي في جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونهما لغير السؤال
والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله تعالى خاصة فهي كما يكون عند حذف الفعل يكون عند ذكره منه نحو بالله واقسم
بالله وكما يكون لغير السؤال يكون للسؤال ايضا نحو بالله لافعلن وبالله اجلس وكما تدخل على المظهر تدخل على المضمر
نحو بالله لافعلن وبك لافعلن وفي الدخول على المظهر لا تختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما
مختصان ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان يقال
البا يوجد مع الاختصاص وبدونه لمكان التنافي ويتلقى اي يجاب القسم الذي لغير السؤال باللام وان و
حرف النفي ما ولا فاما اللام ففي الموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية نحو والله لافعلن كذا وان فيها اي
في الاسمية نحو والله ان زيدا لقائم وما ولا في المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم
زيد وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ واما قسم السؤال فلا
يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله هل قام زيد ويحذف جوابه اي جواب القسم اذا اعترض
اي توسط القسم بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم او تقدمه اي القسم ما يدل عليه اي على جوابه
نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه الجملة المذكورة وان
كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ لا يسمى الا الدال على الجواب لا الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب
القسم وعن للمجاوزة اي لمجاوزة شيء وبعده عن شيء اخر وذلك اما بزواله عن الشيء الثاني ووصوله الى الثالث
نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين وعلى
للاستعلاء اي استعلاء شيء على شيء نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكونان اي عن وعلى اسمين يعلم
ذلك بدخول من عليهما نحو من عن يميني اي من جانب يميني ومن عليه اي من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد
كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شيء اذ التقدير ليس مثله شيء على بعض الوجوه وقد يكون اي الكاف اسما
بمعنى مثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن اسنان مثل البرد الذائب للطافته ويختص اي الكاف بالظاهر
اي بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال كه استغناء عنه بمثله ونحوه وقد يدخل في السعة على المرفوع نحو ما انا كانت خلافا
للمبرد فانه اجاز ذلك نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان الماضي او الحاضر فهما للابتداء
في الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي فالمراد انه مبدأ زمان الفعل المثبت او المنفي هو ذلك الزمان الماضي
الذي اريد بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد مذ سنة كذا او ما رأيت فلانا مذ سنة كذا بشرط ان لا يكون هذه
السنة ماضية لا يكون شيء فيها فان معناه ان مبدأ زمان مسافرتي او عدم رؤيتي كان هذه السنة وامتد الى الان وللظرفية
عطف على الابتداء اي وفيهما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان الحاضر الذي اعتبر حاضرا ولو مضى
بعضه يعني اذا اريد بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رأيته
مذ شهرنا او مذ يومنا اي جميع زمان انتفاء رؤيتي هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا بعد

مبحث الحروف المشبهة بالفعل

ولم يمتد زمانا لفعل الى ما وراءهما فكيف يصح اعتبارهما ابتداء الزمان الفعل فالمثالان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم ان البناء اظهر لكن بتقدير المضاف لمنيهما وابتداء مدة دخول شهرنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اى لاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا جررت بها ما بعدها تكون حروفا وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا نصبت تكون افعالا الحروف المشبهة بالفعل وجه شبهها به اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي وبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معاني الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمعي القلة والكثرة في الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغات لعل تبلغ جمع الكثرة وهي ان وان وكان ولكن ولعل وليت اخرهما لكونهما للانشاء بخلاف الاربعة السابقة لها اى لهذه الحروف صدر الكلام وجوبا ليعلم من اول الامر اى قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى ان المفتوحة فهي بعكسها اى يجب ان لا يقع في صدر الكلام لئلا تلتبس بالمكسورة في صورة الكتابة وانما حملنا العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد الاستثناء يكفي في ذلك وتلحقها اى هذه الحروف ما الكافة فتلغى اى تعزل هذه الحروف عن العمل لمكان ما الكافة على الافصح اى على افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف اى حين اذ يلحقها ما الكافة على الافعال لان ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل فان المكسورة لا تغير معنى الجملة ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قائم افدت ما افدته بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد وان المفتوحة مع جملتها اى مع اسمها وخبرها اسما ما جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليها في حكم المفرد ومن ثم اى من اجل الفرق المذكور وجب الكسر في موضع الجمل اى في موضع يقتضي الجمل ووجب الفتح في موضع المفرد اى في موضع يقتضي المفرد فكسرت ان ابتداء اى في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول لانه لا يشتق منه لان مفعول القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمروا قائم وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول لان صلة الموصول لا يكون الا جملة نحو جاء الذي انه قائم وفتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغني ان زيدا عالم لوجوب كون الفاعل مفردا وحال كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت ان زيدا شاعر لوجوب كون المفعول مفردا وحال كونها مع جملتها مبتدأ نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدأ مفردا او حال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو عجبني اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا وقالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اى ما بعد لولا الامتناعية مبتدأ وكون المبتدأ مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب دخول لولا التحضيضية عليه نحو لولا اني معاذ لك ونعمت لك لولا ان تعمت وفي لولا انك ضربني حدثنك وكذلك قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اى ما بعد لو فاعل الفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قائم اى لو وقع قيامك فان جاز في موضع التقدير ان تقدر المفرد وتقدر الجملة جاز الامران الفتح والكسر في ان الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها معها جملة مثل من يكرمني فاني اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان كان

المراد

المراد من يكون مبنى خبر انه الى كونه واكرامى ثابت له وجب الفتح لانها وقعت فى موضع المفرد لانها اما مبتدا او خبر المبتدا ومثل

قول الشاعر **اذا انه عبد القفا واللهازم** مما وقعت بعد اذا المفاجاة يجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها

جملة واقعة بعد اذا المفاجاة والفتح على انها مع معمولها مبتدا محذوف الخبر اى اذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت وكنت

ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم قوله ارى على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا مفعوله الثانى وسيدا

مفعوله الثالث كما قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه اى همته ان ياكل ويعظم

قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمان ناتيان فى اللحيين تحت الاذنين جمعهما باعتبار ما فوق الواحد باراده ما حولهما

تغليبا وشبهه بالجر عطف على انه عبد القفا اى مثل عبد القفا ومثل شبهه وفى ما وجد ذلك فى كثير من النسخ فى جملة الاشباه

قولهم اول ما اقول انى احمد الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتى تعين الكسر لان اول

المقولات انى احمد الله لا المعنى المصدرى اعنى الحمد قول خاص وليس من جنس المقولات فان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى

اول اقوالى تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدرى الذى هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لانه هو من جنس المقولات ولذلك

اى لاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب فى محل الرفع لانها فى حكم العدم اذ فائدتها التاكيد فقط جاز

العطف على اسم ان المكسورة من جهة انه فى محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة **لفظا او حكما بالرفع**

بان يكون المفتوحة فى حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قائم وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو فان فى هذا

المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهى مكسورة حكما حيث تكون مع ما عملت فيه بتاويل الجملة فيصح ان يرفع المعطوف على

اسمها حملا على محله وبتاويل المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمها بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لم يصح فرض عدمها

ويشترط فى العطف على اسم ان المكسورة بالرفع مضى الخبر اى ذكر خبرها قبل المعطوف **لفظا مثل ان زيدا قائم وعمرو**

او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قائم اى ان زيدا قائم وعمرو قائم لانه لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع العاملين

على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم

ان يكون العامل فيه ان ومن حيث انه خبر المعطوف على اسمها يكون العامل فى رفعه الابتداء فيلزم اجتماع عاملين اعنى ان

والابتداء على رفعه وهو باطل **خلافا للكوفيين** فانهم لا يشترطون فى صحة هذا العطف مضى الخبر فان عندهم لا يعمل

الا فى الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع العاملين على اعراب واحد **ولا اثر لكونه**

اى يكون اسم ان **مبنيا** فى جواز العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز

ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما **خلافا للمبرد والكسائى** فانهما يجوزان **فى مثل انك وزيد**

ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا مضى الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان فى اسمه بواسطة بنائه فكانه لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور ولكن

ولكن فى جواز العطف على محل اسمها كذلك اى مثل ان لانه لا يغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك

وهو لا ينافى المعنى الاصلى كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمها وعطف شئ عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول

لم يخرج زيد لكن عمرو خارج وبكر ولا يجوز فى سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلى

معها فلا يعتبر محل اسمها ايضا لذلك اى لاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره **دخلت اللام التى**

هى للتاكيد معنى الجملة **مع المكسورة** التى هى ايضا لتاكيد **دونها** اى دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا

يجتمع معنيان هما للتاكيد معنى الجملة **على الخبر** متعلق بدخلت اى دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اى على خبرها نحو

ان زيدا لقائم او دخلت اللام مع المكسورة **على الاسم** اى على اسمها **اذا فصل بينه** اى بين الاسم **وبينها**

اى بين ان نحو ان فى الدار لزيدا او دخلت **على ما وقع بينهما** اى بين اسمها وخبرها نحو ان زيدا لطعامك اكل

خص دخول اللام بهذه الصورة لان بتقديمها يلزم توالي حرفي التاكيد ابتداء اعني ان المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك

واختاروا تقديم ان دون اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل **ودخول اللام في لكن على اسمها وخبرها وعلى**

ما بينهما **ضعيف لانها** وان لم يتغير معنى الجملة لكن لا توافق اللام مثل ان في معناها الذي هو التاكيد قد جاء مع ضعف

في قول الشاعر ولكنني من حبها لعميد **وتخفف ان المكسورة** لثقل التشديد في كثرة الاستعمال **فيلزمها بعد التخفيف**

اللام ح **ويجوز الغاؤها** اي ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الآخر

وكونها على ثلثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكره صريحا واللام على كلا التقديرين لازم لها

اما في الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية في مثل ان زيد قائم وان زيد لقائم واما في الاعمال فلطرد الباب ولان كثيرا

من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه وساير النحاة فانهم

قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل **ويجوز دخولها** اي دخول المخففة **على فعل من افعال**

المبتدأ اي من الافعال التي تدخل على المبتدأ والخبر لا غيره مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما

فاذا فات ذلك اشترط ان لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدأ والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت

لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين **خلافا للكوفيين في التعميم** اي في تعميم الدخول عن تخصيصه بداخل المبتدأ

والخبر الذي هو اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه والكوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها على غيرهما ايضا كم

بقول الشاعر بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت (حلت) عليك عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين **وتخفف المفتوحة**

كالمكسورة **فتعمل** عند التخفيف على سبيل الوجوب **في ضمير شان مقدرا** والسبب في تقديره ان مشابهة المفتوحة

بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به كما سبق واهمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الوقت واقع كقوله تعالى وان كلا لما

ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك

غير جائز فقدر ضمير الشان حتى يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان خبرها فيكون عاملا

في المبتدأ والخبر كما كانت في الاصل فهي لا تزال عاملا بخلاف المكسورة فانها قد يكون عاملا وقد لا يكون والعمل في الظاهر وان

كان اقوى من العمل في المقدر لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في الظاهر في وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على

الاقوى **فتدخل** اي المفتوحة **على الجمل الصالحة** لان تكون مفسرة لضمير الشان مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية

داخلا على فعلها المبتدأ والخبر او غير داخل **وشذ اعمالها** اي اعمال المفتوحة **في غيره** اي غير ضمير الشان ولكنه قد

حكى بعض اهل اللغة اعمالها في المضمر في السعة نحو قولهم اظن انك قائم واحسب انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة

واما في الشعر فجاء في المضمر فقط قال الشاعر فلو انك في يوم الرخاء سألتني : فراقك لم ابخل وانت صديق : **ويلزمها**

اي المفتوحة المخففة لكونها مقرونة **مع الفعل** اي الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل ان ليس للانسان الا

ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب **السين** نحو علم ان سيكون منكم مرضى **او سوف** كقول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه

ان سوف ياتي كل ما قدرا **او قد** نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق بين المخففة

وبين ان المصدرية ولتكون كالعوض من النون المحذوفة **او حرف النفي** نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم وليس لزوم حرف

النفي الا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرده الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما

فالفارق بينهما اما من حيث المعنى لانه ان عني به الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية واما من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل

للنفي منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة **وكان للتشبيه** اي لانشائه وهي حرف براسه على الصحيح حملا على اخواتها

ولان الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد

قدمنا الكاف ليعلم انها للتشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن حكمها
والجارة انما يدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر و مخففة اي كان فتلغى عن العمل
على الاستعمال الافصح لخروجها عن المشابهة لفظا وفتح الاخر كقوله ونحر مشرق اللون كان ثدياه حقان وان
اعملها قليل كان ثدييه لكنه على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت واذا لم يعملها لفظا ففيها ضمير الشان مقدر عندهم
كما ان في المخففة ويجوز ان يقال عنه مقدر بعدها الضمير لعدم الباعث الداعي اليه كما كان في ان المخففة ولكن وهي عند
مفردة قال الكوفيون وهي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف
وحذفت الهمزة فكلمة لا ينفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها للاستدراك
ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من
الالفة فرفعت ذلك التوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ يتوسطها اي لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى اي تغايرا
معنويا والمغاير هو المعنوي ولهذا اقتصر عليه فالتغاير اللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد
حاضر لكن عمرا غائب و مخففة اي لكن فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة واشبهت العاطفة لفظا ومعنى فاجريت
مجراها بخلاف ان وان المخففتين فانه ليس لهما ما اجريت عليه في نفس على الاكثر وكانه اشار الى ما جاء عن يونس والاخفش
انه يجيزوا اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي ولا اعرف له شاهدا ويجوز معها الواو اي مع المخففة
الواو ومعنى ما العطف الجملة على الجملة او اعتراضية وجعل الشارح الرضي الاخير اظهر وليت للتمني اي لانشائه فتدخل
على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود يوما فاخبره بما فعل المشيب واجاز الفراء ليت زيدا قائما
بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمني فكانه قيل اتمنى زيدا قائما اي اتمناه كائنا على صفة القيام فالجزآن منصوبان على
المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الخبر الثاني بتقدير كان وتمسكهما قول الشاعر يا ليت ايام الصبى رواجعا فالفراء
يقول معناه اتمنى ايام الصبى رواجعا والكسائي يقول معناه ليت ايام الصبى كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا
منصوب على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف اي ليت ايام الصبى لنا كائنة حال كونها رواجع ولعل للترجي
اي لانشائه ولا يدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب الغالب مرجو
وشذ الجر بها اي بكلمة لعل كما جاء في اللغة العقيلية وانشد السيرافي في ذلك وداع دعا يا من يجيب الى الندا فلم يستجبه عند ذاك
مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك قريب واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا
قال المص في شرحه يعني انه وقع مجرورا في موضع اخر والشاعر حكاه على ما كان عليه وكان اشتهر ذلك بابي المغوار
مجيب يحكي في الاحوال الثلث بالياء ولعل مراد المص بما ذكر من التاويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه
اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التاويل بعد ما حكم بوجود الجر بها وحكم بشذوذه حروف العطف اي العاطفة العطف في اللغة
الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى واو
واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن وعد بعضهم اي المفسر منها وعند الاكثر ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب
بعضهم الى ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو ليست منها الا ما يعطل بدل غلط لان بدل
الغلط بعدها غير فصيح واما معها ففصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط فالاربعة الاول
للجمع اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب ومراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت واما وليس
المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان فقولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل
من كليهما لا من احدهما دون الاخر فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها اي

ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها وجودا وعدما **والفاء للترتيب**
للجمع مع الترتيب بغير مهلة **وثم مثلها** اي مثل الفاء في مطلق الترتيب مقرونة **بمهلة وحتى مثلها** اي مثل ثم
في الترتيب بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة **ومعطوفها**
اي المعطوف بحتى يجب بحسب ما اقتضاه وضعها **جزء قوي** او ضعيف من حيث انه قوي او ضعيف **من متبوعه** اي متبوع
معطوفها **ليفيد** اي العطف بها **قوة** في المعطوف **او ضعفا فيه** اي ليدل عليهما حتى يتميز الجزء بالقوة والضعف
عن الكل فيصير كانه غيره فيصلح لان يجعل غاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل ودالا بانتهاء الفعل اليه على شموله جميع
اجزاء الكل **نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة** والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من وجهين
احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزءا من متبوعه ولا يشترط ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب الخارج
نحو جاءني زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق
بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج كما في سائر الناس وهكذا المناسب في الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على
رجالتهم وان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء
الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشيء كذا الانتهاء بالملاقي للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك نمت
البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم بجميع اجزاء الليل ولذلك استعملت حتى الجارة في المعنيين جميعا الا انه
لم يات في العاطفة ما يلاقي الجزء الاخير فان اصل حتى ان تكون جارة لكثرة استعمالها فيكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة
واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها في معنييها جميعا لينبغي للاصل على الفرع مزية وانما استعملوها في اظهر معنييها
وهو كون مدخولها جزءا لان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في العقل واكثر في الوجود من اتحاد المتجاورين هكذا في بعض
الشروح ومن هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقة
او حكما ليشمل المجاور ايضا كما وقع في بعض الحواشي **واو واما وام** كل من هذه الحروف الثلثة **لاحد الامرين** اي للدلالة
على احد الامرين او الامور **مبهما** لكون ذلك الامر **مبهما** اي غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او في مثل قوله ولا تطع منهم اثما
او كفورا للكل من الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق
النفي لا من كلمة او **وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام** اي غير مستعملة بدونها **يليها** اي يذكر بعدها بلا فاصلة
احد المستويين والمستوي **الاخر يلي الهمزة** اي همزة الاستفهام **بعد ثبوت احدهما** اي احد المستويين عند المتكلم
لطلب التعيين من المخاطب **ومن ثمة** اي ومن اجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما
لطلب التعيين **لم يجز** تركيب **ارايت زيدا ام عمرا** فان المستويين هنا زيد وعمرو واحدهما وان ولي ام لكن الاخر لم يل الهمزة
هذا ما اختاره المص والمنقول عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح وان ازيدا رايت ام عمرا احسن وافصح فيكون تركيب ارايت زيدا
ام عمرا حسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح وفي ترجمة الشريفة الشريفية انه وجد في بعض نسخ الكافية المقروة على المص وعليه خطه
هكذا يليها احد المستويين والاخر الهمزة على الافصح ومن ثمة ضعف ارايت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم بضعفه لتنزله عن
مرتبة الافصحية الى الفصيحة غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة فكلام المص ههنا لا يخلو
عن اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه وايضا من ثمة اي من اجل ما ذكر بعينه **كان جوابها** اي جواب ام المتصلة **بالتعيين**
اي بتعيين احد الامرين لان السؤال عنه **دون نعم او لا** لانهما لا يفيدان التعيين بخلاف او واما مع الهمزة
كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو واجاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابهما بلا ونعم لان المقصود بالسؤال ان احدهما لا على التعيين
جاءك او لا فقد يجاب بنفي كليهما لاحتمال الخطا في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فالمشار اليه بثم في الموضعين امر واحد لكن

لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع أم المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما آخر وجعل الثاني في كل فرع
إلى الشرط الآخر لا يخلو عن سماجة ولو اقتصر على قوله ومن ثم لا يجوز في أول الكلام وعطف قوله كان جوابا بالتعيين
على قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرطه على طريق اللف والنشر لكان أخصر وأحسن كما لا يخفى وأم المنقطعة كبل في
الإضراب عن الأول ومثل الهمزة للشك في الثاني والواقع قبلها إما خبر مثل قولك إنها لإبل أم شاة أي أنك قطعت
إلى أنها الإبل وهي جملة خبرية فلما عرضت لها البسة بل أعرضت عن هذا الإخبار ثم شككت في أنها شاة أو شيء آخر
فاستفهمت عنها بقولك أم شاة أي بل هي شاة أو استفهام كما تقول أزيد عندك أم عمرو أي بل أعمرو عندك تقصد
الإضراب عن الاستفهام الأول بالاستفهام الثاني وإما قبل المعطوف عليه لازمة مع إما أي غير مستعملة إلا
معها يعني إذا عطفت شيئا على آخر بإما يلزم أن يقدم المعطوف عليه ولا بإما ثم عطف على المعطوف بإما نحو جاءني إما
زيد وإما عمرو ليعلم من أول الأمر أن الكلام مبني على الشك جائزة مع أو يعني إذا عطف شيء على آخر بأو يجوز أن يقدم
المعطوف عليه بإما نحو جاءني إما زيد أو عمرو ولكن لا يجب نحو جاءني زيد أو عمرو وذهب بعض النحاة إلى أن إما ليست من الحروف
العاطفة والإلزام يقع قبل المعطوف عليه أنه يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت أيضا للعطف يلزم توارد عاطفين
معا ويكون أحدهما لغوا والجواب عن الأول أن إما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في
أول الكلام كما عرفت وعن الثاني أن الواو الداخلة على إما الثانية لعطفها على إما الأولى وإما الثانية لعطف ما بعدها
على ما بعد إما الأولى فلكل منهما فائدة أخرى فلا لغو **ولا وبل ولكن هذه الحروف الثلاثة لأحدهما معينا**
أي لنسبة الحكم إلى أحد الأمرين من المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف
فالحكم فيها للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الإثبات لصرف الحكم
عن المعطوف عليه إلى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو أي بل جاءني عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس
لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكأنه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والإخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق
القصد لهذا صرف عنه بكلمة بل وأما كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم إلى أن كلمة
بل لصرف حكم النفي من المعطوف عليه إلى المعطوف أي بل ما جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم إلى
أنها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه أو الحكم منفي عنه فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو أي
بل جاءني عمرو وزيد إما في حكم المسكوت عنه والمجيء منفي عنه **ولكن لازمة للنفي** أي غير مستعملة بدونه فإن كانت
لعطف المفرد على المفرد فهي بنفسها لا تكون لإيجاب ما انتفى عن الأول بل تكون لازمة لنفي الحكم عن الأول نحو ما قام زيد
لكن عمرو أي لكن قام عمرو وإن كانت في عطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والإثبات بعد النفي لإثبات
ما بعدها وبعد الإثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير غير مستعملة
بدون النفي **حروف التنبيه** ألا وأما وها يصدر بها الجمل كلها لتنبيه لئلا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقي المتكلم إليه
لهذا سميت حروف التنبيه نحو ألا زيد قائم وأما زيد قائم وها زيد قائم وقد تدخل ها خاصة من المفردات على أسماء الإشارة
حتى لا يغفل المخاطب عن المشار إليه لا يتعين مشارا إليها إلا بها نحو هذا وهاتا وهذان وهاتان وهؤلاء **حروف النداء**
يا أعمها لأنها يستعمل لنداء القريب والبعيد والمتوسط **وأيا وهيا للبعيد وأي** بفتح الهمزة وسكون الياء **والهمزة للقريب**
وكأنه أراد بالقريب ما عدا البعيد ليدخل فيه المتوسط أيضا فإن القريب ينقسم إلى قريب منتسب أصل القرب من غير زيادة
وإلى كلمة أي وإلى أقرب متصف بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فإنه لم يذكر له مرتبتان فالقريب بمعنى المقابل للأقرب
هو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب **حروف الإيجاب** نعم وبلى وأي بكسر الهمزة وسكون الياء وأجل وجير وإن بكسر

قوله وبلى مختصة بايجاب النفي المتقدم ونقضه سواء كان النفي لفظا او معنى فاذا قال القائل ما قام زيد واردت نقضه قلت بلى واذا اردت تصديقه قلت نعم واذا قال اما قام زيد في جواب من قال اقام زيد بعد ما قام زيد فالنفي معنى كقوله تعالى ام يحسبون قوله لو ان الله هداني لان معناه ما هداني ... من شرح اللب

الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان معاني تلك الحروف يتبين وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها اي محققة لمضمون ما سبقها ما كان او خبرا فهي في جواب قام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى في جواب الم يقم زيد بمعنى قام زيد معنى بلى في جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه حينئذ لست ربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفي وقد اشتهر هذا في العرف فلو قال احد بازيد اليس لي عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا ويقوم مقام بلى لتقريرها الاثبات بعد النفي وبلى مختصة بايجاب النفي يعني بنقض النفي المتقدم وبجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام او مقرونا به فهي اذن لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كما تقول في جواب اقام زيد بلى قام زيد واي لاثبات بعد الاستفهام لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجيء لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره المصنف ويلزمها القسم اي لا يستعمل الا مع اسم القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اي اقسمت وربي ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمري تقول اي والله ولعمري واي وربي اي لعمري واجل جير بالكسر والفتح وان لتصديق للخبر وفي بعض النسخ تصديق للخبر كقولك اجل وجير وان للمخبر قد اتاك زيد ولم يأتك اي قد اتى ولم يأت وجاءت ان لتصديق الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر ليت شعري هل للمحب شفاء من جوى حبهن ان اللقاء اي نعم اللقاء شفاء للمحب فمجيئها في هذين الموضعين خلاف ما ذكره المصنف من كونها تصديقا للمخبر حروف الزيادة وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لا لانها لا تقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة لها اصلا فان لها فوائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تأكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيأ لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع وغير ذلك لا يجوز خلوها من الفائدتين معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام الباري سبحانه ان وان مخففتين وما ولا ومن والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية كثيرا لتأكيد النفي نحو ما ان رأيت زيدا اي ما رأيته وقلت اي زيادة ان مع ما المصدرية نحو انتظر ما ان جلس القاضي اي مدة جلوسه وقلت ايضا زيادتها مع لما نحو لما ان قام زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وتزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو كان ظبية تعطو الى ناظر السلم على تقدير رواية ظبية بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع اي نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اينما تجلس اجلس ومع ان نحو اما ترين من البشر احدا فالكون تلك المذكورات مع ما شرطا اي ذوات شرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل وزيد صديقي كما ان عمرا اخي وقلت زيادتها مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت فيها فيما كلمات نكرة والجر وقد يجعل بدلا منها ولا اي كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وقد تزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اي ان تسجد وقلت زيادة لا قبل اقسم نحو لا اقسم بيوم القيامة ولا اقسم بهذا البلد اي اقسم وزيادتها التنبيه على جلالة القضية بحيث يستغنى عن القسم فيذكر لذلك في صورة نفي القسم وشذت زيادتها مع المضاف كقوله في بئر لا حور سرى وما شعر اي في بئر حور والحور الهلكة جمع حائر اي هالك من حار اي هلك

ومن اليا واللام تقدم ذكرها مستوفى على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى ذكرها هنا
حرفا التفسير اى فهو لتفسير كل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد اى ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه اى مات وان
وهى لبيان ان المخففة مختصة بما فى معنى القول اى بفعل متضمن فى معنى القول نظرا الى الظروف فى الطرف عنه منفك
عنه فلا يقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس فى معنى القول فهى لا تفسر فى الاكثر الا مفعولا مقدرا اللفظ غير صريح القول
مؤد معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابرهيم فقوله ان يا ابرهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر اى ناديناه بلفظ هو
قولنا يا ابرهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان ائت اى كتبت اليه شيئا هو ايت فان حرف دال على ان ائت تفسير للمفعول
به المقدر لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتنى به ان اعبدوا الله تفسير للضمير فى به وفى امرت معنى القول وليس
لثانى قوله تعالى ما امرتنى لانه مفعول لصريح القول وقد يفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى واوحينا الى ام موسى
ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذى هو المفعول الظاهر لاوحينا حروف المصدر ما وان المفتوحة
المخففة وان المفتوحة المشددة فالاولان اى ما وان المفتوحة المخففة للفعلية اى للجملة الفعلية فيجعلانها فى تاويل
المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبنى ان خرجت
اى خروجك واختصاص ما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز غيره بعدها الاسمية قال الشارح الرضى
وهو الحق وان كان قليلا كما وقع فى نهج البلاغة بقوله فى الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة المشددة للاسمية اى
للجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت بما يجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها للاسمية انها تعمل فى جزئيها وتجعلها
فى تاويل المفرد الذى هو مصدر خبرها نحو اعجبنى انك قائم اى قيامك وما فى معناها نحو اعجبنى ان زيدا اخوك اى اخوة زيد
فان تعذر فمن الكون نحو اعجبنى ان هذا زيد اى كونه زيدا حروف التحضيض هلا والا مشددة ولولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها على احد انواع الكلام فيقصد لتنبيه من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع وتلزم
الفعل وفى بعض النسخ وتلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته وهلا
زيدا تضربه ومعناها اذا دخلت على الماضى التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها فى المضارع الحض على الفعل والطلب
له فهى فى المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض فى الماضى الذى قد فات الا انها تستعمل كثيرا فى لوم المخاطب على انه ترك
فى الماضى شيئا يمكن تداركه فى المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات حرف التوقع
والتقريب قد سمى بهما لمجيئها لهما فان هذه الحروف اذا دخلت على الماضى او على المضارع فلا بد فيهما من معنى التحقيق
ثم انه يضاف فى بعض المواضع الى هذا المعنى فى الماضى التقريب من الحال مع التوقع اى يكون مصدره متوقعا للمخاطب واقعا
عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اى حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة
ففيها اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع كما تقول قد
ركب بالامير لمن يتوقع ركوبه وهى فى المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس للتقليل اى يجئ الى التحقيق
فى الاغلب لتقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قوله تعالى قد نرى تقلب
وجهك فى السماء ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد لعمرى بت ساهرا حرفا الاستفهام
الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدم عليهما ما فى خبرهما لدلالتهما على احد انواع الكلام كما مر
وتدخلان على الاسمية والفعلية تقول فى الاسمية ازيد قائم وفى الفعلية اقام زيد وكذلك هل
تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف
هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على الشذوذ وذلك لان اصلها ان يكون بمعنى قد كما

جاءت على الاصل في قوله تعالى هل اتى على الانسان اى قد اتى فلما كان اصلها قد وهى من لوازم الافعال
فان رأت فعلا في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة
والهمزة اعم تصرفا اى التصرف فيها باعتبار استعمالها فهو لمنع استعمالها اكثر من التصرف في هل تقول أزيدا
ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول أتضرب زيدا
وهو اخوك باستعمال الهمزة لا لاثبات ما دخلت عليه على وجه الانكار دون هل يضرب زيدا لان المستفهم
عنه في مثل هذا الموضع محقق في الحقيقة لان اصله اترضى بضربك زيدا وهو غير مستحسن منك وهل ضعيفة في الاستفهام
فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه تقول أزيد عندك ام عمرو بجعل الهمزة مع ام المتصلة فانها
لقصد الاستفهام عن احد الامرين تعين المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام والاقوى
فيه انسب بالوقوع معها مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه في صورة ام المنقطعة لم يتعين لانها للاضراب عن السؤال
الاول واستئناف سؤال آخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير بل أعندك عمرو وتقول
أثم اذا ما وقع وأفمن كان وأومن كان بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو من حروف العاطفة بخلاف هل
لكونها فرع الهمزة فلا تتصرف تصرفها **حروف الشرط** ان ولو واما اما فقد مر الكلام فيها فان للاستقبال
وان دخل على الماضي ولو عكسه يعني للمضي وان دخل في المستقبل وفي بعض النسخ فان للاستقبال ولو للمضي ومعناها
ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى
المثال الاول يعني ان وقع منك اكرامي في الاستقبال يقع مني ايضا اكرامك فيه وكذا لو للمضي على انهما دخلت نحو لو ضربت
ضربت ولو تضرب ضربت بمعنى واحد اى لو وقع منك ضربي في الماضي فقد وقع مني ضربك ايضا فيه وقد يستعمل لو كان
في المستقبل نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول
وهذا لازم معناها فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر آخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا
في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول
الاكرام في الماضي بحصول مجيء مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم في استعمال
لو بهذا المعنى هو الاكثر المتعارف وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله
تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد لتعدد الالهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء
التعدد ومن هذا الاستعمال يتوهم المص ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وهو خطأ عكس المشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى يقصد
به في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد انتفائين
معلومين للآخر بحسب الواقع فلا يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب
انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدك اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء
المجيء ولها استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء فيربط ذلك الشيء بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهنتني
لاكرمتك لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام ويلزمهما اى ان ولو
الفعل لفظا كما مر من الامثلة او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون اى وان استجارك
احد ولو تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد فظاهر واما انتم
فلانه كان ضميرا متصلا مستترا فلما حذف الفعل صار منفصلا بارزا وليس تاكيدا للفاعل للفعل المحذوف لان حذف الفعل
الفاعل بعد من حذف الفعل وحده ومن ثمة اى من اجل لزوم الفعل بعدهما قيل بعد لو المحذوف في قولنا انك بالفتح

لا بالكسر لانه اي ان مع معموليه فاعل للفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة
وقيل انطلقت بالفعل اي بصيغة الفعل موضع منطلق اي في موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل
في خبر ان الافراد وليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف في نحو لو انك
انطلقت لا في نحو لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها دالة على
معنى التحقيق والثبوت تدل على معنى ثبت المقدر فههنا هو عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوض
عنه من حيث اللفظ فليس شيء منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر
بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل
منه جاز وقوع ذكر الاسم الجامد خبرا لتعذره اي تعذر وقوع الفعل في موضع الخبر كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من
شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا ليوضع فعل في موضعه **واذا تقدم القسم اول الكلام** اي في اول ما
التكلم بالكلام فيصح ذلك في كونه ظرفا ثمان واحترز به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط **على الشرط** متعلق بتقدم
لزم الماضي اي لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا **لفظا او معنى** ليكون على وجه لا يعمل فيه اداة
الشرط فيطابق اي الشرط الجواب حيث بطل عمل اداة الشرط فيه في الجواب **وكان الجواب للقسم** فقط لفظا لا للقسم
والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال واما معنى فهو جواب للقسم لكون اليمين عليه وللشرط ايضا
لكونه مشروطا بالشرط **مثل والله ان اتيتني** مثال للماضي لفظا **وان لم تأتني** مثال للماضي معنى لا كما مر **وان توسط**
اي القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه او غيره اي تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم
ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم **كقولك انا
والله ان تأتني اتك** فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم
والجواز كليهما نشرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط على ترتيبه
وان اتيتني والله لاتينك وانما ورد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي على خلاف ما مر في المثال الاول
اشتراطا اي اشتراط المضي في الشرط في صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير التقدم فعلى المعنى
الاول هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا نشر على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني
مثال لتقديم الشرط وجواز الغائه فالنشر باعتبار الاول على ترتيب اللف وباعتبار الثاني على غير ترتيبه ففي كل
من المثالين يقع من حيث المعنى الثاني اختلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه على تقدير الحمل عليه وان
كان وغايته كون النشر على ترتيب اللف يقتضي تقديم المثال الثاني على الاول لكثرة او اتصال المثال بالممثل له بعد
الامكان على تقديره بتقدم اللفتين على نشرهما من حيث مثاليهما **وتقدير القسم كاللفظ** اي كالتلفظ به
او مقدرا كالملفوظ في صدر الكلام فلزم في الشرط الذي بعده المضي وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى **لئن اخرجوا
لا يخرجون** اي والله لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف
النون اولى به اي لا يخرجوا وكذا قوله تعالى **وان اطعتموهم انكم لمشركون** فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم
فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء **واما للتفصيل** اي تفصيل
ما اجمله المتكلم في الذكر نحو قولك جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او اجمله الذهن
ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن وقد جاءت للاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة في اوائل
الكتب وفيه كان لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضد الغير المذكور ولذا [illegible]

احد الضدين على الاخر كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه فان ما يقابل اما المذكور ههنا
غير مذكور لكنه مقدر يعني فاما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليها المتشابهات والحاكم بان كلمة
اما للشرط لزوم الفاء في جوابها وسببية الاول للثاني **والتزم حذف فعلها** الذي هو الشرط **وعوض بينها** اي بين اما
وبين الفاء الواقعة في جزائها **جزء مما في حيزها** اي حيز اما او حيز ما كان حيز الفاء اي في حيزها سواء كان ذلك الجزء مبتدا نحو اما
زيد فمنطلق او معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق **مطلقا** اي نحو تعويضا مطلقا اي غير مقيد بحال يجوز تقديمه
الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فيجعل سيبويه الا ما خاصية جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا وقيل كما
المبرد وهو اي ما وقع بينها اي بين اما والفاء معمول الشرط المحذوف مطلقا اي معمول له مطلقا غير مقيد بحال يجوز التقديم وعدمه
مثل اما يوم الجمعة **فزيد منطلق** فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل
الشرط الذي هو يكن من شيء واقيم اما مقام مهما وسط يوم الجمعة بين اما والفاء لئلا يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء
فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على المذهب الثاني فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق ويوم الجمعة معمول
لفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم
ويظهر القائل المثاني في ان كان ما يتوسط بين اما والفاء مما جاز التقديم على الفاء مع قطع النظر عن اما كالمثال المذكور
فمن قبيل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء والا اي وان لم يكن جاز التقديم مع قطع النظر عن
الفاء بل بالضم اليها اما نحو مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما في خبران لا يعمل فيما قبلها من قبيل القسم الثاني وهو ان يكون
المتوسط معمول الشرط المحذوف في هذا القائل مخير بين ان لا يكون وراء الفاء مانع وبين ان يكون فجعل لاما فوق رتبة
الامتناع عن الاولى وقال الشارح هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق
فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين اما والفاء
لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فلم ينتقض عن زيد بالابتداء كما كان اولا وعلى المذهب الثاني مهما يكن زيد فمنطلق اي فهو منطلق اقيم اما
مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع مهما يذكر فنبه فهو منطلق
بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب مهما تذكر يوم الجمعة
بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف ووجهه غير ظاهر فانه تمويه
جواز اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير
يذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما بلا خلاف ولهذا مثل مثل المصنف بما يكون التوسط بين اما والفاء مما منعه
لظهور امثلة كونها مرفوعا لكثرتها ههنا **حرف الردع** كلا الردع هو الزجر والمنع تقول لشخص فلان يبغضك
فيقول كلا ردعا له اي ليس الامر كما تقول وقد يجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا اي
لا يجاب الى ذلك وقد جاء اي كلا بمعنا حقا والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى واذا كان
حقا جاز ان يقال انه اسم مبني لكونه لفظه كلفظ كلا الذي هو حرف ولمناسبة معناه لمعناه لانك تردع المخاطب عما
يقتضيه الضد لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود به تحقيق مضمون الجملة كما للمقصود باجزاء
بجوهره ذلك عن الحرفية تاء التانيث الساكنة لا المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي لتكون من اول الامر
علامة لتانيث المسند اليه فاعلا كان او مفعولا ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لا عراب
الفعل البناء فيه من اول الامر فيكون هذه على بنائها الحقيقية وتحركه تلك على اعرابها ولينتهي الحرف الاخير لما لحقها فانه
اي المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي فتخير في الحاق تاء التانيث بين عدمه او هو اي الحاق تاء التانيث

مخبر فيه على الحذف والايصال في هذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث
وههنا من حيث انها من احكام تاء التانيث في اما الحاق علامة التثنية والجمعين اي جمعي المذكر والمؤنث في مثل قاما
الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه علامة
التانيث لان تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور واذا الحقت على
شغفها فليست بضمائر لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فائدة بل هي حروف اتي بها للدلالة من اول الامر على احوال
الفاعل كتاء التانيث في شرح الرضي هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها و
الفائدة في مثل هذه ما مر في بدل الكل عن الكل او يكون الجملة خبرا للمبتدأ المؤخر والغرض كون الخبر منها التنوين في الاصل
مصدر نونته اي ادخلته نونا فسمي ذلك النون بالتنوين اشعارا بحدوثه وعروضه لما في المصدر من معنى
الحدث ولهذا سماه سيبويه المستحدث وهي في الاصطلاح نون ساكنة اي بذاتها فلا ينقضها الحركة العارضة
مثل غاد الاولى وهي تابعة نون من لدنه ولم يكن وامثالها فاخرجها بقوله تتبع حركة الآخر اي آخر الكلمة فان هذه
او آخر تلك الكلمات لا تتابع حركات آخرها وانما قال تتبع حركة الآخر ولم يقل تتبع الآخر لان المتبادر من تبعيتها
الآخر لحوقها به من غير تخلل شيء وههنا الحركة متخللة بين آخر الكلمة والتنوين فان قلت فآخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة
الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الآخر الحرف الآخر ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل لا لتاكيد الفعل فخرج
نون التاكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون في نحو يا رجل انطلق فان المراد بتبعيتها حركة الآخر تطفلها لها
في الوجود تطفل العارض والمعروض وليس نون انطلق تابعا للحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو اي التنوين للتمكن يدل
على امكنية الكلمة اي كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف ولا ينصرف معنا في غير المنصرف والتنكير
وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو صه اي اسكت سكوتا ما في وقت ما واما صه بغير تنوين
فمعناه اسكت السكوت الآن واما التنوين في نحو احمد وابرهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضي وانا لا ارى
منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فاقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فانا جعلته علما تمحض
للتمكن والعوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما على الآخر كيومئذ اي يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف
الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التي كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا
يبقى الكلمة ناقصة وكلح وساعتئذ وغاشيتئذ وحينئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض اي فوق بعضهم ومررت بكل قائما اي بكل واحد
وامثال ذلك والمقابلة وهو ما يقابل نون الجمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف فيه علامة الجمع كما ان الواو علامة في جمع المذكر
السالم ولم يوجد فيها ما يقابل النون في ذلك فزيد التنوين في آخرها ليقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطأ لانه اذا سمي
بمسلمات مثلا امرأة يثبت فيها التنوين ولو كانت للتمكن لزالت للعلتين العلمية والتانيث ثم انه ليس تنوين التنكير
لوجوده فيها لو كان علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات
والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب لحمل التنوين عليه والترنم وهو ما لحق آخر الابيات والمصاريع تحسين
الانشاد لانه حرف يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك الترديد به من اسباب حسن الغناء وانما اعتبروا ما لحق آخر الابيات
والمصاريع وان كان للحروف والكلمات الواقعة في اثنائها جائزا بل واقعا لان انشاد من اصحاب الغناء لان محل التغني
به انما هو الآخر يتخلل سلك النظم بتخلله بين كلمات الابيات والمصاريع لا يخل بغنيهم وهو ظاهر ان يلحق القافية المطلقة
وهي ما كان رويها متحركا مستتبعا باشباع حركته واحدا من الالف والواو والياء وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق لاطلاق
الصوت بامتدادها ولحوق النون بهذه القافية انما يكون بابدال حروف الاطلاق به كما في قول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي

قوله واما التنوينات الاخر فنفي باعتبار الوضع في بعضها ايضا من اذ الظاهر ان تنوين العوض وتنوين المقابلة لغرض المقابلة وحسن التنوين والاعلام عن فنا المضاف اليه والالف الجمعية كالنون بعيد فنفي قوله الشارح وهي للتمكن او التنكير والعوض والمقابلة والترنم ايضا مسامحة حيث يراد العوض في المقابلة والترنم في عوض الموضوع له عصام الدين

ان اصبت لقد اصابا فروي هذا البيت بالتنوين وحصل باشباع فتحها الالف وعوض عن الالف عند التغني نون التنوين وانما ان يلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير صحيح سميت مقيدة لتقييد الصوت بها امتناع الامتداد لانه ليس هناك حركة يحصل من اشباعها حرف الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت كقول الشاعر وقاتم الاعماق خاوي المخترق مشتبه الاعلام لماع الخفق فان روي القافية في هذا البيت القاف الساكنة ولا يمكن مد الصوت بالحركة عند التغني بالفتح او الكسر الحق بها النون فقيل المخترن والخفقن ويسمى هذا القسم من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز البيت بالحد وهذا التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط عن التقطيع وليس للقسم الاول اسم يختص به واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني بل هو موضوع لغرض الترنم لان معنى الترنم كان حروف التهجي موضوع لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعاني ففي عد تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبرة فيها الوضع تساهل وتسامح واما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا تامل ويحذف اي التنوين وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى علم اخر نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف به والاخر مضاف اليه وطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن كما في قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانها لا تحذف حيثما كانت لئلا يلتبس بهنت في مثل هذه هند ابنة عاصم **نون التاكيد** قسمان خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل في البنا السكون ومشددة مفتوحة لثقلها وخفة الفتحة مع غير الالف اي غير الف التثنية نحو اضربان والف الجمع اي الالف الفاصلة بين نون الجمع المؤنث ونون المشددة نحو اضربنان فانه يكسر معهما لشبهها معهما بنون التثنية يختص اي نون التاكيد بالفعل المستقبل لكافي ثمن الامر نحو اضربن بالتخفيف بالتشديد والنهي لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة وانما اختص هذا النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضي والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا وقلت اي نون التاكيد في النفي فلا يقال زيد ما يقومن لانه في جواب القسم فلا يخلو عن معنى الطلب واعلم جاز فلئلا تشبيها له بالنهي وقلت اي نون التاكيد في مثبت القسم اي في جواب القسم لان القسم محل التاكيد فكره ان يؤكد الفعل منفصلا عنه وهو القسم من غير ان يؤكد بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له وفي قوله لزمت اشارة الى ان نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز وكثرت اي نون التاكيد في مثل اما تفعلن اي الشرط المؤكد حرف فانه لما اكد الحرف قصدا تاكيدا الفعل ايضا لئلا ينقص المقصود عن غيره وما مثلها اي ما مثل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموما ليدل على الواو المحذوفة لالتقا الساكنين ان اشترط في التقا الساكنين على حده ان يكون الساكنين في كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى ولثقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة ان لم يشترط في التقا الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو اليا مكسورا ليدل على اليا المحذوفة لالتقا الساكنين او لثقل اليا بعد الكسرة وقبل النون المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا والمؤنث الغائبة مفتوح طلبا للخفة وظاهر انه ما عدا ذلك المذكور يشمل التثنية وجمع المؤنث وحكمهما غير ما ذكر فقوله ويقول في التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربنان بمنزلة الاستثناء عنه منقول في المثنى اضربان باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد اضربنان في جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد

مبحث نون التاكيد

لئلا یجتمع ثلث نونات صنوا لبناء ولا یدخلهما ای التثنیة وجمع المؤنث النون الخفیفة للزوم التقاء

الساکنین علی غیر حده خلافا لیونس فانه یجیز التقاء الساکنین علی غیر حده ویجعله مغتفرا کما فی الوقف ولبس مرضی

عند الاکثرین وهما ای النون الثقیلة والخفیفة فی غیرهما ای غیر التثنیة وجمع المؤنث مع الضمیر البارز ای واو

جمع المذکر ویاء المخاطبة کالمنفصل ای کالکلمة المنفصلة یعنی یجب ان یعامل اخر الفعل مع النونین معاملته

مع الکلمة المنفصلة من حذف الواو والیاء او تحریکهما ضما وکسرا وغرضه من هذا الکلام بیان الاتفاق المعللة الاخر

عند الحاق النون بها ومعنی کلامه ان النونین حکمهما مع المثنی وجمع المؤنث ما ذکر مع غیرهما علی ضربین اما مع

الضمیر البارز وهو شیئان جمع المذکر نحو اغزوا واخشوا وارموا والواحد المؤنث نحو اغزی وارمی واخشی واما

مع ضمیر مستتر وهو الواحد المذکر نحو اغز وارم واخش فالنون مع الضمیر البارز کالکلمة المنفصلة فتقول

اغزن وارمن یا قوم بحذف الواو کما حذف فی نحو اغزوا الکفار وارموا الغرض وکذا اغزن وارمن یا امرأة بحذف الیاء

کما حذف فی اغزی الجیش وارمی الغرض وبضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون کما ضمها مع المنفصلة نحو اخشوا

الرجل وبکسر الیاء المفتوح ما قبلها کما کسرها مع المنفصل تقول اخشین کاخشی الرجل فان لم یکن ای الضمیر البارز

وهو فی الواحد المذکر نحو اغز وارم واخش فکالمتصل ای فالنون کالکلمة المتصلة ویعنی بها الف التثنیة تقول

اغزون وارمین واخشین برد اللامات وفتحها کما قلت اغزوا وارمیا واخشیا ومن ثمة ای لاجل انه مع غیر الضمیر

البارز کالمتصل ومع الضمیر البارز کالمنفصل قیل هل ترین فی هل تری کما یقال ترینّ هذا مثال الغیر البارز والذی

تحرکت لامه بالفتح کما یفتح مع المتصل وهل ترون باسقاط نون الجمع الحاق نون التاکید وضم الواو کضمها فی لم تروا القوم

هذا مثال ما فیه بارز یضم لاجل النون وهل ترن فی مثل هل ترین باثبات الیاء وکسرها کما یقال لم تری الناس

هذا مثال ما فیه بارز یکسر لاجل النون واغزون عطف علی هل ترین لا علی ترین ای ومن ثمة قیل اغزون برد الواو المحذوف

کما رد مع ضمیر التثنیة فی اغزوا واغزن فی اغزوا بحذف الواو المضموم ما قبلها کما قیل اغزوا القوم واغزن فی اغزی بحذف الیاء

المکسور ما قبلها کاغزی القوم وهذه الامثلة وقعت علی ترتیب بعض نسخها الواقع فی کتب النحاة یعنی بعضها لما هو

مع الضمیر البارز کالمنفصل وبعضها لما هو مع غیر الضمیر البارز کالمتصل کما اشرنا الیه والنون المخففة یحذف للساکن

ای لالتقائها الساکن المذکور بعدها وفی بعض النسخ للساکنین ای لالتقاء الساکنین کقول الشاعر لا تهین

الفقیر علک ان ترکع یوما والدهر قد رفعه ای لا تهینن حذف النون الخفیفة لالتقائها اللام الساکنة التی بعدها

وابقیت فتحة ما قبلها لتدل علیها والا کان الواجب ان یقال لا تهین الفقیر بالکسر ولم یحرکوها کما تحرک التنوین

فرقا بینهما وانما لم یعکس حطا لمرتبة ما یدخل الفعل عن مرتبة ما یدخل الاسم لکون الاسم اصلا والفعل

فرعا ویحذف المخففة فی حال الوقف علی ما الحقته بخفیفها اذا ضم او کسر ما قبلها کما یحذف التنوین لذلک

ویرد ما حذف لاجل المخففة کما اذا الحقت المخففة باغزوا واغزی قلت اغزن واغزن بحذف الواو والیاء فاذا

وقفت علیهما وجب رد المحذوف وقلت اغزوا واغزی بخلاف التنوین فانه لا یرد ما یحذف لاجله لان التنوین

لازم فی الوصل والمخففة لیست بلازمة محضی للازم منهما بابقاء اثره علی ما لیس بلازم والمخففة المفتوح

ما قبلها تقلب الفا کقولک فی اضربن اضربا تشبیها لها بالتنوین فان التنوین اذا انفتح ما قبلها تقلب الفا

واذا انضم وانکسر یحذف نحو اصبت جزا واصابنی جزء واخذت الجزء

اللهم اجعل خاتمة امورنا خیرا بمحمد وآله الطیبین الطاهرین

وکتبه الحقیر الفقیر الی الله عبد الطبیب محمد رضا

۱۲۷۵

الخوئی بکاء فیه ...

۱۲۷۵